الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة منتوري - قسنطينة -

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم التاريخ والآثار.

رقم التسجيل....................

الرقم التسلسلي.................

العنوان

القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية الجزائرية1954-1962م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالب:

رياض بودلاعة

تحت إشراف:

الأستاذ الدكتور/ عبد الكريم بوصفصاف

تاريخ المناقشة: ..../....../2006 م

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم و اللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
أحمد صاري	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	الأمير عبد القادر
عبد الكريم بوصفصاف	أستاذ التعليم العالي	مشرفا و مقررا	جامعة منتوري - قسنطينة
صالح فيلالي	أستاذ التعليم العالي	مناقشا	جامعة منتوري – قسنطينة
الجمعي خمري	أستاذ محاضر	مناقشا	جامعة الحاج لخضر - باتنة
السعيد عليوان	أستاذ محاضر	مناقشا	الأمير عبد القادر

السنة الجامعية:1426-1427هـ/ 2005-2006م

إهـــداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله، وأنعم عليهما بالصحة والعافية.

إلى زوجتي وأبنائي وإخوتي وأخواتي.

إلى كل الأصدقاء.

أهدي هذا العمل المتواضع.

شكر و تقدير

يسعدني كثيرا بعد الإنتهاء من إعداد هذه الرسالة الجامعية أن أتقدم بالشكر الجزيل للإستاذ المشرف:

أ.د. عبد الكريم بوصفصاف، الذي لم يبخل علي بتوجيهاته وإرشاداته القيمة ، وأتمنى له دوام الصحة والعافية والمزيد من الانجازات العلمية .

كما أوجه شكري لكل الأساتدة الذين يشرفون على مناقشة هذه الرسالة .

الفهارس

الفهارس...

أولا :فهرس الأعلام

-أ-

أبراهام لنكولن :

ابن منظور:

الأمير خالد :

أحمد بلغول :

أحمد مزغنة :

أحمد بودا :

الأمين دباغين :

إبراهيم معيزة :

ابن عبدون :

إبراهيم بيوض :

الطيب العقبي :

البشير الإبراهيمي :

فهرس الموضوعات:

يعالج هذا الفصل مفهوم الديمقراطية ، و تطوره التاريخي و أشكال التطبيقات السياسية له في ظل أنظمة الحكم الحديثة و المعاصرة، ذلك أن هذا النظام جاء ليحرر الشعوب من الاضطهاد والاستعباد ويمكنها من حكم نفسها بنفسها .
ثم سنعرف بالقيم الديمقراطية من خلال تحديد مفهوم القيمة، والقيم الديمقراطية ومنها على الخصوص الحرية والاستقلال والمساواة والمشاركة في السلطة والانتخابات، وخضوع الأقلية للأغلبية، ذلك أن هذه القيم هي أساس الديمقراطية.
كما سنتناول في هذا الفصل القيم الديمقراطية في الحركة الوطنية الجزائرية منذ الانبعاث السياسي في الجزائر، إثر حركة الأمير خالد غداة نهاية الحرب العالمية الأولى إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية الكبرى سنة 1954م، حيث سنعمل على استخلاص القيم الديمقراطية في برامج التنظيمات الوطنية، ونبين مختلف التطبيقات الديمقراطية فيها، كما سنبين هل أن الديمقراطية التي كانت تنشدها أطراف الحركة الوطنية هي نفس الديمقراطية التي يتم الحديث عنها في الفترة المعاصرة إثر نهاية الاستعمار، أم أنها ذات مفهوم خاص بتلك المرحلة والوضع الذي كان يعيشه الشعب الجزائري.

المبحث الأول : مفهوم الديمقراطية :

الديمقراطية "democratia" (*)كلمة يونانية الأصل تتكون من مقطعين الأول " demos " ويعني الشعب والثاني" kratia "ويعني حكم أو سلطة ، وبذلك يكون المعنى سلطة أو حكم الشعب([1]).

ويعرف أبراهام لنكولن " Lincoln " (**) الديمقراطية بأنها : " حكم الشعب بواسطة الشعب ومن أجل الشعب "([2]).

وقد أخذ "أبراهام لنكولن" هذا التعريف من رجل الدولة الأثيني "كليون" ، ومنه أصبح التعريف الأكثر شهرة للديمقراطية هو أنها " حكم الشعب بالشعب وللشعب ".

ويعرفها الدكتور جميل صليبا بأنها :

" نظام سياسي تكون فيه السيادة لجميع المواطنين لا لفرد، أو لطبقة واحدة منهم "([3]).

ويعرفها كذلك محمد عابد الجابري بأنها:

" طريقة سلمية وإيجابية لتنظيم العلاقات داخل المجتمع تنظيما عقلانيا يوجه الصراع والمنافسة لفائدة المجتمع ككل في إطار ممارسة المواطن لحقوقه" ([4]).

وبهذا فإن الديمقراطية هي نظام الحكم الذي يكون فيه الشعب مصدر السيادة وصاحبها ولكن طريقة ممارسة الشعب لسيادته لا تتخذ شكلا واحدا، وانما تظهر في صور متعددة تتمشى مع ظروف الدول وأحوال شعوبها ، فكل شعب يختار النظام الذي يلائمه ويحقق أهدافه على أكمل وجه،ويمكن حصر التطبيقات المختلفة للديمقراطية في الصور الآتية :

1- الديمقراطية المباشرة : هي الديمقراطية التي يمارس فيها الشعب السيادة بنفسه دون وساطة نواب أو ممثلين له ، وهي أقدم صور الديمقراطية حيث طبقت في المدن

(*)-تكتب باللغة الفرنسية démocratie وبالإنجليزية democracy

[1]- عبد المنعم الحفني : **المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفية** ، الطبعة الثالثة القاهرة ، 2000 ص 357.

(**)-أبراهام لنكولن :رئيس الو.م.أ . من 1860إلى 1865، ينظر موسوعة " Encarta "

2- محمد عبد المعز نصر : **في النظريات والنظم السياسية** دار النهضة العربية بيروت 1981 ص163.

3-جميل صليبا : **المعجم الفلسفي** ، بيروت 1982 ص 570

4-محمد عابد الجابري :**الديمقراطية وحقوق الانسان** ،الطبعة الثانية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت لبنان 1997 ص133

اليونانية القديمة مثل اسبارطا وأثينا ،حيث كانت الجمعية الشعبية التي تضم المواطنين الأحرار (*) تجتمع عدة مرات في السنة لمناقشة كافة الأمور المتعلقة بالدولة ،وإقرار القوانين والمعاهدات ، غير أن هذا النوع من الديمقراطية قد انقرض ولم يعد معمول به إلا في بعض المقاطعات السويسرية القليلة السكان ، وذلك لاستحالة جمع كافة المواطنين في مكان واحد في الدول الحديثة الضخمة السكان (1).

2-الديمقراطية النيابية : يقوم هذا النوع من الديمقراطية على أساس أن الشعب ينتخب نوابا (برلمان) يمارسون سلطته بإسمه ونيابة عنه ، وذلك في خلال مدة معينة يحددها الدستور ، وقد نشأ هذا النظام النيابي في إنجلترا منذ أن صدر أول دستور مكتوب" "ماجناكارتا" " magna carta " سنة 1215 ، وتطور إلى شكله الحالي بعد فترة طويلة (2).

وفي هذا النظام تتحدد مهمة الأفراد باختيار النواب الذين يتولون الحكم نيابة عن الأمة وفي هذه الحالة لا يتولى الشعب السلطة بنفسه ، وإنما يلقي بمسؤولية الحكم ومباشرة السلطة على الهيئة التي يختارها لهذا الغرض(3).

3-الديمقراطية شبه المباشرة : تعد هذه الصورة من صور الديمقراطية نظاما وسطا بين الحكم المباشر ، والحكم النيابي ، ففي الديمقراطية شبه المباشرة ينتخب الشعب برلمان ، ولكنه لا يترك بيده جميع مقاليد الأمور في الدولة ، وانما يحتفظ الشعب لنفسه بحق الاشتراك معه في بعض المسائل الهامة ، ومنها حق الاعتراض على القوانين التي يسنها البرلمان ، ومراقبة النواب وحق إقالتهم ، ويمتد حق الشعب في بعض الدساتير إلى عزل رئيس الدولة المنتخب (4).

ومنه فإن الديمقراطية نظام مثالي تتجه إليه الأحلام ، ولكنه لا يتحقق في الواقع في

(*)-كانت المواطنة تقتصر على الرجال الأحرار دون العبيد والنساء.

1-محمد نصر مهنا :**في نظرية الدولة والنظم السياسية** ،المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية2001،ص122

2-محمد كامل ليلة :**النظم السياسية الدولة والحكومة** ،دار النهضة العربية ،بيروت 1969، ص820

3- محمد نصر مهنا:المرجع السابق ،ص125

4-محمد كامل ليلة :المرجع السابق ، ص ص 804-805

صورة واحدة من التنظيم ، فكل نظام سياسي يعتبر إرادة الشعب مصدرا لسلطة الحكم هو نظام ديمقراطي ، كما أن الديمقراطية يمكن أن تكون سياسة تقوم على حكم الشعب مباشرة ، أو بواسطة ممثليه المنتخبين ، وإما أن تكون اجتماعية أي أسلوب حياة يقوم على المساواة وحرية الرأي والتفكير ، وإما أن تكون اقتصادية تنظم الإنتاج ، وتصون حقوق العمال وتحقق العدالة الاجتماعية ، وإما أن تكون دولية توجب قيام العلاقات الدولية على أساس السيادة والحرية والمساواة ، ولكن الديمقراطية الكاملة لا تبلغ غايتها إلا إذا جمعت بين هذه الجوانب كلها (1) .

و أما عن تطبيق الديمقراطية خلال القرن العشرين فقد عرفت الكثير من التراجع خلال النصف الأول حتى صارت مهددة بالزوال بفعل الازدهار الذي عرفته الحركات الديكتاتورية في أوروبا الغربية إثر نهاية الحرب العالمية الأولى ، غير أن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية ضد النازية خلال الحرب العالمية الثانية ، وصمود الاتحاد السوفياتي مكن الحلفاء(*) من الانتصار على النزعة الديكتاتورية التي فرضت على أوروبا، مما أعاد النظام الديمقراطي إلى الواجهة حيث اتفق الرئيس الأمريكي " روزفلت" والقائد السوفياتي المارشال " ستالين" ورئيس الوزراء البريطاني " تشرشل" في يالطا (**) عام 1945 على العمل المشترك بواسطة دولهم الثلاث لمقابلة المشاكل السياسية و الاقتصادية لأوربا المتحررة وفق المبادئ الديمقراطية "([1]).

إلا أنه سرعان ما ظهر خلاف حول تفسير المبادئ الديمقراطية بين الاتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة بفعل اختلاف النظم السياسية والاقتصادية،حيث يمكننا التمييز بين ثلاث أشكال للديمقراطية خلال النصف الثاني من القرن العشرين هي الديمقراطية الليبرالية والديمقراطية الاشتراكية والديمقراطية الاجتماعية .

أولا : الديمقراطية الليبرالية :

وهي ديمقراطية تطورت في المجتمعات الأوروبية الغربية منذ عصر النهضة، ثم

1-جميل صليبا :المرجع السابق ،570

(*)- الحلفاء هم مجموع الدول المتحالفة خلال الحرب العالمية الثانية ضد النازية وعلى رأسها الو.م.أ، بريطانيا والاتحاد السوفياتي ،وفرنسا.

(**)-لقاء جمع بين قادة الدول الكبرى المتحالفة في الحرب العالمية الثانية ضد النازية اثر تأكد انهزامها .

[2]- محمد عبد المعز نصر : المرجع السابق ص 169.

عززتها الثورة الفرنسية لعام 1789م(*) إلى أن أخذت شكلها الذي هي عليه الآن، وتتميز هذه الديمقراطية بكونها تمثيلية تعددية تكون فيها الأولوية للحرية ، حيث لا تتدخل السلطة في دائرة المصالح الخاصة إلا بدافع من المنفعة العامة المعترف بها شرعا ، ويكون فيها التنظيم المؤسساتي قائما على توازن السلطات بواسطة الكوابح والتوازنات وإقامة المجالس التمثيلية([1]).

وبهذا فإن تطبيق الديمقراطية في الدول الرأسمالية أو المتشبهة بها يقوم أساسا على التمثيل النيابي وفصل السلطات (التشريعية والتنفيذية والقضائية) وتعدد الأحزاب السياسية التي تتنافس على حيازة أغلبية مقاعد المجلس النيابي وبالتالي تشكيل الحكومة حيث تسيطر على السلطتين التشريعية والتنفيذية مع بقاء السلطة القضائية فوق الأحزاب المتنافسة ، كما تتشكل معارضة تضم الأحزاب الأخرى التي لم تحز على الأغلبية تقوم بمهمة مراقبة الحكومة ونقدها ([2]).

وتنتقل السلطة بين هذه الأحزاب في ظل هذا النظام بطريقة سلسة وسلمية، حيث يكون الشعب هو السيد في اختيار من يحكمه بواسطة الانتخابات الحرة والتعددية، ويشكل انتقال السلطة بهذه الطريقة الصورة المثلى للديمقراطية وللحرية السياسية، كما تلعب الصحافة ووسائل الإعلام دورا أساسيا في ظل هذا النظام، فبفعل حرية التعبير والرأي التي يكفلها هذا النظام تأخذ الصحافة المركز الرابع في توزيع السلطات،كما يسمح هذا النظام بعرض الأفكار والبرامج على المجتمع دون قيد أو شرط ليتمكن الشعب من اختيار ما يراه مناسبا له .

ويرى البعض أن الديمقراطية الليبرالية ما هي إلا ديمقراطية سياسية لا تمتد إلى الجانب الاجتماعي، فالمساواة بين المواطنين قائمة فقط في الجوانب السياسية ولا

(*)-بإعلان حقوق الإنسان في فرنسا عام 1789 الذي نص على مبدأ سيادة الأمة ،صارت الديمقراطية مبدأ قانوني تقوم عليه أسس الحكم في الدول الديمقراطية .

1- ر.بودون، وف بوريكو : **المعجم النقدي لعلم الاجتماع** : ترجمة الدكتور سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر ص 311.

2- علي الدين هلال وآخرون : **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، الطبعة الثانية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1986ص 28.

أثر لها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وعلى العموم فإن الديمقراطية الليبرالية ترتكز على الأسس الآتية :

1-الحقوق والحريات المختلفة : فالإنسان حر من كل القيود ، ويتمتع بجميع الحقوق كحق الاجتماع وتكوين الجمعيات ، والنقابات وحرية الرأي والصحافة ، والحرية الدينية ، وحرية التجارة والصناعة.

2-المساواة بين الموطنين في الحقوق والواجبات.

3-التعددية السياسية : التي تتمثل في تعدد الأحزاب السياسية، والتي تتداول على السلطة بطريقة سلمية.

4- اعتماد مبدأ الأغلبية كأسلوب لاتخاذ القرار، والحسم بين وجهات النظر المختلفة.

5-الفصل بين السلطات (التشريعية ، التنفيذية ، القضائية).

6-الانتخاب كوسيلة لإسناد السلطة .

7-سيادة دولة القانون : حيث يخضع الحكام للقانون ، وتنفصل الدولة عن شخص حاكمها، ويتم الإقرار بالحقوق الفردية للموطنين.

8-سيادة الأمة حيث أن الشعب هو مصدر السلطة .

ثانيا : الديمقراطية الاشتراكية :

يدفعنا الحديث عن الديمقراطية الاشتراكية إلى مناقشة قضية الدولة عند كارل ماركس ، فالنظرية الماركسية ترى أن الدولة هي تعبير عن سيطرة طبقة أو طبقات اجتماعية على سائر الطبقات الأخرى ، فهي نتاج الصراع الطبقي في المجتمع ومحصلته نشأت في التاريخ بانقسام المجتمع إلى طبقات وظهور الملكية الفردية، ولهذا فالدولة ستزول في المجتمع الشيوعي وتحل محلها إدارة الأشياء([1])، غير أن تطبيق النظرية الاشتراكية على أرض الواقع أدى إلى الإقرار بأهمية بقاء الدولة خلال مرحلة ما بعد الثورة الاشتراكية و هذا لحمايتها من الهجمات الرأسمالية، و لما لها من أهمية في التوجيه، و خلال هذه المرحلة تسيطر الطبقة العاملة حيث تظهر ديكتاتورية البروليتاريا، و قد وصف الفكر اللينيني- الستاليني ديكتاتورية البروليتاريا بأنها مرحلة

[1]- سعد الدين إبراهيم و أخرون: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1987ص 44.

لا تعرف الديمقراطية الكاملة أو ديمقراطية للجميع، بل هي ديمقراطية للبروليتاريا ودكتاتورية ضد البورجوازية([1]).

و قد أوضح لينين كيفية تطبيق الديمقراطية خلال ديكتاتورية البروليتاريا فذكر أنها ([2]): " تنظيم للطبقة العاملة من أجل القضاء على البورجوازية بحيث تمارس الديمقراطية الحقيقية من قبل الشعب العامل فتكون ديمقراطية الشعب لا ديمقراطية الأغنياء. "

و في الفكر الصيني تحدث "ماوتسي تونغ" عن المرحلة الانتقالية التي تفصل بين الرأسمالية والشيوعية و أسماها بالديكتاتورية العامة لطبقات ثورية عديدة أو ديكتاتورية الشعب الديمقراطية أو الديمقراطية الجديدة، فالسمة الرئيسة لها هي أنها ديمقراطية ودكتاتورية معا فهي ديمقراطية لأنها تخدم مصالح الشعب، و هي ديكتاتورية في علاقتها بالرجعيين وأنصار الثورة المضادة وأعداء الشعب، و تكون فيها الحرية فقط لأنصار دكتاتورية الشعب الديمقراطية ([3]).

وعليه فإن النظرية الماركسية ترى أن الديمقراطية تتحقق عند القضاء على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج حيث يزول مصدر الامتيازات التي تتمتع بها الطبقة المالكة، فتتحقق بذلك المساواة الفعلية بين الأفراد والتي لن تقتصر على المساواة القانونية، بل تشمل أيضا المساواة في الحظوظ و الوسائل([4]).

ولا تختلف الديمقراطية الاشتراكية عن الديمقراطية الليبرالية إلا في تضيقها على الملكية الفردية ، فقد نص الدستور السوفياتي على الحرية السياسية والمساواة أمام القانون والضرائب ، وحرية المعتقد ، وحماية الأفراد ، والحريات العامة كالتعبير والصحافة و الاجتماع ، بنفس التأكيد الوارد في دساتير الديمقراطيات الغربية ، ولكن الحقوق الاجتماعية عليها تأكيد خاص في الديمقراطية الاشتراكية ، غير أن الاختلاف يظهر فقط في شروط ممارسة هذه الحقوق ، حيث لا يمكن ممارستها إلا إذا كانت لا

---

[1]- المرجع نفسه،المكان نفسه.

[2]- محمد أنس قاسم جعفر: **التنظيم المحلي و الديمقراطية** ،القاهرة، 1982ص117.

[3]- المرجع السابق ص46.

[4]- سعيد بو الشعير: **القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة**، طبعة مشتركة " د م ج، م و ك "الجزء الثاني الجزائر1994 ص71-72

تتعارض مع روح النظام الاشتراكي([1])، وتقوم الديمقراطية الاشتراكية على أساس الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ، كما أدخل حق الانتخاب العام المباشر بواسطة الاقتراع السري لأول مرة في الاتحاد السوفياتي دون أي قيود، كما تمتع مواطنو اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية(سابقا) بحقوق متساوية في الشؤون السياسية والاقتصادية والثقافية بغض النظر عن الجنس أو القومية، وتضمن الديمقراطية الاشتراكية حقوق المواطنين من الناحية التشريعية بضمانات مادية وعلى سبيل المثال ففي المجتمع الاشتراكي ليس حق العمل حقا معلنا فحسب،ولكنه يعتمد تشريعا ومضمون على نحو فعال، بفعل إزالة الاستغلال وإلغاء البطالة وانعدام أزمة الإنتاج([2]). وبهذا فإن الديمقراطية الاشتراكية تركز على المضمون الاجتماعي، حيث تتوفر الفرص المتساوية في العمل والتعليم والصحة، بينما يترك الفعل السياسي للطبقة الحاكمة. وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية ظهر تعبير الديمقراطيات الشعبية للدلالة على النظم السياسية التي ظهرت في دول أوربا الشرقية ، وتعددت التفسيرات الماركسية لهذا المفهوم ، ففي الفترة الممتدة بين سنتي 1945 – 1947 قيل أنها عبارة عن نظام وسط بين الديمقراطية الماركسية التي أساسها دكتاتورية البروليتاريا والديمقراطية البورجوازية التي أساسها النظام الرأسمالي ، وبهذا المعني تصبح الديمقراطية الشعبية مرحلة انتقالية وتمهيدا لاستقبال الديمقراطية الماركسية، ثم تطور مفهوم الديمقراطية الشعبية واعتبرت أحد أشكال دكتاتورية البروليتاريا، حيث قرر المؤتمر الثاني والعشرون للحزب الشيوعي السوفياتي في عام 1962م أن الديمقراطية الشعبية هي شكل من أشكال دكتاتورية البروليتاريا([3]).

وتتميز الديمقراطيات الشعبية بالتأثير الواسع للفئة الشيوعية على باقي الفئات الأخرى بفعل تنظيمها ومساعدتها من قبل الاتحاد السوفياتي، حيث تسيطر على السلطة بمساعدة العناصر الوطنية التابعة والخاضعة لها ، على الرغم من اعترافها بالحقوق والحريات السياسية لهذه الفئات والتي تتخذ في بعض الدول شكل أحزاب ديمقراطية

[1] - Georges Burdeau **: la démocratie** , éditions du seuil , paris , page 127.

[2]- روزنتال ويودن : **الموسوعة الفلسفية** ،ترجمة سمير كرم ، الطبعة الخامسة ،بيروت ،دار الطليعة، ص 211.

[3]- سعد الدين إبراهيم وأخرون: المرجع السابق ص45.

أخرى إلى جانب الحزب الشيوعي ولكنها تلتزم بمواقف الاشتراكية ، وتعترف بالدور القيادي للطبقة العاملة([1]).

وقد أدى التطور الذي عرفته الديمقراطيات الشعبية إلى إعلان المؤتمر الثاني والعشرون عن تحول الدولة السوفياتية تحت قيادة الطبقة العاملة من دكتاتورية البروليتاريا إلى دولة الشعب بكامله ، هذه الدولة لا تعبر عن دكتاتورية أية طبقة ولكنها أداة للمجتمع والشعب كله ، ووفقا لهذا التصور تفقد الطبقة العاملة طبيعتها الدكتاتورية أو القهرية ، بعد أن قضت على الطبقات المستغلة ، وتتطور الديمقراطية البروليتارية لتصبح ديمقراطية اشتراكية للشعب كله ، وتتحول الدولة من دكتاتورية البروليتاريا إلى دولة الشعب كله ، ويتحول كذلك الحزب الشيوعي من حزب الطبقة العاملة إلى حزب الشعب كله([2]).

وترتكز الديمقراطية الاشتراكية في بنائها السياسي على الأسس الآتية:

1-وحدة السلطة : فالماركسية ترفض مبدأ الفصل بين السلطات ، على أساس وحدة الطبقة التي تتولى السلطة ووحدة المصالح التي تدافع عنها .

2-رفض مبدأ التعددية السياسية : حيث أن الحزب الشيوعي الذي يتولى الحكم ويمثل الطبقة العاملة ترتبط به كل التنظيمات والنقابات لتحقيق الثورة الاشتراكية، فلا يجب قيام أحزاب أخرى معادية لمصالح العمال والفلاحين وقد نص الدستور السوفياتي على أن الحزب الشيوعي هو الحزب الوحيد في الدولة.

3- تحكم الدولة والحزب الشيوعي في أجهزة الإعلام : فلا يسمح لأي تيار سياسي أخر بالتعبير عن ذاته باعتبار أن ذلك يعوق عملية التحول كما يسمح للأفكار المعادية لمصالح الطبقات الكادحة بفرصة الانتشار.

4- توسع دائرة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للطبقات الكادحة حيث تعتني الحكومة بتنظيم المجتمع لإحلال العدالة الاجتماعية.

5- المركزية : حيث تخضع السلطة في المستوى الأدنى للمستويات العليا.

6- الانتخاب : وهو وسيلة إسناد السلطة.

---

[1]- المرجع السابق ص 212.

[2]- سعد الذين إبراهيم وآخرون : المرجع السابق ص 47.

7-المساواة : حيث يتساوى الناس في الحقوق والواجبات والفرص.

ثالثا : الديمقراطية الاجتماعية :

لا تختلف الديمقراطية الاجتماعية عن الديمقراطية الليبرالية حيث تقوم هي الأخرى على احترام حقوق الإنسان([1]) والحريات المختلفة وإعطاء السيادة للشعب ولكنها تؤكد على الحقوق الاجتماعية للإنسان ، فعلى إثر التطور الذي عرفته الصناعة في أوروبا وظهور الطبقة العاملة كقوة لها من القدرة ما يمكنها من التأثير أو الإطاحة بالنظام السياسي ، ظهر اهتمام الطبقة البورجوازية بمشاكل العمال ، وخوفا من فقدان السلطة بدأت تعترف ببعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب السياسية التي تقرها الديمقراطية الليبرالية ، والتي كانت ترى فيها الطبقة العاملة حرية شكلية لا تتحقق إلا بتوافر الوسائل التي تمكن التمتع بهذه الحرية وممارستها بما يتماشى والمساواة الفعلية كتوفر العمل والعلاج ، وتمثيل العمال ومشاركتهم في تسيير المؤسسات([2]).

وقد أكدت النصوص الدستورية الحديثة لبعض الدول على هذه الحقوق الاجتماعية فقد جاءت في ديباجة الدستور الفرنسي لسنة 1946م، وأعيد تأكيدها في دستور عام 1958م تحت عنوان " المبادئ السياسية الاقتصادية والاجتماعية الضرورية في عصرنا الحالي" ،كما عبر عليها في الدستور الإيطالي لعام 1948، ودستور ألمانيا الفيدرالية([3]).

وتتمثل هذه الحقوق في حق العمل ، وحرية الانضمام للنقابات وكفالة الأسرة والفرد من قبل الدولة فضلا عن الحماية الصحية والتأمين والراحة والتعليم المجاني([4]) وبهذا فإن الديمقراطية الاجتماعية تتميز بتركيزها على الجوانب الاجتماعية لتحقيق المساواة بين الأفراد وحمايتهم من المخاطر التي تهدد الحياة ، وتضمن بذلك أن يكون الشعب مشارك في العملية الديمقراطية لا خادما لها.

---

[1]- سعد الدين إبراهيم وآخرون : المرجع السابق ص 327.

[2]- سعيد بوالشغير : المرجع السابق ص70.

[3] - Georges Burdeau . op.cit P66

[4]- سعيد بوالشعير : المرجع السابق ص 70.

المبحث الثاني : القيم الديمقراطية

1- **مفهوم القيم** : القيم كلمة في صيغة الجمع مفردها قيمة ، وقيمة الشيء هي مقدار المنفعة الحاصلة منه أو المرجوة منه سواء أكانت منفعة حسية أو معنوية .

وقد عرف الدكتور " عادل العوا " القيمة بأنها ([1]) : " الوجود من حيث كونه مرغوب فيه أو موضع رغبة ممكنة " .

كما تعرف القيم بأنها أفضليات جماعية تظهر في وضع مؤسساتي وتسهم بطريقة تكوينها في تنظيم هذا الوضع ([2]).

وتصنف القيم إلى :

- **قيم أخلاقية** : كقيمة الحياة ، وقيمة العقل ، وقيمة الحرية والثقافة والإبداع .
- **قيم جمالية** : كالحسن والجمال والرشاقة والأناقة .
- **قيم منطقية** : كالصواب والخطأ والمحتمل.
- **قيم أخرى** : سياسية واقتصادية واجتماعية، ومنها القيم الديمقراطية التي لا تقترن مع الاستبداد وعبادة الشخصية وتتمثل أساسا في الحرية والمساواة والمشاركة ، وخضوع الأقلية للأغلبية.

2- القيم الديمقراطية:

أ-الحرية: إن وصف الحرية " liberté " كان عند الإغريق واسعا للغاية إلى حد أنه كان ينصرف إلى معاني تبدو منقطعة الصلة بالحرية في مفهومها الدقيق ، ولذلك كانت الحرية تعنى بين ما تعنيه مجموع الصفات الكريمة التي يتحلى بها الإنسان الفاضل كالحكمة والكرم ، وسمو الروح ...إلخ ([3]).

ولا يختلف هذا الوصف عن التصور العربي فقد جاء في لسان العرب لابن منظور:" الحر : نقيض العبد ، والحر من الناس : أخيارهم وأفاضلهم"([1])، ومع ذلك فقد كان عند الإغريق معنى خاص لعبارة " الإنسان الحر " :هو أن الفرد يتمتع بصفة المواطن وهذه

[1]- جان بول رزقير: **فلسفة القيم** ، تعريب عادل العوا، الطبعة الأولى لبنان بيروت،2001 ،ص 6 .

[2]- ر بودون وف بوريكو : المرجع السابق، ص 451.

[3]- محمد عصفور : **الحرية في الفكر الديمقراطي والاشتراكي** –الطبعة الأولى 1961ص(ب).

الصفة تفرض له مركزا اجتماعيا ساميا يجعل من حقه المشاركة في إدارة المدنية في حين يحرم العبد من هذه المشاركة([2]).

والمعنى العام للحرية أنها خاصة الموجود ، الخالص من القيود ، العامل بإرادته أو طبيعته([3])، ويقول "بورديو" إن المعنى الأول للحرية هو الذي يسوي بينها وبين الاستقلال (Autonomie)وهذه الحرية بمعنى الاستقلال يمكن أن تعرف بأنها انعدام الإكراه أو الشعور باستقلال مادي وروحي([4]).

ويظل معنى الحرية يتفاوت بحسب الزاوية التي ينظر منها، أهي حرية من قيد معين أم الحرية بقصد تحقيق غرض معين؟ ، ولهذا قيل أن " روزفلت " كان من أكثر السياسيين توفيقا في توضيح هذا المعنى حيث لم يقنع بالتحدث عن الحرية المجردة وإنما قام بتحديد القيد الذي يطلب التحرر منه أو لأي غرض تمنح الحرية([5]).

والحريات السياسية : هي الحقوق المعترف بها في الدولة كحرية الفكر ، والرأي والضمير والدين ، والتعبير ، وحرية الاشتراك في الجمعيات ، وحرية الإسهام في إدارة شؤون الدولة مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارهم المواطن اختيار حرا ([6]).

ب المساواة : هي اتفاق الشيئين في الكمية ، ومعني ذلك أن أحد الشيئين يمكن أن يستبدل بالأخر دون زيادة أو نقصان ([7]).

والمساواة في علم الأخلاق هي المبدأ المثالي الذي يقرر أن الإنسان من حيث هو إنسان مساو لأخيه الإنسان في الحق والكرامة ، ولهذه المساواة ضربان : المساواة المدنية والمساواة السياسية.

أما المساواة المدنية: (**Egalité civile**) فهي المبدأ الذي يوجب معاملة جميع الأفراد معاملة واحدة من حيث دعوتهم إلى القيام بالواجبات المفروضة عليهم ، ومن حيث

---

[1]- ابن منظور : **لسان العرب**، المجلد الثاني،الطبعة الأولى 1997، دار صادر، بيروت، لبنان، ص57.

[2]- محمد عصفور : المرجع السابق، ص (ب).

[3]- جميل صليبا : المرجع السابق، ص 462.

[4]- محمد عصفور : المرجع السابق، ص40.

[5]- المرجع نفسه ،ص40.

[6]- جميل صليبا :المرجع نفسه ،ص462 .

[7]- المرجع نفسه ،ص367.

تمتعهم بالحقوق المعترف لهم بها في القانون دون تفريق بينهم بحسب نسبهم أو ثروتهم أو طبقتهم .

أما المساواة السياسية : (**Egalité politique**) فهي المبدأ الذي يعترف لجميع أفراد المجتمع بحق الاشتراك في الحكم ، وبحق التعيين في الوظائف العامة وفقا للشروط التي يحددها القانون، دون تمييز بين طبقاتهم وثرواتهم ، بحيث يكونون أمام القانون سواء، لا يختلف بعضهم عن بعض إلا بحسب كفايتهم واستحقاقهم([1]).

وإلى جانب هذه المساواة المدنية أو السياسية (وهي مثالية أو صورية) هناك : **مساواة واقعية**:(**Réelle**) كمساواة رجلين أو أكثر في ثرواتهم أو شهاداتهم ، أو مختلف ظروفهم الواقعية،وتسمي هذه المساواة الواقعية بالمساواة المادية وهي مقابلة للمساواة القانونية أو السياسية([2]).

وتمثل المساواة إحدى أهم القيم في المجتمعات الحديثة، فمنذ تصفية الإقطاع باتت الأوضاع القانونية للأشخاص متساوية، حيث اعترف للأفراد بأنهم على قدم المساواة في التعاقد والشراء والبيع والزواج ، ثم جاءت عملية المساواة في الحقوق السياسية فأعطي حق الانتخاب لكل الرجال ، ثم لكل البالغين من الجنسين، وفي مرحلة ثالثة ردمت الفوارق بفعل وفرة الإنتاج فتقلص التفاوت، حيث أصبح الناس يشتركون في المنافع العامة كالصحة والتعليم،وأصبح جميع أعضاء المجتمع الحديث يطمحون إلى التمتع بنفس الثروة الثقافية ([3]) .

وليس الغرض من القول بالمساواة إنكار الاختلاف الطبيعي بين الأفراد ، وإنما الغرض منه تحقيق العدل الاجتماعي في جميع مرافق الحياة، بحيث تكون نسبة ما يأخذه كل واحد إلى ما يستحقه كنسبة كل من كان في مثل مرتبته إلى مثل قسطه([4]).

وعلى العموم يقصد بالمساواة ضمان الحد الأدنى من الحقوق الاقتصادية والخدمات الاجتماعية لكل المواطنين ، وهو ما يعبر عنه بالعدل الاجتماعي أو تكافؤ الفرص.

---

[1]- جميل صليبا المرجع نفسه ص368.

[2]- المرجع نفسه المكان نفسه.

[3]- ر.بودون وف بوريكو : المرجع السابق ص 510.

[4]- جميل صليبا المرجع السابق ص368 .

وفي الأخير يمكننا القول أن المساواة تأخذ بعدين سياسي واجتماعي:

- **السياسي** : بمعنى أن كل مواطن بغض النظر عن أوجه تعليمه أو ثرائه أو مركزه العائلي أو ديانته أو جنسه ولونه يتساوى أمام القانون مع الآخرين ، وهو الطرح المميز للمدرسة الليبرالية الكلاسيكية.

- **الاجتماعية** : بمعنى ضرورة توفير الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تمكن المواطنين من ممارسة الحرية والمشاركة السياسية ([1]).

وهو الطرح المميز للمدرسة الاشتراكية والليبرالية الاجتماعية.

جـ - المشاركة : وتعني أن يكون القرار السياسي أو السياسة التي تتبناها الدولة هي محصلة أفكار ومناقشات جمهرة المواطنين الذين سوف يتأثرون بهذا القرار أو هذه السياسة وينبني هذا على مبدأ مهم وهو حق كل إنسان في المشاركة وإبداء الرأي في القرارات والسياسات التي سوف تؤثر عليه وعلى حياته ومصالحه([2]).

ومن أبرز مظاهر المشاركة في النظام الديمقراطي هي الانتخابات والتي بواسطتها يختار أفراد الشعب البرامج والأفراد الذين يرون أنهم يعبرون عن أرادتهم وتطلعاتهم وآمالهم بعد أن يترشح هؤلاء ويعرضون برامجهم على الشعب .

والاقتراع هو فعل الفرد الذي يعبر بحرية عن أفضلياته فيما يتعلق بتكوين السلطات الحكومية وسياستها([3])، وتمكن الانتخابات الأكثرية من التقرير بصورة شرعية عن الجسم السياسي بكامله ، شريطة أن لا تشعر الأقلية بأنها مقهورة ، وأن تكون السياسة الموضوعة موضع التنفيذ من قبل الأكثرية قابلة للتطبيق([4]).

د - نظام الأغلبية : تعتمد الديمقراطية على الأخذ بنظام الأغلبية عند اتخاذ القرارات أو الفصل بين التصورات والمشاريع أو الاقتراحات والقوانين ، ففي مختلف المجالس تتم عملية التصويت على القرارات بنظام الأغلبية، حيث يجب أن يحصل القرار على أكبر عدد من الأصوات ويقسم نظام الأغلبية إلى نوعين هما :

---

[1]- على الدين هلال وأخرون : المرجع السابق ص 10.

[2]- المرجع نفسه نفس الصفحة.

[3]- ر، بودن وف بور يكو : المرجع السابق ص69.

[4]- المرجع نفسه ص71 .

- الأغلبية النسبية :وفيها تكون المصادقة على القرار اذا ما تحصل على أغلبية الأصوات دون النظر إلي مجموع الأصوات .

- الأغلبية المطلقة :وفيها يجب أن يحصل القرار على الأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها، أي أن يحصل على أكثر من نصف عدد الأصوات ،وعندها يصبح القرار فاعلا يستلزم التطبيق .

المبحث الثالث :القيم الديمقراطية في الحركة الوطنية الجزائرية1919-1954

أولا - حركة الأمير خالد.([1]) :شكلت حركة الأمير خالد التي كانت استمرارا لحركة الشبان الجزائريين منعطف الانبعاث السياسي في الجزائر خلال القرن العشرين، فمنذ 1919 ازدهرت حركته السياسية على إثر ثلاث أحداث رئيسة شهدتها هذه السنة وهي:

- انعقاد مؤتمر الصلح في باريس سنة 1919 ، والذي حضره الرئيس الأمريكي " ولسن " صاحب المبادئ الأربعة عشر، ومنها مبدأ حق تقرير مصير الشعوب .

- صدور قانون4 فبراير1919م الخاص بالتجنس ، والذي جاء ليسهل عملية التجنيس لتصبح في يد القضاء لا الإدارة.

- انتخابات مجلس بلدية الجزائر العاصمة في نوفمبر 1919م.

وقد دفعت هذه الأحداث بالأمير خالد إلى التحرك السياسي، حيث أرسل عريضة مطلبية إلى الرئيس الأمريكي ولسن خلال مؤتمر الصلح بباريس في ماي 1919م، شرح فيها أوضاع الجزائريين في ظل الإدارة الاستعمارية الفرنسية، ثم انتقل إلى المطالبة بحق تقرير المصير للشعب الجزائري([2])، وبهذا فقد كان الهدف الأسمى لحركة الأمير خالد هو استقلال الجزائر ، غير أن ذلك لم يمنعه من العمل على تخفيف الأوضاع المزرية التي يعيشها أبناء وطنه، من خلال النضال السياسي الإصلاحي داخل

---

[1]- الأمير خالد بن الهاشمي بن الحاج عبد القادر ولد بدمشق في 20 فبراير 1875، رحل مع والده إلى الجزائر عام 1892 م وقد أرسل على نفقة الحكومة الفرنسية إلى ثانوية " لويس لوغران " بباريس ، ثم إلتحق بكلية " سيان سير" الحربية في عام 1893م ، أدى واجبه العسكري في المغرب عام 1907وارتقى إلى رتبة " قبطان " في عام 1908م ، دون أن يتجنس ، وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى تطوع فيها وفي عام 1915 أعفي من الخدمة العسكرية لإصابته بمرض السل ، ونال التقاعد في عام 1919م ليبدأ حياة سياسية ثابتة امتدت من 1919-1925، وتوفى عام 1936م .ينظر محفوظ قداش : **الأمير خالد** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1987 ص27.

2- أبو القاسم سعد الله : **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر** – الجزء الثاني –الطبعة الثانية، بيروت 1990، ص ص58-54

الأجهزة الفرنسية، ولذلك شارك في انتخابات بلدية الجزائر العاصمة في نوفمبر 1919م وشن فيها هجوما شديدا على المتجنسين ، ودعا إلى التصويت لصالح المترشحين المسلمين غير المتجنسين (لئلا يتولى أمورهم المرتدون)([1]).

وهو ما مكنه من تحقيق انتصار باهر في هذه الانتخابات، غير أن الدسائس الاستعمارية بمساعدة أعوان الإدارة الفرنسية من المتجنسين الجزائريين أدت إلى فشل مسعاه الانتخابي،وفي سنة 1923تم استدعاء الأمير من قبل الحاكم العام "تيودور ستيق"(théodore steeg)،حيث عرض عليه اقتراح الحكومة الفرنسية الذي يدعوه إلى الكف عن النشاط السياسي مقابل أن تعطى له وضعية ملائمة لمركزه ،وإن رفض ستتخذ ضده قرارات صارمة ،ولكن الأمير رفض هذا العرض بصفة مطلقة ،وعندها تم اعتقاله ونفيه إلى الإسكندرية بمصر(2). ولكن ذلك لم يمنعه من الاستمرار في أداء دوره النضالي فبعد أن سمح له الرئيس الفرنسي "هريو " (herriot)بالدخول إلى باريس خلال شهر ماي 1924 اثر فوز تيار اليسار بفرنسا ،كتب رسالته المشهورة التي بعث بها إلى الرئيس الفرنسي والتي لخص فيها مطالب الجزائريين الأساسية حيث جاء فيها ما يأتي(3).

-مساواة التمثيل النيابي في البرلمان الفرنسي بين الجزائريين والأوروبيين القاطنين في الجزائر.

- إلغاء القوانين والإجراءات الاستثنائية الخاصة بالجزائريين في محاكم الجنايات إلغاء كاملا نهائيا،وإبطال الرقابة الإدارية مع الرجوع إلى القانون العام دون قيد ولا شرط.

- نفس الحقوق والواجبات مع الأوروبيين في الخدمة العسكرية.

- ارتقاء الجزائريين إلى جميع الرتب المدنية والعسكرية دون تقييد ذلك بشرط سوى الكفاءة والمقدرة الشخصية.

- تطبيق قانون التعليم الإجباري تطبيقا شاملا على الجزائريين مع الاحتفاظ بحرية

1- محفوظ قداش:المرجع السابق،ص28

2- Mohamed lebjaoui : :vérités sur la révolution algérienne ,anep,p19

3- محفوظ قداش :المرجع السابق ص39

الاختيار في نوع التعليم .

- حرية الصحافة والاجتماع.

- تطبيق قانون فصل الدين عن الدولة على الشريعة الإسلامية .

- عفو عام على المعتقلين والمتهمين.

- تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية على الجزائريين.

- الحرية المطلقة للعمال الجزائريين من جميع الحرف والمهن في الذهاب إلى فرنسا.

واستمر الأمير خالد في نضاله حيث ظهر اسمه على قائمة الشيوعيين المتجمعين فيما كان يسمى كتلة العمال الزراعيين اثر الانتخابات البلدية لعام 1925بالجزائر العاصمة والتي زورتها الإدارة الاستعمارية، وتم إقصاء الأمير خالد من الحياة السياسية بمدينة الجزائر بحجة عدم إقامته بها ، ولكنه واصل النشاط في كل من فرنسا وبلجيكا وأسهم في التأسيس لحزب نجم شمال أفريقيا، ليستقر في الأخير بسوريا حتى وفاته عام 1936 وهو في العقد السادس من عمره.

إن المتتبع لحركة الأمير خالد ونضاله السياسي الذي حاول من خلاله التعريف بمطالب الجزائريين وتطلعاتهم وتمسكهم بالشخصية العربية الإسلامية، يلاحظ أنه وظف الوسائل الديمقراطية في تحقيق أهدافه السياسية، حيث استعمل وسيلة الانتخابات للدخول إلى المجالس البلدية، سواء في انتخابات عام 1921م أو انتخابات عام 1925م كما أن مجموع المطالب التي كان قدمها الأمير إلى السلطات الفرنسية تضمنت التأكيد على حق الشعب الجزائري في التمتع بمختلف القيم الديمقراطية، ومنها المساواة في التمثيل النيابي بين الجزائريين والأوربيين في البرلمان الفرنسي ، والمساواة في الحقوق والواجبات، وفي الخدمة العسكرية وحرية الصحافة والاجتماع ، والحرية الدينية وحرية العمال في السفر إلى فرنسا . وبهذا يمكننا القول أن حركة الأمير خالد الإصلاحية حملت الكثير من التطبيقات الديمقراطية خلال مسارها السياسي ، كما دعت إلى حق الشعب الجزائري في التمتع بالقيم والمبادئ الديمقراطية.

ثانيا:نجم شمال إفريقيا : بدأ نشاط نجم شمال أفريقيا الذي يجمع المؤرخون أنه ظهر في أوساط العمال الجزائريين المهاجرين بفرنسا، خلال الفترة الممتدة ما بين1924و 1925م،

ومن بين هؤلاء العمال : " أحمد بن الغول وحاج علي عبد القادر ومصالي الحاج." كما لعب الأمير خالد دورا أساسيا في تشكيله([1]).

وأما بداية نشاطه بصفة رسمية فكانت في شهر مارس 1926تحت رئاسة حاج علي عبد القادر، و عقد النجم أول اجتماع له في 12 جوان 1926 وتلاه اجتماع عام للمناضلين في2 جويلية بقاعة « غرانج أوبال » تم خلاله انتخاب لجنة مركزية ،وعين عبد القادر حاج علي رئيسا للحزب ومصالي الحاج أمينا عاما ،والجيلالي شبيلة أمينا للمال([2])، وضم النجم الذي بدأ عمله في شكل جمعية مناضلين جزائريين، لكنه كان مفتوحا للعمال المغاربة من البلدان الثلاث، وتمثل هدفه في الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية والاجتماعية لمسلمي شمال أفريقيا، وفي بداية سنة 1927م تولى مصالي الحاج(*) قيادة النجم فبدأت تنسحب منه العناصر الشيوعية، ومنهم عبد القادر حاج علي الذي أنسحب في العام الموالي، وعندها بدأ النجم يأخذ البعد الوطني ويبتعد عن العناصر الشيوعية ، ثم

شارك النجم في "مؤتمر بروكسل" الذي أنعقد في الفترة ما بين 10-14 فيفري 1927([3])، وألقى فيه مصالي الحاج خطابا هاما أكد فيه على مطلب استقلال الجزائر، وجلاء قوات الاحتلال الفرنسي، بالإضافة إلى جملة من المطالب الآنية وتتمثل في ما يأتي :

---

[1] - mahfoud kaddache <u>**: histoire du nationalisme algérien**</u> 2éme édition tome 1 , enal Alger 1993 page 189

[2]- أحمد مهساس :<u>**الحركة الوطنية الثورية في الجزائر**</u> ، ترجمة الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، وزارة المجاهدين، الجزائر 2002 ص 61.

(*)-مصالي الحاج :ولد سنة 1898،لم تساعده الظروف على التعلم إلا بصورة محدودة ،شارك في الحرب العالمية الأولى في صفوف الجيش الفرنسي ،ثم عاد إلى الجزائر سنة 1921 ،ونتيجة للبطلة المتفشية في الجزائر في ذلك الوقت عاد الى فرنسا سنة 1923حيث عمل في عدد من مصانع باريس ،كان يحضر باستمرارلتلقي الدروس في معهد الدراسات الشرقية ،كما استطاع الحضور في عدة محاضرات في جامعة " بوردو "

،اتصل بالطبقات العاملة الفرنسية ،وسرعان ماانضم الى الحزب الشيوعي حيث اكتسب خبرة كبيرة في التنظيم من الخلايا الشيوعية ،وعند تأسيس منظمة نجم شمال افريقيا كان أول كاتب عام لها،ثم رئيسا للحزب منذ عام 1927.

ينظر:عبد الكريم بوالصفصاص : <u>**جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الأخرى 1931-1945**</u> منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر 1996 ،ص225.

[3]- مؤتمر بروكسل : نظمته " الجمعية المعادية للاضطهاد الاستعماري " وحضره ممثلون عن المنظمات الوطنية في جاوة (أندونيسا) والهند الصينية وسوريا ومصر وأقطار إفريقيا الشمالية ، وممثلون عن زنوج إفريقيا ، ينظر محمد الطيب العلوي : <u>**مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954**</u>، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص 100.

- الإلغاء الفوري لقانون الأنديجينا والقوانين الاستثنائية.
- العفو لمن هم في السجون أو تحت الإقامة الجبرية أو المبعدون.
- حرية الصحافة ، والجمعيات والاجتماعات.
- التمتع بالحقوق السياسية والنقابية المساوية لما يتمتع بها الفرنسيون في الجزائر.
- تحويل المجلس الحالي المنتخب بأقلية إلى برلمان جزائري منتخب بالاقتراع العام.
- انتخاب المجالس البلدية والعمالية بالاقتراع العام أيضا .
- التمتع بحق التعليم في جميع المراحل .
- إنشاء مدارس للعربية.
- تطبيق القوانين الاجتماعية.
- إعانة صغار الفلاحين بقروض واسعة([1]).

أدت هذه المطالب بالسلطات الاستعمارية إلى حل النجم سنة 1929م ، بحجة أن برنامجه يمس السيادة الفرنسية في أفريقيا الشمالية .

وعندها اعتمد النجم تسمية جديدة هي "نجم شمال إفريقيا المجيد"ولكن الادارة الاستعمارية الفرنسية استمرت في التضييق عليه إلا أن ألغى رئيس حكومة الجبهة الشعبية" ليون بلوم" قرار حل الحزب ،وأقر عفوا لصالح رئيسه مصالي الحاج على أمل دمج الحزب في المشروع الإصلاحي الذي طرحته حكومة الجبهة الشعبية على الطبقة السياسية الجزائرية والذي عرف بمشروع "بلوم فيولث" ، ولكن رفض النجم لهذا المشروع الادماجي وتمسكه بمطلب استقلال الجزائر، وانتقال نشاطه إلى داخل الوطن، وعداء الحزب الشيوعي الفرنسي له ، دفع بحكومة الجبهة الشعبية إلى حله يوم 27 جانفي 1937([2]).

وعندها أسس مصالي الحاج في 11 مارس1937 حزب الشعب وعمل على نقل نشاطه إلى الجزائر ، فكانت أهدافه لا تختلف في جوهرها عن أهداف النجم البعيدة المدى وهي : إنشاء حكومة وطنية وبرلمان ، واحترام الأمة الجزائرية ، واحترام

[1]- محمد الطيب العلوي المرجع السابق ص 173.

[2]- عبد الكريم بوصفصاف : المرجع السابق، ص 230.

العربية و الإسلام وقد شبهه بعض الكتاب عند ميلاده بالحزب الدستوري التونسي أو بكتلة العمل المغربية([1]).

وفي شهر جوان1937 اشترك أعضاء الحزب لأول مرة في الانتخابات المحلية بالجزائر و على الرغم من عدم حصول الحزب على الأصوات اللازمة في الانتخابات البلدية لمدينة الجزائر ، لكنه من جهة أخرى حقق نجاحا كبيرا لأنه أصبح معروفا في الأوساط الجزائرية([2]).

وفي14جويلية 1937م قام الحزب بمظاهرات كبيرة رافعا العلم الجزائري ، مما دفع بالسلطات الفرنسية إلى التضييق عليه حيث اعتقل زعماء الحزب في27 أوت1937 بتهمة القيام بحملة معادية لفرنسا، وإعادة العمل بحزب محلول، وحكم على مصالي بالسجن لمدة سنتين وعلى خمسة من أتباعه([3]).

وعلى الرغم من اعتقال الكثير من أعضاء الحزب إلا أن عددا من مناضليه واصلوا النشاط ، و نشرت جريدة " الأمة " لسان حاله في عددها الصادر في جانفي 1938 م برنامج الحزب حيث جاء فيه بخصوص الميدان السياسي مايأتي :

1- إلغاء قانون الأنديجينا ، ونظام الغابات وكل القوانين الاستثنائية .

2- منح الحريات الديمقراطية : حرية الصحافة ، الجمعيات ، التفكير ، النقابة الاجتماعات، مساواة الفرنسيين والجزائريين أمام الخدمة العسكرية ، احترام الديانة الإسلامية مع إعادة الأوقاف التابعة لها وكذلك إدارتها .

3- إلغاء الإعانات المقررة للديانة الكاثوليكية والبروتستانتية من طرف الحكومة.

4- حرية السفر إلى فرنسا و إلى الخارج .

5- تحويل النيابات المالية إلى مجلس جزائري منتخب انتخابا عاما بدون تمييز في العرق أو في الدين .

6-فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية([4]).

---

[1]- أبو القاسم سعد الله : **الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945**، الجزء الثالث –الطبعة الثالثة –الجزائر 1986 ص 141.

[2]- المرجع نفسه ص 141.

[3]- المرجع نفسه ص 142.

[4]- محمد الطيب العلوي : المرجع السابق ص174.

وقد استمر الحزب في المشاركة في الانتخابات حيث حقق بعض أعضائه نجاحا في انتخابات أكتوبر سنة 1938م وانتخابات أفريل 1939م ، وأنشأ جريدة جديدة بعنوان (البرلمان الجزائري) ، وصار أعضاؤه في الجزائر عشية الحرب الثانية حوالي 3000 شخص، غير أن التطورات التي عرفها العالم عشية الحرب العالمية الثانية دفعت الفرنسيين في سبتمبر1939م إلى حل حزب الشعب ومنع جريدة(الأمة) من الصدور كما اعتقلت السلطات الفرنسية مصالي الحاج من جديد في أكتوبر 1939م بعد ما كان قد أنهى المدة المقررة له في 25 أوت 1939م([1]).

ورغم الحصار الذي فرض على عناصر حزب الشعب خلال الحرب العالمية الثانية إلا أن مناضلي الحزب واصلوا العمل لصالح القضية الوطنية، حيث أسهموا في إعداد "بيان الشعب الجزائري" الصادر في10 فيفري1943م، وبعد رفع حالة الطوارئ الناجمة عن الحرب العالمية الثانية ومجازر 8 ماي 1945،أطلقت السلطات الاستعمارية الفرنسية سراح مصالي الحاج في شهر أكتوبر من سنة 1946م ليستقر في بوزريعة بأعالي العاصمة([2])، فعمل على دفع الحزب من جديد إلى الشرعية بواسطة المشاركة في الانتخابات ، خاصة وأنه تلقى وعدا من فرحات عباس بأنه في حالة ترشح " حزب الشعب الجزائري " للانتخابات البرلمانية فإن حزبه لن يترشح ، ليترك المجال حرا لحزب الشعب ([3])، وعندها أعلن مصالي الحاج رسميا عن تأسيس حركة الانتصار للحريات الديمقراطية يوم 2 نوفمبر سنة 1946م، وأعلن أيضا عن تقديم مرشحين تحت اسم "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية "([4]).

وعلى إثر هذه الانتخابات البرلمانية تأسست حركة الانتصار بدافع الحاجة إلى حزب شرعي لضمان المشاركة في الانتخابات، خاصة وأن مصالي الحاج كان يؤمن بأن

---

[1]- أبو القاسم سعد الله : **الحركة الوطنية الجزائرية** :المرجع السابق ص .144

[2]- العمري مومن : **حركة الانتصار للحريات الديمقراطية نشأتها وتطوراها** 1946-1954رسالة ماجستير جامعة منتو ري/ قسنطينة –قسم التاريخ 1999-2000م ص63.

[3]- محمد الطيب العلوي : المرجع السابق ص 223.

[4]- المرجع السابق ص 67.

الجزائر يمكنها أن تحقق الاستقلال عن طريق صناديق الاقتراع، ورغم التضييق الاستعماري إلا أن خمسة من قيادي الحركة فازوا في الانتخابات البرلمانية ، ثم عقدت قيادة الحركة ندوة وطنية في شهر ديسمبر سنة 1946م ببوزريعة ، ضمت حوالي 50 عضوا من إطارات الحزب منهم " د.لمين دباغين ، حسين لحول ، أحمد بودا ، حسين عسلة ، محمد خيضر ... وعلى رأسهم الزعيم مصالي الحاج " و تركز جدول أعمالها حول نقطتين أساسيتين هما :

-التسمية الجديدة لحزب الشعب.

-ضرورة الشروع في إنشاء جناح سري مسلح من أجل الإعداد للثورة التحريرية ففيما يخص النقطة الأولى تم الاتفاق على تسمية جديدة وهي "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية"، تعتمد كواجهة شرعية وقانونية أمام السلطات الاستعمارية ، مع إبقاء الحزب العتيد كجناح سياسي سري، وأما فيما يخص النقطة الثانية ، فقد أجل موضوعها إلى وقت لاحق([1]).

وأمام ضرورة تجديد سياسة الحزب خاصة بعد إطلاق سراح قياداته ومنهم مصالي الحاج ، وحسين لحول ، والخلاف حول كيفية تحقيق الاستقلال انعقد المؤتمر الوطني الأول للحركة يومي 15-16 فبراير 1947م ، حيث عقد الاجتماع في اليوم الأول ببوزريعة وفي اليوم الثاني ببلكور([2])، ومن بين الذين حضروه : مصالي الحاج حسين لحول ، بن يوسف بن خدة ، محمد خيضر ،أحمد مزغنة ، محمد بلوزداد عمر أو صديق ، سيد علي عبد الحميد ، عبد الرحمن طالب ، محمد الأمين دباغين مسعود بوقادوم ، حسين أيت أحمد ، حمو بوتليليس ، هواري سويح ، محمد يوسفي مبارك فيلالي ، واعلي بنلي ، إبراهيم معيزة ، شوقي مصطفاي ، سعيد عمراني أحمد بودا حسين عسلة ، عبد المالك تمام ، محمد ممشاوي ، حاج محمد شرشالي .

وبعد نقاش حاد وطويل توصل المؤتمرون إلى صيغة توفيقية ، بين مختلف التيارات المتصارعة ، وأصدروا القرارات الآتية :

---

[1]- العمري مومن: لمرجع السابق، ص ص 63-64.

[2]- محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص 233.

أولا : الإبقاء على " حزب الشعب الجزائري " في إطاره القديم للعمل على توسيع القاعدة الحزبية السرية وترسيخ الروح النضالية الاستقلالية.

ثانيا : متابعة " حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بمظهرها الشرعي في إطارها القانوني لمساعيها ونشاطها في الأوساط الرسمية والشعبية لتوعية الجماهير ، وللتخفيف من المشاكل اليومية التي تواجه المواطنين في حياتهم اليومية لدى الإدارات الفرنسية.

ثالثا : إنشاء منظمة شبه عسكرية تحت إشراف الحزب توجيها وتمويلا ، عرفت باسم "المنظمة الخاصة" (L'O.S) ومهمتها الإعداد للعمل الثوري المستقبلي([1]).

وبالإضافة إلى هذه القرارات أكد المؤتمرون ، وبكل وضوح على مبادئ وفلسفة الحركة وبرنامجها الذي يتمحور حول المسائل الآتية :

1) إلغاء السيطرة الإمبريالية ، واستعادة سيادة الشعب الجزائري.

2) إنشاء دولة وطنية تتمتع بكل مقومات السيادة (ممارسة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية).

3) التطبيق الصحيح لمبادئ الديمقراطية التي تعبر عنها الشعارات الآتية:

الكلمة للشعب ، الجمعية التأسيسية الجزائرية ذات السيادة المنتخبة بالاقتراع العام المباشر بهيئة انتخابية واحدة لا تمييز فيها من حيث الجنس والدين([2]).

وبهذا فإن حركة الانتصار كانت تناضل من أجل دولة وطنية جزائرية تؤسس ديمقراطيا من طرف كل الجزائريين، و أن المشكلة الجزائرية ليست مشكلة إصلاحات ولكن مشكلة سيادة، كما أقرها نجم شمال افريقيا وحزب الشعب([3])، ثم تمكنت الحركة من حل المشاكل التي واجهتها واستطاعت العودة من جديد إلى النشاط والانتشار، وفي ظرف ثلاث سنوات من 1947 إلى 1950م أصبحت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية حزبا قويا ، يتمتع بمساندة الجماهير الشعبية ، وبجهاز سياسي قوي وفعال وله أهداف محددة وواضحة وإمكانية عمل كبيرة، ولكن بحلول سنة 1950م بدأت الحركة تواجه مشاكل عويصة، كان أولها اكتشاف المنظمة السرية في مارس 1950

1- محمد الطيب العلوي : المرجع السابق، ص234.

[2]- العمري مومن : المرجع السابق، ص 97.

[3] -mahfoud kaddache, op cit p 811.

من قبل السلطات الاستعمارية الفرنسية ، وملاحقة عناصرها ، ثم الدعاية المغرضة والاتهامات الخبيثة التي وجهها المستعمرون وأذنابهم إلى الحركة، حيث اتهمت تارة بالإمبريالية ، وأخرى بالتطرف، ومرة بالتعصب الشوفيني، وهو ما دفع اللجنة المركزية للحركة في شهر ديسمبر 1951م أن تصدر الميثاق القيادي الذي تم نشره على نطاق واسع وجاء فيه:أن مبدأين اثنين رئيسيين يقودان أعمال الحركة الوطنية :"القومية والديمقراطية" ([1]).

1- القومية : وتم التأكيد في هذا المبدأ أن الجزائريين يحاربون من أجل الأمة الجزائرية وأن الوطنية الجزائرية هي رد فعل أمة مقهورة ضد الاستعمار، وهي وطنية تحريرية، وأنها حب الوطن الجزائري وإرادة إنهاء الاضطهاد الاستعماري وإعادة سيادة الشعب الجزائري المغتصبة، وكرامته المداسة وملكية خيراته المنتهبة([2]).

2- ديمقراطية : وجاء في هذا المبدأ أن الديمقراطية التي اتخذت كمبدأ ثان للحركة الوطنية الجزائرية تتلخص في " حكومة شعبية بالشعب وللشعب "،وأن كلمة الديمقراطية تعني الحرية وانشراح الإنسان كما تعني الرغائب الغالية لكل الشعوب([3]).

وأكد الميثاق القيادي على أهمية الديمقراطية حيث جاء فيه كذلك : " ومن جهة الجزائر فإن الديمقراطية كانت ولا زالت أغلى حاجة لدى الشعب الجزائري ، فقد عاشها طوال التاريخ ولا زال متعلقا بها وهو الآن في غاية التعطش لها ، لأنها هي وحدها التي تعطيه حريته السياسية وتحترم كرامته ، وأمواله ودينه ، وخاصة تراثه الثقافي، وهذا ما يجعلنا نعرض اليوم الديمقراطية كمبد لازم لمكافحة الاستعمار اليوم ، ولبناء مستقبل أمتنا غدا"([4]).

وبهذا حددت الحركة إيديولوجيتها السياسية لمرحلة النضال ضد المستعمر ومرحلة ما بعد الاستقلال، من خلال التأكيد على البعد القومي والديمقراطي للحركة

---

[1]- عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون : **الكفاح القومي والسياسي** ، الجزء الثالث ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1986 ص 199.

[2]- المصدر نفسه،ص 199 –200.

[3]- المصدر نفسه، ص204.

[4]- المصدر نفسه ،المكان نفسه.

الوطنية الجزائرية ،غير أن مشاكل الحركة لم تتوقف عند هذا الحد بل امتدت إلى الخلاف حول طريقة تسيير الحزب الذي وقع بين أعضاء اللجنة المركزية ورئيس الحزب مصالي الحاج، حول مبالغ مالية وضعت تحت تصرف الرئيس مصالي، وحول قطع مصالي الحاج زيارته للبلاد العربية والأسيوية ، وتوجهه إلى باريس لمتابعة أشغال جمعية الأمم المتحدة ، حيث لم توافق القيادة على هذا التصرف([1])، وعندها اشتد إصرار عناصر اللجنة المركزية على عقد مؤتمر للحركة ، وبعد أن أجل مصالي الحاج تاريخ إنعقاده مرارا ، انعقد المؤتمر الثاني للحركة أيام 4-5-6 أفريل 1953م بمقر الحركة بالجزائر العاصمة ([2]) وقد تبنى المؤتمر لائحة جاء فيها :

أن بناء الدولة الجزائرية المستقلة المنتظرة يقوم على المبادئ الآتية :

1- ديمقراطية : بالشعب وإلى الشعب.

2- جمهورية : في كيفية حكومتها.

3- تحسين اقتصادي ، وعدالة اجتماعية.

4- احترام العقائد الدينية : وفقا للروح والتقاليد الإسلامية.

5- ثقافة قومية مرتبطة بالثقافة العربية الاسلامية ([3]).

كما انتخب خلال المؤتمر مصالي الحاج رئيسا للحزب بالإجماع ، وعضوا في لجنة الخمسة المكلفة بالتعيين بواسطة الاختيار لتسمية أعضاء اللجنة المركزية الجديدة، ثم اجتمعت اللجنة " بنيورث" (فرنسا) وقامت بتعيين أعضاء اللجنة المركزية ، وعندها بدأت المشاكل حول تعيين أعضاء القيادة وتحديد صلاحيات رئيس الحزب، وانتخب ابن خدة يومي 4 و5 جويلية 1953 أمينا عاما ، وفق قوانين القيادة الجديدة([4])، وأبعد من اللجنة كل من مزغنة ومولاي مرباح ، وهما من المقربين من مصالي فاغتاض

---

[1]- الجيلالي صاري ومحفوظ قداش : **الجزائر في التاريخ المقاومة السياسية 1900-1954** ، الطريق الإصلاحي والطريق الثوري ، ترجمة ، عبد القادر بن حراث المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1987 ص 110

[2]- العمري مومن : المرجع السابق، ص 242.

[3]- عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون : المصدر السابق ،ص369.

[4]- الجيلالي صاري ومحفوظ قداش : المرجع السابق، ص 111.

كثيرا لهذا([1])، ورغم محاولات ابن خدة تدليل الصعاب بين مصالي والقيادة الجديدة ، إلا أن

الوضع ازداد سوءا، ليبلغ مصالي اللجنة المركزية في سبتمبر 1953م مذكرة ينتقد فيها " السياسة الإصلاحية للقيادة " ويعلن سحب ثقته من الأمين العام ويطلب السلطات المطلقة قصد تقويم الوضع، لكن اللجنة المركزية رفضت طلب مصالي ، وأبقت ثقتها في القيادة و أمينها العام([2]).

ثم اجتمعت اللجنة المركزية من 1 إلى 4 جانفي 1954م واقترحت عقد مؤتمر استثنائي للبحث عن حل، وأرسلت لجنة لمصالي الذي رفض استقبالها ، ووجه رسالة في فيفري 1954م دعا فيها هياكل الحزب إلى عدم الانصياع للقيادة ، وبذلك اندلعت المواجهة بين مصالي واللجنة المركزية وامتدت إلى القاعدة فوقعت صدامات بين المناضلين في الحزب بالجزائر العاصمة وبعض المدن الأخرى ، وعندها تحرك مسؤولي وإطارات الحزب على مستوى الولايات والدوائر من أجل انقاد وحدة الحزب ([3]) ،وطالب بعض إطارات الحزب ومنهم عبد الحميد مهري بعودة محمد بوضياف وديدوش مراد، اللذان كانا يشرفان على فيدرالية الحزب بفرنسا إلى الجزائر ([4]) فاستجاب بوضياف إلى هذه النداءات وعاد إلى الجزائر في 11 مارس 1954 حاملا معه رسالة بعنوان" نداء للحكمة"، وهي وثيقة أعدت من قبل المناضلين في فرنسا تدعو إلى الحياد الإيجابي([5])، وشرع بوضياف في الاتصال بمسؤولي الولايات والدوائر حيث عقد لقاء جمع بين سيد على عبد الحميد ومحمد بوضياف وحسين لحول ، حيث حاول هذا الأخير إقناع بوضياف الناطق باسم أعضاء المنظمة الخاصة بسلامة نهج المركزيين ، وفي لقاء آخر انضم محمد دخلي الذي كان مسؤولا عن التنظيم السياسي في الحزب لمسعى تأسيس لجنة خاصة تتركب مناصفة من الموظفين الدائمين للحزب

[1]- المرجع نفسه ، ص111.

[2]- المرجع نفسه، ص 112.

[3] - Ben youcef ben khedda **: les origines du 1er novembre 1954**, éditions dahleb ,1989,p242 .

[4]- دحو جربال:**جيش التحرير المغاربي1948–1955** ،أعمال ملتقى مؤسسة محمد بوضياف، الجزائر 11-12 ماي 2001م.ص34

[5]- عيسى كشيدة : **مهندسو الثورة** : ترجمة موسى أشرشور منشوارت الشهاب 2003 ص34.

وأعضاء اللجنة الخاصة تكلف باتخاذ إجراءات لحفظ وحدة الحزب([1])، وبهذا تأسست اللجنة الثورية للوحدة والعمل في 23 مارس 1954م على إثر اجتماع للإطارات في مدرسة الرشاد الواقعة بساحة علي عمار " رابا بلوش سابقا "([2])، وقد تضمن إعلان تأسيسها :

- الحفاظ على وحدة الحزب عبر مؤتمر موسع وديمقراطي لضمان الالتزام الداخلي والخروج بقيادة ثورية.

- دعوة المناضلين إلى التزام الحياد،وعدم تبني أطروحات أي من الفريقين المتنازعين([3]).

ثم شرعت اللجنة في التقريب بين وجهات نظر كل من الكتلتين وقررت الدعوة إلى عقد مؤتمر موسع ديمقراطي لضمان الالتحام الداخلي والخروج بقيادة ثورية وبالتالي القضاء النهائي على التوتر السائد بين المناضلين ، إلا أن هذا المسعى اصطدم بعقد المركزيين لندوة وطنية بالجزائر العاصمة يوم 10 جويلية 1954([4])، ثم قرار المصاليين بعقد مؤتمرهم الاستثنائي في " أورني " " Hornu " ببلجيكا من 13 إلى 15 جويلية والذي قرروا فيه ما يأتي :

1- إدانة جماعية للانحراف عن سياسة الحزب،وذلك على كل المستويات خاصة عام 1953م.

2- العودة إلى المبادئ الثورية للحزب وسياسته.

3- وضع الثقة المطلقة في مصالي الحاج.

4- حل اللجنة المركزية للحزب.

5- طرد الأعضاء القياديين للحزب ، أعضاء اللجنة المركزية المحلولة باعتبارهم مسؤولين عن الانحراف السياسي للحزب ([5]).

---

[1]- المصدر نفسه ص 34 .

[2] - Ben youcef ben khedda: o p .cit p 243

[3]- عقيلة ضيف الله : **<u>التنظيم السياسي– الإداري في الجزائر1954-1962</u>** رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر،1995،ص131.

[4]- الجيلالي صاري ومحفوظ قداش : المرجع السابق ص 113.

[5]- عقيلة ضيف الله : المرجع السابق ص 132.

وعندها رد عليهم المركزيون بعقد مؤتمر استثنائي بمدينة الجزائر من 13 إلى 16أوت 1954م قرروا فيه ما يأتي ([1]):

1 –رفض الاتهامات الموجهة لهم من طرف مصالي الحاج.

2-الحث على مواصلة الكفاح المسلح قصد تحقيق أهداف الحزب والشعب الجزائري.

3-التأكيد على القرارات التي اتخذها الحزب في المؤتمر الثاني وإدانة القرارات التي اتخذها مصالي الحاج و مزغنة ومولاي في المؤتمر الاستثنائي "بأورني" وبهذا فشلت اللجنة الثورية في التوفيق بين جناحي الحزب فتوجه قدماء المنظمة الخاصة وعلي رأسهم محمد بوضياف إلى التحضير للعمل المسلح وتفجير الثورة فكان اجتماع" 22" التاريخي الذي قرر تفجير الثورة ، وأما حركة الانتصار فقد قامت السلطات الاستعمارية بحلها في 5 نوفمبر 1954.

وبهذا فإن المتتبع لمسيرة الإتجاه الاستقلالي (نجم شمال افريقيا ،حزب الشعب ،حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية) منذ تأسيسه وإلى غاية سنة 1954 يسجل أنه تميز بالتأكيد على خصوصية المجتمع الجزائري ورفض سياسة الإدماج التي كانت تطرحها فرنسا، وتأسسه للوعي الاستقلالي في أوساط الجماهير الشعبية بالجزائر ، وعلى الرغم من تشكله في المهجر إلا أنه سرعان ما استطاع التغلغل في الأوساط الشعبية بالجزائر حتى أصبح أكبر الأحزاب الجزائرية وأكثرها انتشارا وشعبية ، ولكن الحزب اصطدم بفشل أسلوبه السلمي في تحقيق الاستقلال، وهو ما دفع بعدد من مناضليه الشباب إلى الدعوة لتأسيس منظمة عسكرية تمكنه من الإعداد للعمل المسلح، فتأسست المنظمة الخاصة في 15 فيفري 1947 التي تكفلت بإعداد العناصر الثورية وكانت وراء تفجير الثورة التحريرية المسلحة عام 1954.

وأما عن القيم الديمقراطية فيمكننا التأكيد أن كل المواثيق التي أصدرها الاتجاه الاستقلالي عبر مختلف الهياكل الحزبية التي أسسها قد أكدت على القيم والمبادئ الديمقراطية، ومنها المطالبة بإلغاء القوانين الاستثنائية وحرية الصحافة ، والجمعيات والاجتماعات وإقامة مؤسسات منتخبة من قبل الشعب دون تمييز عرقي أو ديني وفصل

---

[1]- عقيلة ضيف الله المرجع نفسه ص 133.

السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وإقامة جمهورية ديمقراطية اجتماعية تحترم المبادئ الإسلامية، كما وظف الحزب الوسائل الديمقراطية حيث شارك في أغلب العمليات الانتخابية التي جرت في الجزائر بهدف تحقيق الحقوق الديمقراطية المشروعة للشعب الجزائري، وعلى رأسها السيادة والاستقلال، ومشاركة الشعب في حكم بلاده وعليه فان الحزب الوطني كان يعتبر أن الديمقراطية هي التي ستمكن الشعب الجزائري من تحقيق حريته السياسية، واحترام مقوماته الشخصية، وهي بذلك ضرورية لمحاربة الاستعمار وبناء مستقبل الأمة الجزائرية .

ثالثا - اتحادية المنتخبين المسلمين الجزائريين:

تأسست هذه الاتحادية أثناء مؤتمر عقد بالجزائر في11سبتمبر1927 ،وانتخب الدكتور بن تامي رئيسا لها ([1])، وكانت تضم قسما من " الشباب الجزائري " من أمثال الدكتور بن جلول وفرحات عباس، وكان هؤلاء من المنتخبين في المجالس المختلفة وأكثرهم مثقفين باللغة الفرنسية ([2])، ثم تأسست اتحاديتان أخريتان في كل من وهران وقسنطينة على غرار اتحادية العاصمة، ففي قسنطينة قامت جماعة من المنتخبين خلال سنة 1930م بإنشاء اتحادية هدفها التعاون والتنسيق في أيام الانتخابات ، وكان أعضاؤها في بداية عهدها من الموظفين الجزائريين في الإدارة الفرنسية برئاسة شريف سيسبان ، وكانت في أول الأمر تابعة لاتحادية العاصمة ، وأما اتحادية وهران فلم يكن لها نشاط بارز([3])، بينما كانت اتحادية قسنطينة أكثر نشاطا فتحكمت في كتلة المنتخبين، وعلى اثر تأسيس اتحادية المنتخبين المسلمين أعلن رئيسها الدكتور ابن تامي عن أهدافها المتمثلة في المطالب الآتية:

1- تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي.

2- مساواة الأهالي في الخدمة العسكرية مع الفرنسيين.

1- الجمعي خمري :**<u>حركة الشبان الجزائريين والتونسيين (1900-1930)</u>**،أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ،جامعة قسنطينة 2002-2003 ، ص 434

2- أحمد مهساس : المصدر السابق ص56.

[3] - عبد الكريم بوصفصاف : المرجع السابق ص258.

3- المساواة في مرتبات الموظفين وتطبيق القوانين الاجتماعية الفرنسية على الجزائريين.

4-حق التعليم للأهالي المسلمين.

5-حرية السفر للعمال الجزائريين إلى فرنسا.

6-إلغاء القوانين الاستثنائية وعقوبات الأهالي ([1]).

وفي سنة 1930م كرر أعضاء الاتحادية البرنامج نفسه الذي أعلنوه سنة 1927 وأضافوا إلى ذلك مطالب أخرى، مثل مشاركة المنتخبين المسلمين في انتخاب رئيس النيابات المالية ، وإعادة النظر في قانون الغابات بإلغاء المسؤولية الجماعية في حالة الحرائق ، وإنشاء قرض فلاحي خاص بالمسلمين ، وإعطاء الموظفين الجزائريين المنحة الجزائرية ، ونشر التعليم الفرنسي بين الجزائريين([2]).

وفي سنة 1933م ترأس الدكتور بن جلول كتلة النواب في قسنطينة حيث تزعم هذا الاتجاه أثناء فترة الثلاثينيات إلى جانب الصيدلي فرحات عباس، وخلال شهر أكتوبر 1934م جرت انتخابات المستشارين العامين، حيث تحصلت كتلة النواب على الأغلبية ، ومن بين الأسماء التي فازت فرحات عباس (عن سطيف) والدكتور سعدان (عن بسكرة) وقاهرية الزين (عن سوق أهراس) وخلاف (عن جيجل) والدكتور الأخضري (عن قالمة)وابن عبود (عن عين البيضاء) وبوصوف(عن ميلة)وسراوي(عن الخروب)، وعندها بدأت هذه الكتلة تلعب دورا هاما في حياة الجزائر([3]).

وأثناء انتخابات الوفود المالية لسنة 1935م طالب بن جلول بإلغاء قانون الأهالي وقانون الغابات ، وبالمساواة في الخدمة العسكرية([4]) ، وكان هؤلاء المنتخبين يؤمنون أشد الإيمان بفرنسا ، ومبادئ " الحرية والمساواة والأخوة " وتركز خلافهم مع النظام الاستعماري والكولون، وبعد انتصار الجبهة الشعبية في فرنسا في شهر ماي 1936 كلف" ليون بلوم" "موريس فيوليث" بشؤون الجزائر،فكان اقتراح هذا الأخير لمشروع "بلوم فيولث" الذي يتضمن إعطاء المساواة السياسية لجزء صغير من الشعب الجزائري

---

[1]- عبد الكريم بوصفصاف المرجع نفسه ص269.

[2]- المرجع نفسه: ص 270.

[3]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية : المرجع السابق ،ص65.

[4]- المرجع نفسه : ص68.

ثم يوسع ليشمل عددا أكبر، من دون التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية([1])، فأدى ذلك إلى إحياء آمال الطبقة السياسية الجزائرية في تحقيق جزء من مطالب الشعب الجزائري ، فكان المؤتمر الإسلامي المنعقد في جوان 1936م والذي شارك فيه إلى جانب المنتخبين الحزب الشيوعي وجمعية العلماء ، بينما رفض نجم شمال إفريقيا المشاركة فيه لطابعه الإدماجي ، وترأس المؤتمر الإسلامي الدكتور بن جلول، حيث خرج بجملة من المطالب رفعت لحكومة الجبهة الشعبية، ولكن الحكومة الفرنسية خيبت أمل الاتجاه الإصلاحي تحت تأثير وضغط الكولون ، فكان فشل مشروع "بلوم فيولث" بعد سقوطها رغم التنقلات الكثيفة للوفود الجزائرية نحو باريس للحصول ولو على جزء من هذه الإصلاحات ،وعندها أدرك فرحات عباس أهمية دور الجماهير في الحياة السياسية بعد فشل تهديدات النواب بالاستقالة في تحقيق الإصلاحات، فبدأ يفكر في إنشاء حزب سياسي على غرار الحزب الشيوعي الجزائري، الذي تأسس عام 1936م ، وحزب الشعب الذي تأسس عام 1937م، وبالفعل أنشأ في أواخر جويلية1938م حزب تحت اسم " الاتحاد الشعبي الجزائري " ([2])، و تضن برنامجه المطالب الآتية :

-المساواة والحرية السياسية.

-الخبز.

-تدريس اللغة العربية.

-تعليم الشبيبة المسلمة.

-حرية المعتقد.

-الصحة الاجتماعية.

-المساواة بين الأجناس والأخوة الإنسانية.

-ضد الإمبريالية([3]).

---

[1] - Benjamin stora **: histoire de l Algérie coloniale 1830-1954**, ENAL rahma , P 82.

[2] - الأمين شريط : **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919-1962** ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1998 ص 22.

[3] - Mohamed teguia:**L'Algerie en guerre**,opu,alger,p 85.

وأما صديقه بن جلول الذي بقي وفيا لفكرة الإدماج فأسس في أفريل 1938م " التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري " وكان يسعى من خلال هذا التجمع إلى جمع مختلف الفئات والأحزاب والطبقات والجمعيات ، على الشكل الذي كان عليه المؤتمر الإسلامي ([1])

غير أن اندلاع الحرب العالمية الثانية أدى إلى إنهاء العمل السياسي إلى غاية نزول الحلفاء في الجزائر في8 نوفمبر1942، فتجدد النشاط السياسي لفرحات عباس من خلال إشرافه على إصدار بيان فيفري 1943م، حيث اشتركت النخبة في إعداد هذا البيان إلى جانب الأطراف الأخرى للحركة الوطنية، باستثناء الحزب الشيوعي الذي رفض المشاركة في مشاورات إعداد البيان، وفي 31 مارس 1943م، تم تبليغ البيان وتسليمه إلى الوالي العام آنذاك "مارسال بيروتون" وسلمت نسخ منه إلى ممثلي الولايات المتحدة وإنجلترا وروسيا وإلى الجنرال ديغول في لندن وإلى الحكومة المصرية بالقاهرة([2]).

وتضمن البيان قسمين أساسين :

القسم الأول : يحلل فيه فرحات عباس الاستعمار الفرنسي للجزائر مع نقد شديد له.

القسم الثاني : يتضمن برنامج الإصلاحات المطلوبة والمتمثلة أساسا في :

أ- إدانة الاستعمار وإنهائه.

ب- تطبيق حق الشعوب في تقرير المصير.

ج- منح الجزائر دستورا خاصا بها يضمن :

- الحرية والمساواة التامة بين جميع سكانها بدون تمييز في العرق أو الدين.
- إلغاء الملكية الإقطاعية الكبيرة بإصلاح زراعي هام وحق البروليتاريا الفلاحية في الازدهار.
- الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية.
- حرية الصحافة وحق إنشاء الجمعيات.
- التعليم المجاني والإلزامي للجنسين.
- حرية العبادة وتطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة.

---

[1] - - Mohamed teguia ibid, page 87 .

[2]- محمد الطيب العلوي : المرجع السابق ص 197.

د- مشاركة الجزائريين المسلمين الحالية والفعلية في حكومة بلدهم.

هـ- تسريح كل المعتقلين السياسيين([1]).

ثم أضيف ملحق للبيان جاء فيه: "عند نهاية الحرب ، تصبح الجزائر دولة جزائرية لها دستور خاص يضعه مجلس تأسيسي جزائري منتخب من قبل الجزائريين قاطبة "([2]) ورغم مرونة البيان إلا أن موقف الجنرال ديغول تميز بالرفض الشديد لأي تعديل في دستور الجزائر القديم ، كما أبدى ممثله في الجزائر الجنرال " كاترو" نفس الموقف وعندها توجه الجزائريون إلى توحيد صفوفهم وجهودهم، فاتصل فرحات عباس بمختلف المنظمات للتأسيس لحركة سياسة جامعة، تضم أفرادا من مختلف الاتجاهات والأحزاب السياسية، لكنها تملك تصورا لحل مشكلة الاستعمار ، وفي 14 مارس1944 تأسس تجمع أحباب البيان والحرية([3]).

ومن أهم المواد التي وردت في القانون الأساسي لحركة " أحباب البيان والحرية:المادة الرابعة التي جاء فيها :" ترويج فكرة إنشاء دولة جزائرية ، و تأسيس جمهورية مستقلة مترابطة بروابط فيدرالية مع جمهورية فرنسية جديدة مناوئة للاستعمار، و خلق روح التضامن في الجزائريين الإسرائيليين والمسلمين والمسيحيين ، وبث شعور المساواة ، ورغبة التعايش في السراء والضراء ، تلك الروح التي هي حسب رأينا " أساس تكوين كل أمة " ([4])وقد لقيت هذه الحركة إقبالا جماهيريا كبيرا حيث وصل الاعتقاد ببعض الناس أنه بمجرد انخراطهم في حركة " أحباب البيان والحرية وحصولهم على بطاقة الانخراط ، سيحصلون على الاستقلال ، وهو ما دفع السلطات الاستعمارية إلى تدبير مؤامرة ماي 1945م لسحق كل تفكير في الاستقلال، وبفعل التواجد الكبير لعناصر حزب الشعب أنسحب فرحات عباس من تجمع البيان بعد رفضه استعمال العنف من قبل أنصار حزب الشعب.

وهكذا فإن تيار النخبة الذي تعلم في المدارس الفرنسية وينتمي إلى الطبقة البورجوازية انتهج النهج الإصلاحي فطالب بإجراء إصلاحات في الجزائر خلال الثلاثينيات لتحسين

---

[1]- الأمين شريط : المرجع السابق ص 44.

[2]- محمد الطيب العلوي : المرجع السابق ص198.

[3]- الأمين شريط : المرجع السابق ص 45.

[4]- محمد الطيب العلوي : المرجع السابق ص 201 .

أوضاع الأهالي بدمجهم في المجتمع الفرنسي ليكونوا مسلمين فرنسيين ، ولكن تحالف الإدارة الاستعمارية مع الكولون أدى إلى فشل مساعيهم المختلفة سواء الفردية أو المشتركة مع بقية أطراف الحركة الوطنية، مما دفعهم إلى المطالبة بتأسيس حكومة جزائرية وبرلمان متحد مع فرنسا في نظام فيدرالي ورفض النظام الاستعماري حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، حيث تفككت الاتحادية ليؤسس فرحات عباس حزبا جديدا هو الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري .

ومن خلال التعرف على اتحادية المنتخبين نجد أنها تبنت العمل في إطار الديمقراطية الفرنسية حيث دعت إلى تحقيق المساواة بين الجزائريين والفرنسيين، سواء في الخدمة العسكرية أو في المرتبات والوظائف، كما طالبت بتمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي وذلك لإشراك الجزائريين في حكم بلادهم، كما طالبت بحرية السفر إلى فرنسا بالنسبة للعمال الجزائريين وإلغاء القوانين الاستثنائية، وجاءت كذلك المطالب الواردة في حركة أحباب البيان تدعو إلى الحرية والمساواة وإقامة الحياة الدستورية في الجزائر وهو ما يعني إرجاع السيادة للشعب الجزائري، وذلك هو جوهر النظام الديمقراطي كما استعملت الاتحادية الأسلوب الديمقراطي في نضالها من خلال المشاركة في الانتخابات المختلفة لتحقيق الإصلاحات التي كانت تنشدها ، وبهذا يمكننا القول أن اتحادية المنتخبين تطلعت هي أيضا إلى تطبيق القيم الديمقراطية في الجزائر وناضلت من أجلها كما حملت برامجها هذه المبادئ الديمقراطية.

رابعا: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين :

تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين يوم الخامس من ماي سنة 1931 بالجزائر العاصمة، وقد ضم الاجتماع التأسيسي لها 72 عالما جزائريا جاؤوا من مختلف أنحاء القطر، ومن مختلف الاتجاهات الدينية ، وكان من بينهم المصلحون وغير المصلحين([1]).

---

[1]- أبو القاسم سعد الله : **الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق ص81.

وتألف مجلسها الإداري من ثلاثة عشر عضوا وعلى رأسهم الشيخ عبد الحميد إبن باديس (*)الذي لم يحضر إلا في اليوم الثالث و الأخير للاجتماع، وكان انتخابه غيابيا.

ومن أبرز العلماء الذين حضروا تأسيس الجمعية ، وكانوا أعضاء في مجلسها الإداري الشيخ محمد البشير الابراهيمي، والشيخ الطيب العقبي،والشيخ مبارك الميلي ،والشيخ إبراهيم بيوض ،والشيخ عبد الحميد بن باديس([1]).

وأما عن أهداف الجمعية فقد لخصها الشيخ محمد خير الدين سنة 1935بقوله([2]):

" إن أهداف جمعية العلماء تتمثل في إحياء الإسلام بإحياء الكتاب والسنة ، وإحياء اللغة العربية ، وآدابها ، وإحياء التاريخ الإسلامي وآثار رجاله المخلصين".

كما حدد الشيخ البشير الإبراهيمي أهداف الجمعية في النقطتين هما:([3]):

" إحياء مجد الدين الإسلامي، وإحياء مجد اللغة العربية "، ويلخص الأستاذ عبد الكريم بوصفصاف برنامج العلماء في هدفين رئيسيين أولهما حالي والثاني بعيد المدى:

يتمثل الأول في تصفية الإسلام مما علق به من الشوائب ، ومحاربة جمود الزوايا وإحياء اللغة العربية ، ومعالم التاريخ القومي الإسلامي وإنشاء المدارس ، والمساجد الحرة ، وفصل الدين عن الحكومة ، وتوعية وتثقيف الشعب الجزائري صغاره وكباره وتربية الشباب تربية إسلامية ، ومحاربة الآفات الاجتماعية بكل أنواعها ، والوقوف ضد محاولة مسخ الشخصية الجزائرية ومحو معالمها التاريخية ، وتوحيد الشعب الجزائري قاطبة حول هدف واحد بتوحيد الفكرة و الاتجاه.

---

*-عبد الحميد ابن باديس :ولد يوم 4 ديسمبر1889 بقسنطينة ،كانت أسرته مشهورة بالعلم والثراء والجاه،بدأ تعليمه القرآني على يد الشيخ محمد المداسي،وحفظه في سن الثالثة عشرة من عمره ،وفي سنة 1908توجه نحو جامع الزيتونة حيث تخرج منه بشهادة التطويع سنة 1911،ثم علم فيه سنة واحدة قبل أن يعود إلى أرض الوطن،وفي سنة1913شرع في التعليم العربي بالجامع الكبير بقسنطينة ،وفي العام الموالي قام بأداء فريضة الحج،وزار معظم مدن الشرق العربي ،ثم عاد إلى قسنطينة ليباشر من جديد مهنة التعليم الى أن توفي سنة 1940 ،ينظر عبد الكريم بوالصفصاف :المرجع السابق ،ص ص 58-60

[1]- أبو القاسم سعد الله:**الحركة الوطنية الجزائرية** ، المرجع السابق،ص82.

[2]- عبد الكريم بوصفصاف : المرجع السابق ،ص110.

[3]- المرجع نفسه، ص111.

أما الهدف الثاني : فكان استرجاع استقلال الجزائر وتكوين دولة عربية إسلامية([1]).

وأما عن وسائل عمل العلماء فقد خضعت للظروف، لكنها ظلت في جوهرها تركز على المسجد والمدرسة والنادي والصحافة، فالمسجد كان للوعظ والإرشاد بطريقة العلماء الجديدة في فهم الدين ودوره في الحياة ، والمدرسة كانت لتربية وتعليم النشىء الجديد وتخريج إطارات متشبعة بالثقافة العربية الإسلامية ، والنادي كان للتوعية والتوجيه الوطني بالخطب والمحاضرات والمسامرات والمسرحيات والأشعار والأناشيد،والصحافة التي كانت تنشر المبادئ والأهداف وتدعو إلى اليقظة والدفاع عن الجمعية ضد خصومها سواء كانوا من الإدارة الفرنسية أو من قطاعات المجتمع الأهلي([2])، و أضيفت إلى ذلك خلال الثلاثينيات وسائل أخرى كانت في الواقع بنت المناسبات من ذلك الاحتجاج والمقالات وإرسال الوفود والرحلات والمشاركة في التجمعات العامة([3]).

وأما عن أبرز عمل سياسي قام به العلماء فكان المشاركة في المؤتمر الإسلامي عام 1936م إلى جانب النواب والشيوعيين، حيث لعبوا دورا أساسيا في نجاحه، فقد جاء في مقالة حررها الشيخ البشير الإبراهيمي بمجلة الشهاب قوله([4]):" فلما فازت الأحزاب الشعبية، ومبادئها الإنسانية المعروفة لجميع الناس وبادرت بالإعلان بلسان صحفها والإفصاح عما تبيته للشعب الجزائري من إصلاح سياسي واجتماعي وما تضمره له من خير ورحمة هو أهل لهما، واحتف بتلك التصريحات والوعود ما دل على أنها ليست من جنس الوعود السالفة التي لم ينجز منها ولا واحد ".

ويواصل قائلا([5]): " – لما وقع ذلك – كان من المعقول جدا أن يكون هوى المسلمين الجزائريين مع الجبهة الشعبية وميلهم إليها وأن يقابلوا الخير بمثله ، خصوصا وقد كانت تلك التصريحات والوعود من أحزاب اليسار مصوغة في قالب يقتضي العطف

---

[1]- عبد الكريم بوصفصاف المرجع نفسه، ص ص111-112.

[2]- أبو القاسم سعد الله : **الحركة الوطنية الجزائرية**: المرجع السابق ص87.

[3]- المرجع نفسه، ص 88 .

[4]- محمد الطيب العلوي : المرجع السابق، ص 136.

[5]- المرجع نفسه، ص 136.

على الشعب الجزائري ، والاعتراف بجميله وأهليته لتلك الحقوق ، ويا ما أشرف عرفان الجميل إذا كان متبادلا بين الطرفين ".

و عند افتتاح أشغال المؤتمر تقدمت كل كتلة بمطالب تمثل وجهة نظرها حيث قدم ابن باديس باسمه الخاص مطالب عامة تهم في مجموعها الشعب الجزائري قاطبة وأهمها : إلغاء قانون الأهالي والمساواة بين العمال الجزائريين و الفرنسيين ، المساواة في التجنيد الإجباري و إلغاء المتصرفيات و مجالس المجرمين و التمثيل الكامل للجزائريين في المجالس المختلفة([1]).

كما قدمت مطالب باسم الجمعية انصبت في معظمها على اعتبار اللغة العربية لغة رسمية ثانية في البلاد إلي جانب اللغة الفرنسية ،بالإضافة إلي إنشاء جمعية وكلية دينية و إصلاح المحاكم الشرعية([2]).

و في الأخير خرج المؤتمر بجملة من المطالب أهمها([3]):

أولا : إلغاء جميع القوانين و القرارات الاستثنائية الخاصة بالجزائريين المسلمين .

ثانيا :إلغاء الولاية العامة الجزائرية،و مجلس النيابات المالية، و نظام البلديات المختلطة و المحاكم العسكرية .

ثالثا : المحافظة على الحالة الشخصية الإسلامية مع إصلاح هيئة المحاكم الشرعية بصفة حقيقية مطابقة لروح القانون الإسلامي وتحريره.

رابعا : الاعتراف بحق التمثيل النيابي للجزائريين في البرلمان الفرنسي.

خامسا : إصدار العفو عن المحكوم عليهم في حوادث 5أوت.

وبعد هذه المساهمة الفعالة في المؤتمر الإسلامي شهدت الجمعية أياما عصيبة بفعل المؤامرات الاستعمارية التي حيكت ضدها والتي يمكن إيجازها في النقاط الآتية :

1- اغتيال مفتي الجزائر العاصمة واتهام الشيخ الطيب العقبي بذلك .

2- تخلي بعض النواب عن تأييد الجمعية ، والدفاع عنها حيث بلغ الأمر بابن جلول أن تحامل على الجمعية وأتهمها بالعنف.

---

[1]- عبد الكريم بوصفصاف : المرجع السابق ،ص343.

[2] - المرجع نفسه، ص343.

[3]– المرجع نفسه ،ص 342.

3- صدور قرار8 مارس 1938م الذي وضع قيودا على التعليم العربي الحر.

4- القاء السلطات الإدارية الفرنسية القبض على بعض رجال جمعية العلماء أمثال : عبد القادر الياجوري ، على بن سعد ، عبد العزيز الهاشمي.

5- مضايقة المدارس ، ومركز التثقيف والتعليم.

6- خلاف ابن باديس مع الطيب العقبي حول إصدار بيان بالولاء لفرنسا وتأييدها في حربها ضد ألمانيا .

7- محاولة اغتيال الشيخ أحمد الحبيباتني بقسنطينة ضمن خطة مدبرة ضد عبد الحميد ابن باديس([1]).

8- إصدار مرسوم27 أوت 1939م الذي يعطي حق مصادرة ومنع الإصدارات التي تشكل خطرا على الأمن الوطني الفرنسي ، وهو ما جعل من الصعب صدور جرائد العلماء.

9- وضع الشيخ البشير الإبراهيمي تحت الإقامة الجبرية في أفلو([2]).

10- المرض الذي أدى إلى وفاة الشيخ عبد الحميد بن باديس في أفريل 1940م وهو ما كان له عميق الأثر في عامة الجزائريين وأعضاء الجمعية على الخصوص.

وعلى إثر استيلاء الحلفاء على الجزائر وتحريرها من جماعة " فيشي"([3]) الموالية للألمان في نوفمبر 1942م أطلق سراح البشير الإبراهيمي ، ثم بدأت اتصالات بين السلطات الفرنسية بقيادة الجنرال "دارلان" وفرحات عباس الذي تزعم النشاط السياسي خلال الحرب ، حيث طلب منه الجنرال الفرنسي مساعدة فرنسا الحرة في تحرير الأراضي الفرنسية ، وعند ذلك بدأت التحضيرات للمطالب الجزائرية التي سيتضمنها بيان فيفري1943م والتي أسهم فيها العلماء بشكل فعال ، ففي شهر جانفي من عام 1943م أتفق قادة الحركات الوطنية في الجزائر أن يعقدوا اجتماعا مشتركا بقصد تكوين تحالف بين الحركات السياسية في الجزائر وتحديد المطالب السياسية

---

[1] - محمد الطيب العلوي : المرجع السابق، ص 158-159.

[2] -- Mahfoud kaddache : op cit , page 614

[3] - حكومة فيشي : تشكلت تحت الأحتلال الألماني لفرنسا بقيادة الجنرال بيتان وأتخذت مدينة فيشي مقرا لها ، وأصبحت المستعمرات تحت قيادتها منذ جوان 1940 .

للشعب الجزائري، وحضر الاجتماع التأسيسي لهذا التحالف الدكتور بن جلول وفرحات عباس وتوفيق المدني ، و تم الاجتماع في مكتب المحامي أحمد بومنجل، وبعد نقاش طويل اتفق الجميع على إصدار وثيقة تتضمن النقاط الأتية:

1- إنشاء مجلس تأسيسي لتحرير دستور لدولة الجزائر.

2- تكوين حكومة جزائرية مستقلة تشارك مع فرنسا ومع المتحالفين في المجهود الحربي بصفة جزائرية معترف بها .

3- إلغاء تبعية الجزائر لفرنسا ، على أن تكون العلاقات بينهما محددة بواسطة معاهدة حرة.

4- إلغاء نظام الاستعمار ، وتحديد ملكية الأراضي ، وتوزيع الأراضي من جديد على الفلاحين الذين انتزعت منهم في الماضي .

5- الكف عن سياسة وحدة العلم البحري التي تجعل الجزائر أسيرة خاضعة لشركات النقل البحرية الفرنسية وتخسر بذلك أموالا طائلة.

6- إنشاء النقد الجزائري الخاص بالدولة الجزائرية على قاعدة :الدينار يساوي1000 فرنك ، والدرهم يساوي 100 فرنك، والفلس يساوي فرنكا.

7- دخول الجزائريين المستحقين حالا ميدان الوظائف العامة ، على أن تصبح بعد قليل أغلبية الوظائف بيدهم حسب عددهم.

8- إعلان وجود " الجنسية الجزائرية " على أن تشمل كل المسلمين مع من يريد من الفرنسيين واليهود .

9- إنشاء مجلس استشاري يضم نخبة الجزائريين حالا لكي يقف على تنفيذ هذا المنهج.

10- تدعا الدولة الجزائرية حالا ، دولة مشاركة مع المتحالفين" تقاتل معهم ثم تحضر كل مؤتمرات السلام ، وتكون عضوا بهيئة الأمم المتحدة ، بعد قرار السلام"([1]).

ومن خلال هذه الوثيقة قام فرحات عباس بكتابة بيان فيفري 1943م ، وعليه يمكننا القول أن العلماء أتبعوا خطى النواب في الأمور السياسة، فبعد أن شاركت الجمعية في بيان الشعب الجزائري ودعمته، شاركت في تجمع أصدقاء البيان وقدم

---

[1]- عمار بوحوش : **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962** ، الطبعة الأولى،دار الغرب الإسلامي ،بيروت ،لبنان 1997 ،ص 266-267 .

رئيسها الشيخ البشير الإبراهيمي مذكرة مطولة إلى لجنة الإصلاحات الإسلامية التي أنشأتها السلطات الفرنسية للنظر في مطالب البيان وملحقه، تدعو فيها الجمعية في مجال الإصلاحات السياسية إلى :

1- إنشاء المواطنة الجزائرية.

2- إنشاء حكومة جزائرية تكون مسؤولة أمام برلمان جزائري([1]).

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية وحوادث 8 ماي1945 عادت الجمعية إلى نشاطها برئاسة الشيخ البشير الإبراهيمي حيث ركزت نشاطها على تأسيس شبكة واسعة من المدارس الحرة في المدن والقرى والمداشر، وعلى بناء المساجد الحرة التي عرفت إقبالا شعبيا واسعا ، وتوجت نشاطها الثقافي والديني بتأسيس " معهد عبد الحميد بن باديس " بقسنطينة ، كما شرعت في إصدار السلسلة الثانية من صحيفة " البصائر " التي كانت قد أوقفتها في بداية الحرب.([2]).

وبالإضافة إلى المجهود التربوي و الإعلامي واصلت الجمعية المشاركة في المبادرات السياسية الوطنية حيث أسهمت في تأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات الديمقراطية واحترامها بمشاركة حزب الشعب –حركة الانتصار للحريات الديمقراطية و الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي في 5أوت1951على أساس برنامج يقتصر على الدفاع عن الحريات الديمقراطية([3]).

وخلال الجمعية التأسيسية التي انعقدت بقاعة سينما " دنيا زاد " بحضور700 مندوب ألقيت مجموعة من الخطب ومنها كلمة الشيخ العربي التبسي والذي تحدث عن أهداف الجبهة، حيث أكد أنها تتمثل في جزائر موحدة حرة ويتمتع أبناؤها بكل مواردها دون تمييز عرقي أو ديني([4]).

كما أهتمت الجمعية في هذه الفترة الممتدة من 1946 إلى غاية 1954 بإقامة علاقات ثقافية وسياسية وتعليمية مع دول المشرق العربي ، وتحقيقا لهذا الهدف قامت

---

[1]- الأمين شريط : المرجع السابق، ص 55.

[2]- محمد الطيب العلوي : المرجع السابق، ص 216.

[3]- بن يوسف بن خدة: **اتفاقيات ايفيان**، تعريب حسن زغدار ومحل العين جبائلي : ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1987 ،ص133 .

[4] - Mahfoud kaddache op cit page 87

الجمعية بإرسال رئيسها الشيخ البشير الإبراهيمي إلى القاهرة سنة 1952 لكي يقيم اتصالات ثقافية وسياسية مع الدول العربية والإسلامية في المشرق ، ويعرف بالجزائر هناك ، وكان يساعده في هذه المهمة النبيلة الأستاذ الفضيل الورتلاني([1]).

وابتداءا من سنة 1952 قررت جمعية العلماء تعيين أحمد توفيق المدني أمينا عاما لها إثر نجاحه في إدارة جريدة البصائر حيث أصبحت الجمعية من أكثر التنظيمات نجاحا في الميدان الإعلامي بفعل انتظام صدور هذه الجريدة إلى ما بعد قيام ثورة التحرير فساهمت بذلك في توعية أبناء الشعب الجزائري والتعبير عن آراء الفئة المثقفة في الحرية والاستقلال والتمسك بالمبادئ الثلاثة، التي هي شعار جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وهي :" الإسلام ديننا ، العربية لغتنا ، الجزائر وطننا "([2]).

وعشية اندلاع الثورة يذكر أحمد توفيق المدني أنه علم بوقت اندلاعها من أحد الرجال في باتنة عند افتتاح مدرستها الكبرى، ولهذا بادر باتفاق مع الشيخ محمد خير الدين بإرسال دعوة مستعجلة لجمع المجلس الإداري لجمعية العلماء المسلمين على أن ينعقد بقسنطينة في معهد عبد الحميد ابن باديس يوم غرة نوفمبر 1954 على الساعة العاشرة صباحا([3]).

وفعلا عقد الاجتماع وناقش موقف الجمعية من الثورة المعلنة وقضية معهد عبد الحميد ابن باديس والمدارس الابتدائية التي يدرس بها نحو خمسين ألف تلميذ ، وبعد مناقشات طويلة ، ومفاهمات قررت الجمعية أنها مع الثورة،وأنه لا يمكن إطلاقا أن لا تكون مع الثورة، مع الحذر التام، ودعت الجمعية رجالها وطلبتها أن يعملوا ما استطاعوا لدعم الثورة مع المحافظة على مكتسبات الأمة الجزائرية التي هي المعهد والمدارس الابتدائية، ثم راسل أحمد توفيق المدني رئيس الجمعية الشيخ محمد البشير الإبراهيمي لإعلامه بالثورة وأهدافها([4]).

---

[1]- عمار بوحوش : المرجع السابق ،ص268.

[2]- المرجع نفسه ص269-270.

[3]- أحمد توفيق المدني : **حياة كفاح**، الجزء الثالث مع ركب الثورة التحريرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر1982 ص20.

[4]- المصدر نفسه، ص 23

وبعد فترة وجيزة نشر الشيخ البشير الإبراهيمي نداء إلى الشعب الجزائري جاء فيه:([1]) " أيها المسلمون الجزائريون ...... هذا هو الصوت الذي يسمع الأذان الصم ، وهذا هو الدواء الذي يفتح الأعين المغمضة وهذه هي اللغة التي تنفذ معانيها إلى الأذهان البليدة ، وهذا هو المنطق الذي يقوم القلوب الغلف ، وهذا هو الشعاع الذي يخترق حجب الأوهام ..." ويواصل الشيخ البشير الإبراهيمي قائلا([2]):

" أخلصوا العمل لله ، وأخلصوا بصائركم في الله ، واذكروا دائما وفي جميع أعمالكم ما دعاكم إليه القرآن من الصبر في سبيل الحق ، ومن بذل المهج والأموال في سبيل الدين واذكروا قبل ذلك قول الله : " وجاهدوا في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم" وقول الله: " كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله ، والله مع الصابرين...".

وبهذا اندفعت عناصر الجمعية في دعم الثورة ومساندتها سواء من خلال أعمال الشيخ البشير الإبراهيمي في الخارج لجلب المساعدة والدعم العربي والإسلامي،أو من خلال جمع التبرعات وحمل البريد للثورة في الداخل، أو من خلال صحيفة البصائر التي كانت تعبر عن الوضع الذي تعيشه الجزائر خلال الثورة، ثم انضمام العناصر القيادية إلى جبهة التحرير الوطني بصفة رسمية في أوائل 1956.

وعليه فقد أسهمت جمعية العلماء في تشكيل الوعي الثقافي والديني والسياسي للشعب الجزائري بواسطة نهجها الإصلاحي، إلا أنها اقتنعت بالفكر الراديكالي الذي أسس له حزب الشعب وألتحق أعضاؤها بالثورة التحريرية فأسهموا فيها كغيرهم من عناصر الحركات الوطنية الأخرى سواء بالعمل السياسي أو العسكري .

وهكذا فإن المتتبع لمسيرة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والمطلع على أهدافها ووسائل عملها منذ نشأتها حتى اندلاع الثورة التحريرية في نوفمبر 1954 يمكنه أن يستخلص العديد من التطبيقات الديمقراطية في مسيرتها رغم بعض الممارسات غير الديمقراطية التي كانت بدافع المصلحة الوطنية ، ومن ذلك الأخذ بأسلوب الانتخابات في تعيين رئيسها ، فقد تم انتخاب الشيخ عبد الحميد بن باديس رئيسا للجمعية عام 1931م بكل ديمقراطية ،وأما عن عملية انتخاب مجلسها الإداري

[1]- أحمد توفيق المدني المصدر نفسه، ص 26

[2]- المصدر نفسه،المكان نفسه.

فيرى الأستاذ عبد الكريم بوصفصاف أنها لم تجر بطريقة ديمقراطية حيث اعتمدت طريقة الانتخاب بالاقتراح حيث اقترحت قائمة معينة على الحاضرين وكانت النتيجة أن وافق الحاضرون بالإجماع على هذه الأسماء المقترحة لتشكيل المكتب الإداري ،وبهذا تمكن العلماء المصلحون من إبعاد رجال الدين غير المصلحين ([1])، كما أن قرار دعمها وتأييدها للثورة أتخذه مجلسها الإداري المنعقد في الفاتح نوفمبر 1954م بعد مناقشات ومداولات طويلة ، وأما عن أهدافها ومطالبها السياسية فقد تركزت على المساواة والحرية الدينية في البداية ،ثم تطورت إلى المطالبة بحكومة جزائرية ، وبرلمان جزائري ، كما أنها شاركت في مختلف البيانات المطلبية التي رفعت إلى السلطات الاستعمارية والتي ركزت أساسا على الحريات الديمقراطية الواجب إعطاؤها للشعب الجزائري ، وهكذا فقد حملت الجمعية الكثير من القيم والتطبيقات الديمقراطية ودعت إلى تطبيقها.

خامسا: الحزب الشيوعي الجزائري :تأسس الحزب الشيوعي الجزائري خلال المؤتمر التأسيسي المنعقد في الجزائر العاصمة يومي 17و18 أكتوبر 1936([2])، إلا أن الحركة الشيوعية في الجزائر أقدم من ذلك إذ تعود إلى سنة 1920م حيث أنشأت فروعا للحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر والتي تشكلت من الأوروبيين وبعض المسلمين الجزائريين ، و أشرفت على بعض المظاهرات العمالية ومنها مظاهرات 1 ماي 1922 التي شارك فيها ألفان من المسلمين بالجزائر العاصمة([3]).

وقد كانت فكرة الحزب الشيوعي الفرنسي بخصوص قضية المستعمرات تتلخص في كون عمال المستعمرات لا يمكنهم التمتع بوجود مستقل إلا بعد أن تستولي البروليتاريا([4]) في الميتروبول على الحكم([5])، غير أن التصور الجديد الذي طرحه لينين ابتداء من سنة 1920م حول قضية المستعمرات والمتمثل في ضرورة مساعدة الحركات التحررية من طرف الأحزاب الشيوعية، دفع الحزب إلى تغيير موقفه أثناء

---

[1]- عبد الكريم بوصفصاف :المرجع السابق ، ص ص102-103

[2] - Bemyoucef ben khedda : op cit p 657

[3] - Mahfoud kaddache : op cit p 136

[4]- طبقة العمال.

[5]- الأمين شريط : المرجع السابق ص37.

مؤتمره المنعقد عام1921م، ولكن الخلايا المحلية للحزب في الجزائر بقيت مؤيدة للطرح الأول، وعلى الخصوص فيدرالية سيدي بلعباس، ويمكننا أن نميز خلال هذه المرحلة الممتدة من 1920إلى1936 اتجاهين بالنسبة للتيار الشيوعي :

1- الاتجاه الأول : وتمثله فروع الحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر المناوئة لجميع أشكال الوطنية الجزائرية.

2- الاتجاه الثاني : ويمثله الحزب الشيوعي الفرنسي على المستوى الخارجي ويتضمن الدعوة إلى استقلال الجزائر من هيمنة الإمبريالية الفرنسية([1]).

ويعود هذا الموقف من الأوساط الشيوعية في الجزائر اتجاه قضية التحرر من السيطرة الاستعمارية إلى كون أغلب أعضاء الحزب من المعمرين العنصريين، فقد جاءت إجابة فرع وهران عن سؤال هل يمكن للمسلمين قبول النظرية الشيوعية ؟ بما يلي([2]):

« إن التقارب الغريزي مع هذه الاستعدادات لا يجعل المسلمين الجزائريين مستعدين لفهم الماركسية، فالأهالي لا يمكنهم فهم واستيعاب النظرية الشيوعية بسبب افتقارهم إلى التعليم والتوجيه، لأن هذه النظرية معقدة ، تستدعي خصوبة الاستعدادات في الطبيعة الإنسانية ». ولكن استراتيجية الحزب الشيوعي الفرنسي تغيرت ابتداء من يوم 26 جوان 1934 حين تقرر إنشاء الجبهة الشعبية بالتعاون مع الحزب الاشتراكي الفرنسي لمحاربة الفاشية والنازية وانقاد الديمقراطية، وهو ما جعله يتخلى عن المطالبة باستقلال الجزائر([3]).

وفي بداية 1936م بدأ قادة الحزب الشيوعي الجزائري يتعاونون مع الأحزاب الوطنية في الجزائر، وكانت خطتهم تقوم على أساس أن جبهة المؤتمر الإسلامي تتحالف مع الجبهة الشعبية في فرنسا، فيكون التحالف مع الشعب الفرنسي ، وتدخل هذه الخطة في إستراتيجية الحزب الشيوعي الفرنسي الذي أعلن قائده " موريس طوريز " بأن المهمة الأساسية لفرنسا في العالم هي " توحيد الشعوب المستعمرة مع شعبنا " أي الشعب الفرنسي([4])، وعلى هذا الأساس ساند الحزب الشيوعي الجزائري عام 1936

---

[1]- عبد الكريم بوصفصاف : المرجع السابق، ص 289.

[2]- المرجع نفسه، ص293.

[3]- المرجع نفسه، ص39.

[4]- عمار بوحوش :المرجع السابق ،ص282.

مشروع" بلوم –فيوليث" الرامي إلى منح صفة المواطن الفرنسي إلى النخبة الجزائرية([1])، وبعد فشل الجبهة الشعبية وفشل مشروع" بلوم –فيولث " غير الحزب الشيوعي الفرنسي خطته في العمل ، وظهر هذا التغير في الخطاب الذي ألقاه زعيم الحزب الشيوعي الفرنسي "موريس طوريز" بمدينة الجزائر يوم 11 فيفري 1939 حيث تحدث عن التحالف بين الجزائر وفرنسا ضد الفاشية العالمية وأكد أن الأمة الجزائرية ، في رأيه تتكون من حوالي 20 جنسية مختلفة (بربر، قرطاجيون عرب، أتراك، يهود، يونانيون، مالطيون، إسبانيون، إيطاليون وفرنسيون) وكلهم ينتمون في الأصل إلى فرنسا والجمهورية الفرنسية التي لا تتجزأ ولا يمكن تقسيمها([2]).

وعليه فقد سقط الحزب الشيوعي الجزائري الذي كان تحت التأثير المباشر للحزب الشيوعي الفرنسي في مقولة أن "الجزائر أمة في طور التكوين " وتحتاج من أجل نضجها وتحقيق الوحدة بين مختلف الأعراق والأجناس إلى " مساعدة الجمهورية الفرنسية" ومهمة الحزب هي العمل على تحقيق هذه الوحدة ، وما دامت تلك الأجناس متشتتة ومتنافرة فلا يمكن الانفصال عن فرنسا الوطن الأم([3]).

وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية توجه عمل الحزب الشيوعي الجزائري الذي أصبح محظورا في الجزائر مند عام 1939 للعمل من أجل تحرير فرنسا من النفوذ الألماني ، وبمجرد نزول قوات الحلفاء في الجزائر يوم 8 نوفمبر 1942 أعلن قادة الحزب الشيوعي الجزائري أنهم يعملون من أجل تكوين اتحاد عام بين الشعب الجزائري والشعب الفرنسي، وذلك بقصد محاربة الفاشية وإقامة جزائر حرة ([4])، وتحقيقا لهذا الهدف قاموا بعدة محاولات لإقامة جبهة مشتركة مع الأحزاب الوطنية عام 1944 لكنهم قرروا الانسحاب من هذا التحالف في شهر سبتمبر من العام نفسه وأنشأوا تحالفا آخر هو " أصدقاء الديمقراطية "([5]).

[1]- محمد حربي : **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، ترجمة نجيب عياد ، صالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرغاية، الجزائر 1994 ،ص10.

[2]- عمار بوحوش المرجع السابق ،ص 283.

[3]- الأمين شريط : المرجع السابق ،ص40.

[4]- عمار بوحوش: المرجع السابق ،ص284

[5]- المرجع نفسه، ص 284.

وعلى إثر مجازر 8 ماي 1945 ساءت العلاقة بين الحزب الشيوعي الجزائري وحزب الشعب، حيث أتهم أعضاء الحزب الشيوعي عناصر حزب الشعب بالوقوف وراء هذه الأحداث، وحملوا الحزب مسؤوليتها، فهو الذي نظم مظاهرات في الأسبوع الأول من هذا الشهر للمطالبة بتحرير مصالي([1])، كما اتهم أعضاء الحزب بأنهم من المشاغبين والمؤيدين للفاشية الدولية، وقد أدى هذا الموقف إلى ابتعاد العديد من العناصر الجزائرية عن الحزب، فلم يحقق النتائج المرجوة في انتخابات جوان 1946، وعندها صدر تصريح عن الحزب في21 جويلية 1946 في شكل نقذ ذاتي كان منعطفا حاسما له ، حيث اعترف الشيوعيون بأهمية الحركة الوطنية وبطابعها التقدمي واقترحوا تشكيل جبهة وطنية ديمقراطية بين الحزب الشيوعي الجزائري وحزب الشعب الجزائري والعلماء والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وشعب فرنسا كحليف لها ، وبهذا بدأ الحزب يقترب من الأطروحة الوطنية، ووافق على إقامة جمهورية جزائرية في إطار الاتحاد الفرنسي في انتظار تأسيس جمهورية اشتراكية مستقلة([2]).

واستمر الحزب في هذا التوجه الداعي إلى توحيد الجهود ، لكن وفقا للنظرة الشيوعية لا على أسس وطنية كاملة، حيث أصدر نداء بعد المؤتمر الخامس المنعقد يوم 29 ماي 1949 جاء فيه([3]):" إن المؤتمر الخامس للحزب يناديكم مرة أخرى ويدعوكم إلى الاتحاد والكفاح بجانب الاتحاد السوفياتي، وبجانب الطبقة الشغيلة والشعب الفرنسي في معسكر الديمقراطية، هلموا إلى صفوف الحزب الشيوعي الجزائري حزب الشجعان وقتلى التحرير الوطني الجزائري، هلموا إلى صفوف حزب الاتحاد والأخوة الإنسانية تحيا الجزائر سائرة نحو الحرية والسلم يحيا الحزب الشيوعي الجزائري".

ويتضح من خلال هذا النداء أن الحزب لا يزال يؤكد على الوجود الفرنسي على الرغم من طرحه لفكرة الجزائر السائرة نحو الحرية والسلم ، ورغم ذلك فقد استمر مسعى الحزب في التقرب من الأحزاب الوطنية حتى استطاع الحصول على عضوية الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية التي تأسست في5أوت1951 وضمت حركة

---

[1] - أبو القاسم سعد الله : **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ص 247.

[2] - الجيلالي صاري ومحفوظ قداش :المرجع السابق، ص88.

[3] - عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون : المصدر السابق، ص96.

الانتصار للحريات الديمقراطية، وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي وبعض المستقلين([1]).

وقد تركزت مطالب الجبهة إثر الانتخابات المزورة في 17 جوان 1951 على احترام المبادئ الديمقراطية وحرية الانتخاب،والحريات الأساسية كحرية الرأي والصحافة والاجتماع ،وإطلاق سراح المساجين السياسيين، ولكن هذه الجبهة تفككت بعد سنة من تأسيسها([2]).

وخلال المؤتمر السادس للحزب في فيفري 1952م تم الحديث على ضرورة العمل الموحد فوق التراب الوطني لأجل جزائر مستقلة، وأكد الحزب الشيوعي بأن تحرير الجزائر لا يمكن أن يكون بواسطة عمل شخص أو حزب أو مجموعة معزولة ولكن من خلال مجهود كل الشعب الموحد([3]).

وقد استمر الطرح الوحدوي للحزب حيث إلتقى مع الطرح الذي دعت إليه اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، ففي الفاتح نوفمبر 1953 دعت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي كل الأحزاب والحركات الوطنية إلى تأسيس "جبهة وطنية جزائرية ديمقراطية "، وفي 10ديسمبر 1953م أصدرت اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية نداء من أجل تشكيل " مؤتمر وطني جزائري " فوافق الحزب الشيوعي على تأسيس هذا المؤتمر الوطني ولكن الأزمة التي شهدتها حركة الانتصار لم تسمح بتحقيق هذا المؤتمر([4]).

وبعد اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح نوفمبر 1954م رفض الحزب الشيوعي الانضمام إليها واتهم أعضاء جيش وجبهة التحرير يوم 14 نوفمبر 1954 بأنهم لا يثقون في الجماهير ولهذا التجؤوا للعمل العسكري([5])، ثم قرر الحزب في شهر مارس 1956 إنشاء منظمة عسكرية خاصة أطلق عليها اسم " المحاربون للتحرير "([6]).

---

[1]- محمد الطيب العلوي : المرجع السابق، ص259.

[2] - Mohamed teguia : op cit page 122-123.
[3] - Ibid p 126.
[4] - Ibid p 127.

[5]- عمار بوحوش : المرجع السابق، ص 285

[6] - Les combattants de la libération ".

وتتكون هذه المنظمة من بشير حاج علي ، الصادق هجريس قروج بوعلام خالفة ومن الأوروبيين" كامي لاريبير "، "جاك سالور" ، "ويليم تسورطيس"([1])، وفي يوم 5 جوان 1956 تمكن الجيش الفرنسي من القضاء على معظم الأفراد الذين جندتهم هذه المنظمة وأرسلتهم إلى ناحية الشلف وتنس ، وفي أول جويلية 1956 تفاوض الصادق هجريس مع عبان رمضان بشأن قبول البقية من المحاربين الشيوعيين في صف جيش التحرير ، وكلفت الولاية الرابعة بدمج الشيوعيين في حركة التحرير وقد استعان عبان رمضان بهؤلاء الشيوعيين في التحضير لمؤتمر الصومام، ومن بين الشخصيات التي أشرفت على إعداد ميثاق الصومام عمار أورزقان الذي كان أمينا عاما للحزب الشيوعي الجزائري خلال الثلاثينيات و الأربعينيات.

إن المتتبع لمسيرة الحزب الشيوعي الجزائري يلاحظ أن هذا الحزب كان امتدادا للحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر الذي تأسس سنة 1920م،وهو بذلك أقدم حزب سياسي في الجزائر بالمفهوم العصري ، كما أنه كان يتشكل من أغلبية أوروبية وبعض الجزائريين، وبعد سنة 1936م دفع الحزب بعدد معتبر من الجزائريين إلى مراكز القيادة ومنهم عمار أورزقان الذي كان أمينا عاما للحزب خلال الثلاثينيات والأربعينيات ثم العربي بوهالي من الأربعينيات إلى غاية 1962م ، وقد بدأ الحزب فكره اتجاه القضية الوطنية برفض أي انفصال جزائري عن فرنسا، ثم تطور إلى الاعتراف بالأمة الجزائرية التي هي بحسب الحزب خليط من الأجناس، تحتاج إلى وقت طويل لتتكون ولهذا وجب أن تبقى ضمن الإطار الفرنسي.

وأمام التطورات التي عرفتها الحركة الوطنية اضطر الحزب إلى انتهاج سياسة التقرب من الأطراف الوطنية، فأشترك معها في عضوية " الجبهة الجزائرية للدفاع واحترام الحريات "، ثم اعترف في أواخر 1950م بضرورة الاستقلال، وعلى الرغم من رفض الحزب الانضمام إلى جبهة التحرير الوطني إلا أن العديد من عناصره شاركت في الثورة التحررية انطلاقا من سنة 1956م. وأما عن القيم الديمقراطية في

[1]- عمار بوحوش المرجع نفسه، ص286 .

هذا الحزب فقد دعا في برنامجه المقترح في فيفري 1951م إلى انتخاب مجلس جزائري(برلمان) له كامل السيادة وحكومة في إطار جمهورية جزائرية ديمقراطية([1]). كما أن الحزب كثيرا ما دعا إلى احترام الحريات الفردية والجماعية وإلى تأسيس جبهة ديمقراطية موحدة للأطراف الوطنية في الجزائر، وبهذا فإن الحزب الشيوعي الجزائري كان يدعو إلى تطبيق المبادئ الديمقراطية، وحق الجزائريين في التمتع بهذه المبادئ كغيرهم من شعوب العالم .

سادسا:الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري : بعد صدور العفو العام من المجلس التأسيسي الفرنسي وإطلاق سراح المساجين والمعتقلين السياسيين بادر فرحات عباس(*) في شهر مارس1946بتأسيس حزب أطلق عليه"الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري"([2]) وبذلك أكد انفصاله التام عن " أحباب البيان والحرية " حيث أصبح فرحات عباس يرفض العمل مع العناصر الراديكالية لحزب الشعب على إثر حوادث 8 ماي 1945 بعد أن تبين له أنهم وراء هذه الأحداث ، وقد ضم الحزب الجديد العناصر البرجوازية المنتمية لنزعة المنتخبين والمعتدلين ومن أبرز أعضائه : أحمد بومنجل وقدور ساطور وسعدان وابن خليل وأحمد فرنسيس ومحداد وحميد بن سالم ......([3])، وفي أول ماي 1946 أصدر " فرحات عباس " نداءه المعروف " نداء إلى الشباب الجزائري من المسلمين والفرنسيين"([4]) أوضح فيه مفهوم تحرير الجزائر:" لقد تركنا نهاية الطرق القديمة المعهودة لنسلك الجادة الكبرى " جادة " الوطن الجزائري " أعني المساواة والحرية ، لا اندماج ولا سيد جديد ولا انفصال ، شعب فتي يقوم بتثقيفه

1- المرجع نفسه، ص287.

2-محمد الطيب العلوي : المرجع السابق، ص 221.

(*)-فرحات عباس :ولد سنة 1899بدوار غالمة ببلدية الطاهير (ولاية جيجل)حليا ،منأسرة عريقة ،كان أبوه آغا ،جمع منذ شبابه بين السياسة وعام الصيدلة ،وبعد أدائه الخدمة العسكرية برتبة رقيب في الجيش الفرنسي ،استقر في مدينة سطيف حيث أصبح مستشارا بلديا وعضوا بمجلس المقاطعة ونائبا ماليا،شارك في الحرب العالمية الثانية ،لمع نجمه اثر اشرافه على اعداد بيان فيفري1943،ثم اثر تأسيسه لحزب الأتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري عام 1946.ينظر :عبد الكريم بوصفصاف ،المرجع السابق ،ص262.

3- الجيلالى صاري ومحفوظ قداش : المرجع السابق، ص85

[4] - جوان جلسبى : **ثورة الجزائر** ، ترجمة : عبد الرحمن صدقي أبو طالب ، مراجعة –د-راشد البراوي الدار المصرية للتأليف والترجمة (ب ت) ص 71.

الديمقراطي والاجتماعي وينجز تجهيزاته الصناعية والعلمية ومواصلا بذلك تجدد الفكر الأدبي بالاشتراك مع دولة كبيرة متحررة، ديمقراطية شابة وحديثة المولد تقودها الديمقراطية الفرنسية الكبيرة تلكم هما الصورة والتعبير في أتم وضوحها لحركتنا من أجل الجديد الجزائري"([1])، وهذا ما يبين أن الحركة في الأصل مفتوحة للجزائريين والأوربيين على حد سواء، و تهدف إلى إقامة دولة مرتبطة بفرنسا([2])، وقد قرر الحزب الجديد أن يشارك في انتخابات المجلس التشريعي الفرنسي الثاني في 2جوان 1946 فكان نجاحه مذهلا حيث تحصل " الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري " على أحد عشر مقعدا من مجموع ثلاثة عشر مقعدا (3).

وعندها اعتبر فرحات عباس أن هذه الانتخابات كانت تأييدا مطلقا لسياسة الحزب و قضت نهائيا على سياسة الادماج (4).

وفي يوم 9 أوت 1946م قدم فرحات عباس باسم حزبه المشروع الجديد للإصلاحات السياسية والذي يتضمن النقاط الأتية :

1- جمهورية ذات استقلال ذاتي تتمتع بالسيادة وعلمها.

2- دولة منضمة إلى الاتحاد الفرنسي.

3- برلمان يتم انتخاب أعضائه في اقتراع سري من قبل جميع الجزائريين.

4-حكومة تتكون من رئيس جمهورية يتم اختياره بطريقة مباشرة.

5-يمثل فرنسا في الجزائر مندوب عام ، ويكون له صوت استشاري في مجلس الوزراء (5).

وبهذا يتأكد تحول فكر فرحات عباس ورفاقه من الإدماج إلى الجمهورية ذات الاستقلال الذاتي، والمنضمة إلى الاتحاد الفرنسي، ولكن الإصلاحات السياسية التي تضمنها قانون 20 سبتمبر 1947الخاص بالجزائر والذي صوت عليه البرلمان الفرنسي

---

[1]- لجيلالي صاري ، محفوظ قداش : المرجع السابق، ص 86

[2]- عمار بوحوش : المرجع السابق، ص 24.

3-فرحات عباس :**<u>ليل الاستعمار</u>** ،ترجمة أبو بكر رحال،منشورات anep الجزائر 2005 ص201

4-المصدر نفسه،ص202

5-جوان جلسبي :المرجع السابق ،ص92

يوم 27 أوت1947 ،كان مخالفا لمطلب الجزائريين الراديكاليين منهم أو المعتدلين ليغلق باب العمل الشرعي ، ويفتح طريق العنف على مصراعيه .

ثم إزداد موقف الأحزاب الوطنية العاملة في حقل الشرعية الانتخابية سوءا على إثر مجيء "نايجيلان" كحاكم عام جديد يوم 11 فيفري 1948م، وقراره إجراء انتخابات المجلس الجديد الذي نص عليه قانون 1947م، ثم قيامه بتزوير تلك الانتخابات حيث نجحت قائمة المستقلين (عملاء الإدارة الاستعمارية) ولم تحصل الأحزاب الوطنية إلا على عدد محدود من المقاعد منها ثمانية للاتحاد الديمقراطي، وبقي فرحات عباس باهتا لا يصدق ما تراه عيناه([1]).

وفي سنة 1951م ، انضم حزب الاتحاد الديمقراطي إلى غيره من أحزاب المعارضة في محاولة لكسب القوة عن طريق الوحدة ، وكون مع حركة الانتصار للحريات الديمقراطية والعلماء والحزب الشيوعي ، الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها([2])، وتمثلت الأهداف الرئيسة لهذه الجبهة في إبطال نتائج الانتخابات التشريعية التي أجريت في جوان 1951م واحترام حرية التصويت لأفراد الطائفة الانتخابية الثانية ، واحترام الحريات الأساسية المتعلقة بالعقيدة والتعبير عن الرأي والنشر والاجتماع ، ومعارضة القمع في كل أشكاله([3]).

ولكن هذا الاتحاد لم يعمر طويلا بسبب الاختلاف حول برنامج واضح للجزائر وفي أوائل الخمسينيات ضعفت قوة حزب الاتحاد الديمقراطي ، وحماسته على إثر مؤتمره للإطارات الذي انعقد بمدينة الجزائر في أفريل سنة 1954م، فقد لاحظ فرحات عباس ضروب الكفاح النشيط الذي تقوم به تونس و مراكش ضد فرنسا ، بينما كانت الجزائر هادئة في الظاهر، وقال يعلق على دور حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ([4]):" يجب أن نعترف بأن التعمية الهائلة والاحتيال الشرير الذي أصبحت الجزائر فرنسية لهما منذ إصدار الإصلاحات ، كادت تقضى علينا ، وواضح بالتأكيد

[1] - جوان جلسبي : المرجع نفسه، ص 95.

[2] - عمار بوحوش : المرجع السابق، ص 243.

[3] - Mahfoud kaddach : op cit page 892 .

[4] - أحمد محساس: المرجع السابق، ص61.

أن حزبا تقدميا قد أسس تصرفاته على احترام الشرعية ، ويكافح لصالح " الثورة عن طريق القانون " لم يعد يستطيع التقدم عندما تضع السلطات العامة نظاما تحكميا للدولة هذه هي مأساة حزبنا"، وبهذا وصل حزب فرحات عباس إلى طريق مسدود بسبب تزوير الإدارة الاستعمارية للعمليات الانتخابية، إلى أن اندلعت الثورة التحررية في الفاتح نوفمبر 1954م، حيث تمكن عبان رمضان من إقناع فرحات عباس بالانضمام إلى الثورة إثر اتصالات بين الرجلين بدأت منذ شهر ماي 1955([1])،وانتهت بالتحاق فرحات عباس والدكتور أحمد فرنسيس بوفد جبهة التحرير الوطني في القاهرة خلال شهر أفريل 1956م .

ومن خلال تعريفنا بحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري نسجل أنه يهدف إلى تأسيس جمهورية جزائرية ديمقراطية واجتماعية ، كما أنه وظف وسيلة الانتخابات لتحقيق التغيير في الجزائر، فقد كان يؤسس لثورة عن طريق القانون تمكن من تحقيق طموحات وآمال الشعب الجزائري، وتخلصه من الاستعباد والقهر والاضطهاد مع الاحتفاظ بعلاقات وثيقة مع فرنسا وحماية حقوق الفرنسيين في الجزائر، وعليه فقد تميزت هذه الحركة ببعدها الديمقراطي كغيرها من الحركات الوطنية الأخرى، ولكن السياسة الاستعمارية أوصلتها إلى طريق العنف الثوري لتحقيق الآمال الديمقراطية للشعب الجزائري المتمثلة في الحرية والاستقلال ، وسيادة الأمة الجزائرية على أرضها.

وعليه نستنتج أن الديمقراطية هي نظام سياسي يكون فيه الشعب مصدر السلطة وصاحبها ،وقد طبقت الديمقراطية بصور مختلفة منها الديمقراطية المباشرة والديمقراطية النيابية والديمقراطية شبه المباشرة ،كما ارتبطت الديمقراطية بالنظم الاقتصادية فظهرت الديمقراطية الليبرالية والديمقراطية الاشتراكية والديمقراطية الاجتماعية .وقد اقترنت الديمقراطية بجملة من القيم أساسها الحرية ،والمساواة والمشاركة في السلطة ،وخضوع الأقلية للأغلبية وهو ما دفع بأغلب شعوب العالم إلى التعلق بها، ومنها الشعب الجزائري الذي كان خاضعا للسيطرة الاستعمارية الفرنسية خلال الفترة الممتدة من 1830إلى 1962 ، فقد تراوحت مطالب التيارات السياسية

1- حميد عبد القادر :**عبان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة** ،منشورات الشهاب 2003،ص ص71 - 72

والاديولوجية التي ظهرت في الجزائر خلال النصف الأول من القرن العشرين بين الدعوة إلى الحرية والمساواة والمشاركة في الحكم، والمطالبة بالاستقلال الوطني ،كما اعتمدت هذه التيارات السياسية والاديولوجية نفسها الأساليب الديمقراطية في نضالها ضد المستعمر ،وذلك من خلال المشاركة في الانتخابات التي كانت تجريها الادارة الاستعمارية الفرنسية ،بالإضافة لتقديم العرائض المطلبية واصدار البيانات الداعية إلى إقامة الحياة الدستورية ، كما أكدت على الطبيعة الديمقراطية للدولة الجزائرية المنشودة بعد الاستقلال .

بعد أن تعرضنا في الفصل الأول إلى مفهوم الديمقراطية وعرفنا بالقيم الديمقراطية مثل الحرية والمساواة ،وحاولنا استخلاص القيم الديمقراطية في الحركة الوطنية سنعمل في هذا الفصل على استخلاص الملامح الأولى للديمقراطية في الاجتماع التاريخي لمجموعة "22 "ثم في لقاءات مجموعة "6" وبعدها ننتقل إلى دراسة بيان أول نوفمبر 1954، ثم استخلاص وملاحظة المبادئ والقيم الديمقراطية الوردة فيه،ثم نتناول بالدراسة مؤتمر الصومام 1956 من حيث ظروف انعقاده والتحضيرات التي سبقته، ومداولاته، ونتائجه مع استخلاص القيم الديمقراطية الواردة فيه .

المبحث الأول : **اجتماع 22**

شهدت فترة الخمسينيات ظروف دولية وإقليمية ومحلية كان لها عميق الأثر في الإعداد للثورة التحريرية الكبرى، التي اندلعت بالجزائر في الفاتح نوفمبر 1954 ومكنت الشعب الجزائري من استعادة سيادته على أرضه، وإقامة دولته الوطنية في شكل جمهورية ديمقراطية اجتماعية ، حيث يمكننا أن نوجزها فيما يأتي:

أ- الظروف الدولية والإقليمية :

- الحرب الباردة التي كانت قد تجددت بين المعسكرين الشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي، والغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية .
- عمل كل معسكر على استقطاب الشعوب المستعمرة إلى معسكره.
- دعم الاتحاد السوفياتي للحركات التحررية بهدف إضعاف مراكز النفوذ الرأسمالي.
- تراجع القوى التقليدية الاستعمارية الأوروبية على إثر الضربات النازية خلال الحرب العالمية الثانية، وخاصة فرنسا وبريطانيا .
- المد التحرري الذي شهدته الشعوب المستعمرة بعد الحرب العالمية الثانية(1)، فقد استقلت سوريا ولبنان عام 1946، والهند وباكستان عام1947، وليبيا عام1951.
- نجاح الثورة المصرية عام 1952 ودعمها للحركات التحررية العربية، وذلك بتشجيع جمال عبد الناصر للعمل الثوري في البلدان المغاربية ، واحتضان القاهرة للجنة تحرير المغرب العربي التي تأسست سنة 1948م وعمل بها أغلب زعماء الحركات التحررية المغاربية .
- الهزيمة النكراء التي ألحقتها الحركة التحررية في الهند الصينية بالجيش الفرنسي إثر معركة " ديان بيان فو " التي انتهت في 7 ماي 1954 ، وهو ما دفع رئيس الوزراء الفرنسي " منديس فرانس" إلى التفاوض مع الفيتناميين في جنيف عام 1954 والاعتراف باستقلالهم .
-انتقال الحركتين الوطنيتين في كل من تونس والمغرب الأقصى إلى العمل المسلح والثورة على المستعمر الفرنسي ، ففي تونس بدأت الأعمال العسكرية ضد الاحتلال

1- مجلةالجيش الوطني الشعبي: "**مراحل حاسمة في ثورة نوفمبر** "،العدد91 ،الجزائر:نوفمبر1971 ص25

الفرنسي منذ عام 1952 إثر اغتيال النقابي فرحات حشاد ، ونفي بورقيبة ، وقد اشتدت هذه الأعمال العسكرية بين سنتي 1953 و1954 م ، وأما في المغرب الأقصى فقد اندلعت الأعمال العسكرية إثر خلع السلطان المغربي محمد الخامس في 20 أوت 1953 وتعين إبن عمه محمد بن عرفة بدلا منه، وذلك بسبب موقفه الداعم لاستقلال المغرب الأقصى(1).

أ- **الظروف المحلية** :

1- **السياسية** :

-استمرار السيطرة الاستعمارية الفرنسية على الجزائر منذ 1830 ، وعودة فرنسا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ومجازر 8 ماي1945 إلى سياسة الإصلاحات حيث أصدرت دستور1947 الذي اعتبر الجزائر قطعة فرنسية ، وأقر تأسيس مجلس جزائري يتشكل من 120 مقعدا نصفها للجزائريين المسلمين ونصفها للمعمرين ، إلا أن الحاكم العام(نيجلان) الذي أشرف على تزوير الانتخابات أدخل الحركة الوطنية في مأزق عميق بفعل فشل الأسلوب السياسي في تحقيق الأهداف والمطالب الوطنية الجزائرية .

-ظهور الاتجاه الثوري على إثر تأسيس المنظمة الخاصة عام 1947 (2) ،والذي بدأ عملا تكوينيا للأعداد للثورة المسلحة في الجزائر في صفوف عدد من المناضلين ورغم المأزق الذي عرفه هذا الاتجاه إثر اكتشاف المنظمة الخاصة عام 1950 من قبل السلطات الاستعمارية الفرنسية إلى أنه استطاع العودة إلى واجهة الأحداث إثر اشتداد أزمة الحزب الوطني في أوائل عام 1954،حيث عمل على التوفيق بين جناحي الحزب، ولكن فشل هذا المسعى دفعه لتحضير عملية تفجير الثورة التحريرية الكبرى.

- الأزمة التي عصفت بالحزب الوطني وامتدت من 1950 إلى 1954، والتي أبعدته عن دوره التاريخي القائم على مناهضة الاستعمار والعمل لتحرير الجزائر ودفعته نحو الصراع الشخصي بين زعيم الحزب مصالي الحاج ،وأعضاء اللجنة

1- Mohamed teguia: op cit , p134

2 - محمد الطيب العلوي : المرجع السابق،ص 23

المركزية وعلى رأسهم بن يوسف بن خدة .

- تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل(C.R.U.A)في 23 مارس 1954 والتي جمعت بين بعض العناصر المشكلة لقدماء المنظمة الخاصة ،وعلى رأسهم محمد بوضياف(*)، وبين بعض العناصر من اللجنة المركزية وعلى رأسهم محمد دخلي ، حيث حاولت التوفيق بين جناحي الحزب ،إلا أنها فشلت في هذا المسعى بعد عقد المصاليين لمؤتمرهم ببلجيكا في جويلية 1954 ،ثم عقد المركزيين لمؤتمرهم بالجزائر العاصمة في أوت 1954 ،كما عرفت اللجنة الثورية في حد ذاتها أزمة خاصة بين مسؤولي الجناحين المشكلين لها، فبعد اتفاق الطرفين على التوجه لتحضير العمل المسلح باعتباره الحل الوحيد لتجاوز الأزمة التي يعرفها الحزب وقعت مواجهة بين محمد بوضياف ومحمد دخلي، حيث اكتشف هذا الأخير أن شبكة تابعة للمنظمة الخاصة تنشط منذ اشهر عديدة قبل انفجار أزمة الحزب ولم يعلم بذلك ، فاعتبر دخلي أن هذا العمل خارج عن الإطار الذي حددته اللجنة الثورية للوحدة والعمل ، حيث انعدمت الثقة بين الطرفين في أواسط شهر ماي ، وحينها أعلن محمد بوضياف لزميله عبد الحميد مهري بأن اللجنة الثورية انتهت (1).

ورغم ذلك استمرت اللقاءات، ففي شهر جوان اجتمع بوضياف وعدد من رفاقه مع محمد دخلي وبوشبوبة في البليدة ، وطرحوا عليهما السؤال التالي : هاهو مصالي قد عقد العزم على تنظيم مؤتمر خاص بأنصاره، ومن المحتمل أن تحذو اللجنة المركزية حذوه ومعنى ذلك أن "اللجنة الثورية للوحدة والعمل "قد فشلت في مهمتها الأولى وهي توحيد صفوف الحزب من جديد.فما العمل يا ترى ؟

وكان جواب دخلي أن على اللجنة أن تواصل مساعيها مع ذلك .

وهنا تأكد الاختلاف في وجهات النظر ولم يبق أمام بوضياف وجماعته إلا التوجه للتحضير الجدي للثورة المسلحة (2).

وعندها انتقل بوضياف إلى الاعتماد على مناضلي المنظمة الخاصة في التحضير للعمل المسلح وأبعد المركزيين عن ذلك ، وبعد اتصالات بين قدماء المنظمة السرية

1- عيسى كشيدة : المصدر السابق، ص 18

2-محمد عباس: ثوار عظماء، دار هومة الجزائر 2003، ص 20

تقرر عقد اجتماع خاص لقدماء المنظمة يتولى الدعوة إليه مصطفى بن بوالعيد ويشرف على الإعداد المادي له ديدوش مراد بينما كلف محمد بوضياف بإعداد تقرير حول الوضع العام ليعرض أمام هذا الاجتماع التاريخي.

2-الاقتصادية : لقد أدت السياسة الاستعمارية الفرنسية على الصعيد الاقتصادي إلى سيطرة الطبقة الكولونيالية على موارد الجزائر ،بينما دفعت بالشعب الجزائري إلى الفقر والبؤس والحرمان، وعلى إثر اندلاع الثورة قامت الإدارة الاستعمارية الفرنسية بإجراء دراسة للوضع الاقتصادي في الجزائر، حيث ورد في هذه الدراسة التي قام بها " روبرت ديلا فانجيت " في جويلية 1955 للمجلس الاقتصادي الفرنسي أن الوضع في الجزائر كان بعيدا عن العدالة إلى أقصى حد فيما يتعلق بالأرض الزراعية ، فقد سجل التقرير أن الملاك الأوربيون وعددهم 25000 يملكون 6875000 فدان (*) من حوالي 15000000 فدان صالحة للزراعة ،أما الغالبية العظمي من الملاك المسلمين فقد كانت مركزة في القطاع الزراعي التقليدي ، وكان نصف مليون من الملاك المسلمين يملكون حوالي 6250000 فدان أي بمتوسط 12,5 فدان للمزرعة ، ولم يكن الأوربيون يملكون مزارع أكبر من مزارع المسلمين مرات كثيرة فحسب ، بل كانوا أيضا يملكون أشد الأراضي خصوبة (1).

وأما في الجانب المالي فقد كان متوسط دخل السواد الأعظم من الجزائريين المسلمين هو 45 دولارا في السنة ،بينما لم يكن أي أوربي في الجزائر يكسب أقل من 240 دولارا في السنة ، وعليه فقد كان الدخل من القطاع الزراعي الذي يشتغل به أغلب الجزائريين منخفضا جدا كما لم يساير سرعة ارتفاع أسعار المعيشة خلال السنوات الخمسة التي سبقت الثورة ، وأن المصالح المالية للأثرياء المستوطنين تركزت في الجزائر على جمع الأموال من المحاصيل الزراعية والمعادن غير المصنعة ،وبذلك لم تشجع هذه الطبقة على إقامة صناعة في الجزائر تمكنها من

(*)الفدان : مساحة من الأرض تساوي 4200 متر مربع ،أو ما يعادل نصف هكتار .

1-جوان جلسبي : المرجع السابق ،ص 48

التطور والازدهار، وترفع من مستوي معيشة سكانها.(1)

3- الاجتماعية : تميز الوضع الاجتماعي في الجزائر بالتدهور والانتشار الواسع لمظاهر الفقر والبؤس خلال النصف الأول من القرن العشرين، وقد ازداد هذا الوضع سواء منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية حيث طبقت الإدارة الاستعمارية الفرنسية سياسة توزيع الأغذية بالتقسيط ،واعتمدت بطاقات التموين بالمواد الأساسية وهو ما أدى إلى استفحال ظاهرة التقشف والندرة وبيع المواد في السوق السوداء (2).

وقد أدى تدهور مستوي المعيشة ،والنقص في المواد الغذائية إلى تفشي الأمراض الخطيرة مع غياب وسائل مكافحتها حيث ورد في النشرة الرسمية للإحصاء العام الذي أجرته حكومة الجزائر و أعلنت عنه في عام 1954 : " يبلغ عدد الأطباء في جميع أنحاء الجزائر 1500 طبيب خاص و151 طبيب حكومي ، ومن هؤلاء 1000 طبيب يعملون في المدن الثلاث الرئيسية و31 يعملون في جميع الأنحاء الجنوبية ...أما 1500 طبيب خاص فيحول فقر الجزائريين دون التردد على عيادتهم ومستشفياتهم الخاصة " (3).

ويذكر عيسى كشيدة أن الأمراض انتشرت في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية فوباء " التيفوس " قتل في منطقة باتنة المئات من الموطنين من كل الأعمار وأن الناس لم تكن تتوفر لا على الأدوية ولا على مواد التنظيف الصحية ،وهو ما جعل أغلب أفراد الشعب يشيرون بأصابع الاتهام إلى النظام الاستعماري ،مما جعلهم يلتفون بسرعة حول الثورة أثر اندلاعها . وقد دفع هذا الوضع البائس الذي أصبح يعيشه الشعب الجزائري محمد بوضياف إلى التصريح بالعبارة التالية:

" أنهم يعيشون في القرون الوسطى يجب أن تتغير الأوضاع " (4) .

4-التعليمية و الثقافية : أدى الفقر الاقتصادي الذي كان يعيشه الشعب الجزائري وعدم توفير الإدارة الاستعمارية الفرنسية للأموال اللازمة لقطاع التعليم إلى ضعف

1-المرجع نفسه ، ص 52

2-عيسى كشيدة :المصدر السابق ،ص 42

3-ازغيدي محمد لحسن : المرجع السابق ،ص 27

4- عيسى كشيدة : المصدر السابق، ص 41

التمدرس في أوساط الجزائريين، ففي السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية اظهر تعداد أنجز عام 1948 أن 9 %من الذكور المسلمين و1,2 % من الإناث فقط يستطيعون القراءة والكتابة ، وفي سنة 1954 كانت الأمية تشمل90 % من الجزائريين ،ولم يتمكن 2مليون من الأطفال المسلمين الذين هم في سن الدراسة من الالتحاق بالمدارس، وبذلك حرموا من التعليم وعلى العكس من ذلك كانت الأغلبية الكبيرة من الأوربيين الراغبين في التعليم ملتحقة بالمدارس(1).

وفي جامعة الجزائر التي يتجاوز عدد طلابها الخمسة آلاف لم يزد عدد المسلمين الجزائريين عن 518 خلال سنة 1954 منهم 179مسجلين في الحقوق و 165 في الآداب و66 في الطب و118 في العلوم (2).

ورغم هذه السياسة الاستعمارية التي عملت على تجهيل الشعب الجزائري إلا أنه بقي متمسكا بالعلم والثقافة ، وقد عبر عن ذلك محمد بوضياف بقوله (3):

" طردونا من المدارس ، لكنهم لا يستطيعون منعنا من التعلم " .

وبهذا تهيأت الظروف للعناصر الثورية من قدماء المنظمة الخاصة لدفع الجزائر نحو العمل المسلح على غرار التونسيين والمغاربة فكان اجتماع "22 " التاريخي الذي انعقد في النصف الثاني من شهر جوان 1954 (*) بمنزل المناضل الياس دريش بحي المدنية بالجزائر العاصمة(4).

وقد ضم الاجتماع اثنين وعشرين(22) عضوا وهم (5) :

أ- المنظمون الرئيسيون:

1-محمد بوضياف

---

1 -جوان جلسبي :المرجع السابق، ص 51

2 -ا زغيدي محمد لحسن :المرجع السابق، ص2 33

3 -عيسى كشيدة : المصدر السابق، ص 49

(*) يذكر بوضياف أن الاجتماع ربما انعقد بتاريخ 25 جوان ، وذلك ردا على ايف كوريير الذي ذكر تاريخ 25 جويلية ، وبحسب رواية الياس دريش فان الاجتماع انعقد يوم أحد من أواخر شهر جوان، فإن التاريخ الأرجح يكون يوم الأحد20 أو 27 جوان . ينظر محمد عباس: ثوار عظماء، المرجع السابق ، ص 35

4-المصدر نفسه، ص 21

5- ينظر حول قائمة الأعضاء" 22 " عيسى كشيدة:المصدر السابق، ص ص 71-72و محمد عباس : المصدر السابق ، ص 35

2-مصطفي بن بولعيد

3-العربي بن مهيدى

4-مراد ديدوش

5 –رابح بيطاط

ب- المشاركون :

6-عثمان بلوزداد

7-محمد مرزوقي

8-الزبير بوعجاج

9-إلياس دريش

12-عبد الحفيظ بوصوف

13-رمضان بن عبد المالك

14-محمد مشاطي

15-عبد السلام حباشي

16-رشيد ملاح

17-السعيد بوعلي

18-يوسف زيغود

19-لخضر بن طوبال

20-مصطفى بن عودة

21-مختار باجي

22- عبد القادر العمودي.

وقد طرح البعض أن عدد المشاركين في الاجتماع كان واحدا وعشرين عضوا "21" حيث يذكر أن أحد المدعوين وهو خليفي عبد القادر لم يحضر الاجتماع، وأن إلياس دريش كان صاحب المنزل فقط ، ولكن بوضياف فند هذه الأقاويل وأكد أن إلياس دريش شارك في الاجتماع وفي عملية الاقتراع (1).

1- عيسى كشيدة : المصدر السابق، ص 76

وقد ترأس الاجتماع مصطفي بن بولعيد وقدم محمد بوضياف بالتناوب مع بن مهيدي وديدوش تقريرا حول الأزمة التي ضربت حزب الشعب من 1950 إلى 1954 ومن المحاور البارزة في هذا التقرير :

1-نبذة تاريخية عن "المنظمة الخاصة" من تأسيسها إلى حلها .

2-العمل التحضيري الذي أنجزته العناصر الباقية من المنظمة الخاصة .

3- الأسباب العميقة لأزمة الحزب،وأهمها التنازع بين خط القيادة الإصلاحي والتطلعات الثورية للقاعدة،هذا التنازع الذي أدى إلى تصدع الحزب في نهاية المطاف(1).

وبعد أن لاحظ التقرير بأن حربا تحريرية قد اندلعت بكل من تونس والمغرب يتساءل : ترى ما العمل ؟ ليجيب : "نحن الأعضاء السابقين في المنظمة الخاصة علينا أن نتشاور بخصوص الوضعية الخطيرة التي آل إليها الحزب لنقرر معا ما ينبغي عمله مستقبلا " (2)،وبهذا اتفقت المجموعة منذ البداية على أن تكون أعمالها وفق مبدأ التشاور والتحاور وطرح الرأي والرأي الأخر(3).

وقد خصصت جلسة ما بعد الظهر لمناقشة التقرير المقدم في الصبيحة ، حيث ساد الاجتماع نقاش ديمقراطي تشاوري أدى إلى بروز موقفين(4) :

- موقف يدعو إلى العمل المسلح مباشرة ، كوسيلة وحيدة لتجاوز أزمة الحزب ، وأزمة الحركة الثورية بصفة عامة .

- موقف ثان يتبنى مبدأ الكفاح لكنه يرى ضرورة التريث ،وتحين الوقت المناسب.

وقد احتدم الجدل بين الموقفين حتى ثارت ثائرة سويداني بوجمعة الذي حسم الأمر لفائدة الموقف الأول في تدخل مؤثر ، قال فيه وقد اغرورقت عيناه بالدموع : هل نحن ثوريون أم لا؟!وإذا كنا نز هاء مع أنفسنا فماذا ننتظر للقيام بالثورة؟!"(5).

1-محمد عباس: **اغتيال حلم، أحاديث مع بوضياف** ، دار هومة ، الجزائر 2001 ،ص 45

2-المصدر نفسه، ص 45

3-ابراهيم لونيسي:**التجربة الديمقراطية في الوطن العربي ،الجزائر نموذجا** ،رسالة دكتوراه ،قسم التاريخ جامعة الجزائر 2003-2004 ص236.

4- المرجع نفسه ،المكان نفسه.

5- محمد عباس: **ثوار عظماء** ، المصدر السابق ص 21

وانتهى اجتماع "22 " التاريخي بالمصادقة على لائحة تضمنت :

- إدانة انقسام الحزب والمتسببين فيه .

- إعلان عزم مجموعة من الإطارات على محو أثار الأزمة ، وإنقاذ الحركة الثورية بالجزائر من الانهيار.

- إعلان الثورة المسلحة كوسيلة وحيدة لتجاوز الخلافات الداخلية وتحرير الجزائر.

- تكليف مسؤول وطني يتم تعيينه بواسطة الاقتراع السري وبأغلبية الثلثين بمهمة تشكيل أمانة تنفيذية وطنية لتطبيق توصيات وقرارات الاجتماع (1).

وبعدها جاء دور انتخاب المسؤول الوطني والذي بدوره يقوم باختيار باقي أعضاء اللجنة ، حيث جرى الانتخاب وفقا لشهادة محمد بوضياف بالطريقة الآتية :

خصص لكل عضو في الاجتماع رقم حسب مكانه في القاعة، وذلك لأن الحاضرين لا يعرفون بعضهم بالأسماء ، وكلف رئيس الجلسة مصطفى بن بولعيد الموثوق به من قبل الجميع بفرز الأصوات و إعلان النتائج ، وفي الدورة الأولى لم تتوفر الأغلبية لأحد،وبعد الدورة الثانية عاد بن بوالعيد ليقول (حصلت النتيجة) بدون الإدلاء بأي تفصيل آخر(2).

وفي اليوم نفسه أعلم بن بوالعيد محمد بوضياف بانتخابه مسؤولا وطنيا، وذلك في لقاء خاص بينهما كما سلم له بطاقات الانتخابات محفوظة بعناية كبيرة (3).

وبهذا تم انتخاب محمد بوضياف بالاقتراع السري كمسؤول وطني وكلف بتشكيل أمانة تنفيذية وطنية تتولى قيادة الحركة الثورية ،وتطبيق القرارات التي اتخذتها مجموعة "22 "في ذ لك الاجتماع التاريخي (4).

ويرى محمد حربي أن اجتماع " الاثنين والعشرين" قد جرى في ظروف لا ديمقراطية وانجرت عن ذلك خلافات لم يعلن عنها وبقيت طي الكتمان مدة طويلة حيث يؤكد انه بحسب العقيد الزبيري تم الفرز بطريقة مشبوهة ، فأصوات

1-المصدر نفسه، ص 22

2-عبد الرحمان بن ا إبراهيم بن العقون : المصدر السابق، ص 457

3-المصدر نفسه، ص 458

4- عمار بوحوش: المرجع السابق ص356

الحاضرين كانت في أغلبيتها لصالح بن بوالعيد الذي تحصل على سبعة عشر صوتا مقابل أربعة أصوات لبوضياف (1).

غير أن هذا الموقف من محمد حربي بحسب رأينا يميل إلى القسوة السياسية على المجموعة التي قررت تفجير الثورة ، فحسب الرواية الشائعة في تعيين القيادة أن المجتمعين في منزل الياس در يش انتخب اغلبهم سرا مصطفى بن بوالعيد كمنسق على أن يتولى هو اختيار الأعضاء الأربعة الآخرين ، لكن هدا المناضل آثر محمد بوضياف على نفسه لتحمل هذه المسؤولية التاريخية،تقديرا لجهوده في الدعوة للثورة والتحضير لها (2).

وعليه يمكننا القول أن الانتخابات قد جرت في جو ديمقراطي رغم الحماس الثوري الذي ساد خلال الاجتماع ،وان تنازل مصطفى بن بوالعيد لمحمد بوضياف عن هذه المهمة يعد من قبيل الحرص على تحقيق النجاح للهدف الأسمى وهو تفجير الثورة وأن السباق على مناصب المسؤولية لم يكن له حظ داخل هذه المجموعة ، ويمكننا أن نسجل كذلك بأن النقاش الذي دار بين عناصر المجموعة والذي امتد لعدة ساعات كان نقاشا حرا وديمقراطيا، فقد اختلفت الآراء وطرح كل عضو موقفه دون إكراه إلى أن حسم الأمر في النهاية بإقرار تفجير الثورة بالأغلبية لتحقيق الحرية والديمقراطية للشعب الجزائري وتخليصه من السيطرة الاستعمارية الفرنسية .

1- محمد حربي :المصدر السابق ، ص 61

2-عقيلة ضيف الله :المرجع السابق ، ص131

المبحث الثاني : لجنة الستة "6"

لقد انتهي اجتماع "22" إلى تكليف محمد بوضياف بتأسيس لجنة تشرف على تطبيق قراراته، وفي اليوم التالي دعا بوضياف كل من مصطفى بن بوالعيد وديدوش مراد والعربي بن مهيدي ورابح بيطاط للاشتراك في اللجنة وبذلك تشكلت " لجنة الخمسة " (1).

ثم عقدت اللجنة أول اجتماع لها عند المناضل عيسى كشيدة في حي القصبة شارع بربروس بالجزائر العاصمة، وتضمن جدول أعمالها نقطتين أساسيتين هما :

- دراسة لائحة "22 "وكيفية تطبيقها.
- وضع نظام داخلي للجنة.

وبعد المداولات خرج الاجتماع بالقرارات الأتية :

1- تقوية المنظمة الجديدة عن طريق ضم الأعضاء السابقين في المنظمة الخاصة وهيكلتهم في التنظيم الثوري الجديد .

2-استئناف التكوين العسكري اعتمادا على كتيبات المنظمة الخاصة(*) التي أعيد طبعها.

3-تنظيم الفرق التي تتولى جمع السلاح وصنع المفرقعات اللازمة للثورة (2).

وأوصت اللجنة كذلك بمضاعفة الاتصال بمسؤولي القبائل (الذين مازالوا مترددين) قصد ضمهم إلى الحركة الجديدة (3).

وعندها كثفت لجنة الخمسة خلال شهر جويلية 1954 من تحركاتها واجتماعاتها واتصالاتها داخل البلاد وخارجها، حيث ركزت في البداية على الاتصال بالوفد الخارجي لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية المقيم في القاهرة ، والذي تشكل منذ 1950-1951 من :

محمد خيضر: العضو السابق في المكتب السياسي.

1-عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون : المصدر السابق ،ص458

(*)-كتيب أصدرته المنظمة الخاصة اثر تأسيسها عام 1947 يتضمن توجهات أساسية لتدريب المناضلين على العمل العسكري.

2-عمار بوحوش : المرجع السابق، ص 357

3-المصدر السابق، ص 458

حسين أيت أحمد : قائد سابق للمنظمة السرية بين 1948-1949م.

أحمد بن بلة : قائد المنظمة السرية من 1949 إلى 1950م.

وفي بداية جويلية1954 انتقل محمد خيضر وأحمد بن بلة إلى سويسرا للقاء المسؤولين من التيارين المتصارعين في الحزب (المصاليين والمركزيين) ، وعندما علم بوضياف بذلك قرر التوجه إلى سويسرا ورافقه مصطفى بن بوالعيد ،و ديدوش مراد والعربي بن مهيدي ، حيث التقى الأربعة بن بلة في حين كان خيضر قد عاد إلى القاهرة ، وفي هذا اللقاء أعطى بن بلة موافقته على مسعى تفجير الثورة ، وأكد على قدرته في جلب تأييد رفاقه بالقاهرة ودعم المصريين للثورة، وبهذا حققت اللجنة أحد الأهداف الأساسية في استراتيجيتها و هو كسب تمثيل خارجي لها مهمته الدعاية للثورة وتموينها بالسلاح و الذخيرة(1).

كما جمع لقاء آخر في سويسرا بين محمد بوضياف وزميله ديدوش مراد بشخصين هما عبد الكريم الفاسي من المغرب وعز الدين عزوز من تونس حيث تعهد الأول بمد اللجنة ببعض الأسلحة مقابل مبلغ من المال يصب في حسابه بسويسرا .

وعلمت المجموعة أيضا أن المصريين وعدوا بمساعدة الجزائريين لكن بعد إعلان الثورة المسلحة ، وإثر عودتهم من سويسرا اجتمعت لجنة الخمسة واتخذت عدة قرارات منها :

1-جمع مبلغ 1.4 مليون فرك قديم مقابل الأسلحة الموعودة من عبد الكبير الفاسي وقد كلف بيطاط بنقلها إلى سويسرا.

2-سفر بن بولعيد إلى طرابلس لاستلام الأسلحة التي وعد بها.

3 –سفر بوضياف وبن مهيدي إلي الريف الإسباني ، لإقامة شبكة الاتصالات الضرورية .

وقد سافر أعضاء اللجنة يوم 9 أوت1954 نحو المناطق المتفق عليها ولكن تحركاتهم فشلت في تحقق أية نتيجة بالنسبة للتسليح ، واقتصرت فائدتها على

1-Mabrouk Bel Hocine :**le courrier Alger-le caire1954-1956,et le congres de la soummam dans la révolution** ,éditions casbah,alger 2000 p36

معرفة المسالك الحدودية شرقا وغربا ، وإقامة علاقات طيبة مع الوطنيين المغاربة في منطقة الريف (1).وأما المهمة الموالية فكانت العمل على ضم عناصر القبائل الذين كانوا تحت تأثير المصاليين حيث تعود الاتصالات بين بوضياف ورفاقه مع مسؤولي القبائل إلى أواخر شهر ماي 1954 عبر وساطة المناضل الهاشمي حمود، فكان أول لقاء بمقهى العريش بين الثنائي كريم وأوعمران من جهة وبوضياف وديدوش من جهة أخرى ،و تلاه لقاء ثان بالقبة عند المناضل نذير قصاب لكنه لم ينته إلى نتيجة محددة لأن جماعة القبائل لم تكن وقتها تشاطر مجموعة بوضياف أراءها، وفي

لقاء ثالث بتيزي وزو تم الاتفاق على مقاطعة مؤتمر المصاليين ببلجيكا ، لكن قادة منطقة القبائل لم يتمسكوا بالاتفاق وأرسلوا ممثلا عنهم إلى المؤتمر ، مما يؤكد أنهم لم يستقروا على رأي بعد .ولإزالة تحفظات هؤلاء فكرت اللجنة الخماسية في إعداد استبيان من ثلاث نقاط لعرضه على المصاليين والمركزيين على السواء وتمثلت هذه الأسئلة فيما يأتي :

1- هل أنتم مع الثورة ؟ وإلا فلماذا؟

2-ما هو نوع المساعدة التي يمكن أن تقدموها للثورة في حالة اندلاعها ؟

3-كيف يكون موقفكم إذا اندلعت الثورة من خارج صفوفكم ؟

وقد كلف كريم وأوعمران بتقديم الاستبيان إلى المصاليين ، وكلف كريم مع شخص ثان بتقديمه إلى المركزيين ،و كان رد المصاليين : رفض المبادرة بنوع من الازدراء ، ووصف أصحابها بالديماغوجية والعمل الانقسامي ، وأكثر من ذلك أن مولاي مرباح تجرأ على كريم ، وطلب منه أن يكف عن الاتصال بهم حالا !

أما المركزيين فقد كان جوابهم : نعم للثورة ! لكن ليس في الحين ! (2).

أ سهمت هذه المساعي في إزالة تحفظات كريم وأوعمران على تحركات اللجنة وفي أواخر شهر أوت عقد اجتماع في شارع "دوشان"بن محمد حمادة حاليا ، حضره كريم بلقاسم على رأس وفد من إطارات منطقة القبائل يتكون من عمر

1-محمد عباس: أغتيل... حلم، ا حاديث مع بوضياف ، المصدر السابق ،ص 188

2-المصدر نفسه: ص ص 186-187

أوعمران ومحمد أمعوش المدعو موح الطويل والسعيد بعبوش ومحمد زعموم المدعو سي صالح ، وأراد كريم أن يكون على بينة من أمره فيما يتعلق بكل النقاط فطرح أسئلة كثيرة ، مشددا على بوضياف الذي كانت لديه أجوبة على كل استفسارات محدثيه ، وفي الختام قال بوضياف : " لا نملك ثروة قارون ، ليس عندنا إلا إيماننا ، فالمناضلون معنا مستعدون للكفاح ، البعض باع عرباته وباع آخرون كل ما يملكون من متاع وأدوات ، قلنا لكم كل شئ ، لا نملك إمكانات وسنحاول أن نسترجع القليل من الأسلحة التي كانت بحوزتنا في زمن المنظمة الخاصة ، وبهذا اللاشيء محتوم علينا أن نعلن الثورة ".

وبنفس الأسلوب المباشر قال كريم : " هذا هو الكلام الذي كنت دائما أحب أن أسمع أعتقد أن رفاقي الحاضرين هنا مقتنعون ، إذا لم تبق لهم أية أسئلة يطرحونها ، كنتم صرحاء وموضوعيين وما نريده هو الوفاء والإخلاص والخطاب الواضح ....نحن معكم "(1).

ومن خلال هذا النقاش الحر والصريح يسجل الدارس التطبيق المباشر والواضح لحرية الرأي والتعبير التي تشكل أحد المبادئ الأساسية للديمقراطية خلال هذا الاجتماع الذي اقتنع على إثره قادة القبائل بالانضمام إلى مسعى تفجير الثورة ، وابتداء من ذلك اليوم ، انضم إلى الخمسة كريم بلقاسم وتشكلت مجموعة الستة"6 " ، وهو ما يجعل تمثيل هذه اللجنة يكون شاملا لكل أجزاء الوطن ، وبذلك تكون الثورة شاملة و تتجنب الأخطاء السابقة للثورات الشعبية التي لم تتمكن من تغطية التراب الوطني بكامله حيث كان ذلك أحد العوامل التي أدت إلى فشلها.

وفي شهر سبتمبر 1954 عقت اللجنة اجتماعات بحضور كريم بلقاسم لدراسة عدد من المسائل الهامة وهي :

-نتائج الاتصالات و التحركات.

-قضية التنظيمين السياسي والعسكري.

-السلاح وكيفية الحصول عليه.

-الأموال الضرورية .

1- عيسى كشيدة: المصدر السابق ، ص82

-مواصلة الاتصالات بالأحزاب و الهيآت لجس نبضها ،والتعرف على مواقفها فيما إذا انفجرت الثورة (1).

-الغطاء السياسي للحركة الجديدة.

-تاريخ إعلان الثورة(2).

وعندها توجهت مجموعة الستة إلى البحث عن شخصية سياسية وطنية لتكون غطاء سياسي لهذه الإطارات المتوسطة والسامية غير المعروفة من قبل الشعب خاصة وان أي حركة ثورية لا يمكنها أن تحقق النجاح من دون الجماهير الشعبية ، ولا يمكن دمج الجماهير الشعبية من دون شخصية سياسية معروفة ، فكان الاتصال في البداية بالدكتور الأمين دباغين النائب السابق في البرلمان الفرنسي والشخصية الثانية في الحزب خلال الحرب العالمية الثانية ، حيث كان أول من فكرت لجنة الستة في الاتصال به ،فتوجه وفد يتكون من محمد بوضياف ومصطفى بن بوالعيد وكريم بلقاسم إلى عيادته في مدينة العلمة لطرح الأمر عليه ،فطلب مهلة للتفكير وتعهد بالرد عليهم خلال 15يوما،وضرب لهم موعدا بالعاصمة في مقهى بورحلة في شارع الحرية.

وفعلا تم اللقاء مع الدكتور الأمين دباغين لكنه انتهى باعتذاره .

وبعد ذلك عرضت لجنة الستة الأمر على عدد من الشخصيات الصاعدة من أمثال :عبد الحميد مهري والعربي دماغ العتروس ومولود قاسم ،ولكن المحاولات كلها باءت بالفشل وعندها اقتنع بوضياف ورفاقه باستحالة الاعتماد على الشخصيات السياسية لتلك المرحلة (3).

وفي10أكتوبر1954اجتمعت لجنة الستة لدراسة الوضعية حيث سجلت تراجع حوالي أربعين مناضلا من قسنطينة أثناء عملية التحضير ،وأن الحصول على السلاح صار من أصعب الأمور كما أن الهوة ازدادت اتساعا بين التيارين المتنازعين في الحرب حيث وظفوا الصحافة المكتوبة في صراعهم فكان لكل تيار

1-محمد الطيب العلوي : المرجع السابق ، ص247

2- محمد عباس: اغتيال حلم، المصدر السابق ،ص188

3 – المصدر نفسه، ص58

جهازه فاللجنة المركزية صارت تنشر منذ 1سبتمبر 1954 جريدة جديدة هي" الأمة الجزائرية " ،كما أن الاتصالات مع قدماء حركة الانتصار بهدف الحصول على قيادة معروفة انتهت بالفشل، ورغم كل هذا لم تتراجع المجموعة عن التوجه نحو تفجير الثورة المسلحة (1) .

وخرج الاجتماع بالقرارات التالية :

-تسمية الحركة الثورية بجبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني.

–تحديد موعد الثورة بالفاتح نوفمبر 1954 (2).

-تحديد الأسباب والأهداف الوسائل و الشروط وكلفوا بوضياف بتحريرها في منشور (3) .

ثم جاء اجتماع 23 أكتوبر 1954 بالرايس حميدو (بوانت بيسكاد سابقا) بالعاصمة الذي يعتبر آخر اجتماع تعقده لجنة القادة الستة(4) ، وتم فيه التأكيد على القرارات السابقة، ثم وضعت اللمسات الأخيرة لتفجير الثورة وهي:

1-تأكيد تاريخ إعلان الثورة في الفاتح نوفمبر1954.

2-الاتصال بمناضلي المنظمة الخاصة السابقين وإشعارهم بالاستعداد لساعة الصفر.

3-إبقاء تاريخ تفجير الثورة سرا.

4-ضبط وصيانة الأسلحة القديمة المخزنة في مخابئ " المنظمة الخاصة " التي لم تكتشفها الشرطة الفرنسية عام 1950.

5-تقسيم البلاد إلى خمس مناطق ، وتوزيع المسؤولين عليها كما يأتي :

-الأوراس : مصطفى بن بوالعيد

-الشمال القسنطيني :ديدوش مراد

-القبائل :كريم بلقاسم

-الجزائر : رابح بيطاط

1-mohamed teghia, op cit,p135

2-محمد عباس : ثوار عظماء، المصدر السابق، ص120

3-محمد الطيب العلوي:المرجع السابق ، ص 122

4-عقيلة ضيف الله : المرجع السابق، ص 139

-وهران : العربي بن مهيدي

6- تعيين منسق بين المناطق ، وبين الداخل والخارج ، وقد كلف بهذه المهمة محمد بوضياف.

7-المصادقة على بيان أول نوفمبر ،وتنظيم عملية سحبه (1).

8-الأخذ بمبدأ اللامركزية نظرا لاتساع رقعة العمل الثوري ، هذا الاتساع الذي يجعل من الصعوبة بمكان أن يقوم جهاز مركزي بتسيير الكفاح تسييرا فعالا،لذلك قررت اللجنة ترك حرية المبادرة للمناطق.

9-أولوية الداخل على الخارج بمعنى أن القرارات الهامة ينبغي أن تتبع من المقاتلين بالداخل (2).

10-تسمية المنظمة الثورية الجديدة " جبهة التحرير الوطني الجزائري"(F.L.N) وفتح باب العضوية فيها لكل من يرغب في المساهمة في تحرير الجزائر من الاستعمار ، أي أن الانضمام يكون فرديا وليس حزبيا (3).

11-تسمية المنظمة الثورية العسكرية "بجيش التحرير الوطني"(A.L.N) (4)، وقد اتفق القادة الستة على أن تشمل العمليات العسكرية كل جهات الوطن شماله وجنوبه شرقه وغربة حتى يصعب على المستعمر أمر القضاء على الثورة (5).

كما وضعت اللجنة استراتيجية عمل تقوم على ثلاث مراحل هي :

1 –مرحلة بناء الهيكل السياسي والعسكري لتحضير الثورة المسلحة وضمان توسيعها ،وكان الهدف في هذه المرحلة سياسيا بالدرجة الأولى، ويتمثل في شرح معنى وطبيعة وأهداف الثورة لكسب تعاطف الشعب وتأييده ،وفي إثارة حماس الجماهير بضرب الخونة وأعوان الاستعمار الفرنسي. 2-مرحلة تعميم اللاأمن.

3- مرحلة تكوين مناطق محررة لإيواء نواة قيادة وطنية للثورة تكون صورة

1-محمد الطيب العلوي : المرجع السابق، ص ص247 -249

2- محمد عباس :ثوار عظماء ،المصدر السابق ،ص26

3- عمار بوحوش : المرجع السابق، ص361

4-عقيلة ضيف الله : المرجع السابق ،ص 140

5-بوالطمين جودي الخضر :**لمحات من ثورة الجزائر**، الطبعة الثانية ،المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر 1987، ص20

مصغرة عن قيادة ما بعد الاستقلال (1).

وتقرر كذلك أن يتم الإعلان عن قائمة الأهداف المحددة للهجوم عليها يوم أول نوفمبر في الخارج مع توزيع البيان، وعهدت اللجنة بهذه المهمة إلى محمد بوضياف(2)، وتم الاتفاق على الالتقاء في جانفي 1955لتقييم مدى تقدم الثورة (3).

وبهذا فإن لجنة "6 " قررت الشروع في العمل الثوري صبيحة يوم الأحد أول نوفمبر1954 ، وبعدها يتم تنظيم الثورة وهيكلتها وتكييف مؤسساتها وهو ما يؤدي إلى وضع الجميع أمام الأمر الواقع ، أي الشروع في حرب التحرير ومن ثم دفع الجميع للمساهمة فيها ومن لا يساهم يعتبر غير وطني (4).

وتحقيقا لهذا الهدف ، أفترق القادة الستة في الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر 1954بعد أخذهم لصورة تذكارية ،و التحق كل واحد من الزعماء الخمسة بالمنطقة التي يرأسها وتنطلق منها العمليات العسكرية في ليلة الأحد أي اليوم الأول من شهر نوفمبر 1954 ، على أن يلتقي الجميع في شهر جانفي 1955 في القاهرة لمراجعة إستراتيجية العمل الثوري.

أما رئيس اللجنة الثورية لجبهة التحرير الوطني ، محمد بوضياف فقد سافر إلى سويسرا يوم 27 أكتوبر 1954 حيث كان من المفروض أن ينقل بيان أول نوفمبر إلى الوفد الخارجي للجبهة بالقاهرة ويذيعه من هناك (5).

ولكن اجراءات الحصول على التأشيرة من سفارة مصر بسويسرا حالت دون ذلك إذا لم يصل إلى القاهرة الا يوم2نوفمبر1954، ومع ذلك فقد اتخذ محمد بوضياف الإجراءات اللازمة لإرسال البيان بالبريد السريع إلى القاهرة ، وهو ما جعل البيان يذاع من هناك في الوقت المحدد له (6).

1-محمد عباس : ثوار عظماء ،المصدر السابق ، ص27

2 – المصدر نفسه ، ص26

3-أزغيدي محمد لحسن : **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر1989، ص62

4-عمار بوحوش : المرجع السابق، ص 362

5- المرجع نفسه ، ص362

6- عقيلة ضيف الله : المرجع السابق، ص 141

وبهذا تمت عملية التحضير لتفجير ثورة نوفمبر، وذلك بالعمل الشاق المتواصل والتحضير الجاد الذي تحيطه السرية التامة والإيمان بحتمية النصر ، إذا خطط أعضاء مجموعة " 6 " وعملوا بكل ثقة على أن يكون تفجير الثورة بالداخل وفي الوقت نفسه يتم الإعلان عنها في الخارج ، وعندها تكون الانطلاقة قوية من بدايتها.

ومما يلاحظ على عمل هذه اللجنة أنه تميز بالجدية والصدق والسرية ، كما أن النقاش داخلها تميز بالحرية و تسييرها بالديمقراطية و الفعالية حيث يؤكد ذلك محمد بوضياف بقوله(1): "و من الواجب أن نوضح أنه حتى أول نوفمبر كانت هذه اللجنة بعد ضمها كريم بلقاسم تسير بكيفية ديمقراطية و فعالية كبيرة".

كما يسجل الدارس هذه السلسلة من الاجتماعات التي على الرغم من اقتصارها على العناصر الثورية، إلا أنها تؤكد اعتماد اللجنة على مبدأ القيادة الجماعية في اتخاذ القرارات ،ورسم السياسات اللازمة للثورة التحريرية ،كما يلاحظ أن هذه المجموعة اتصلت بالعناصر السياسية لدفعها لقيادة العمل الثوري ، وأنها لم تكن منغلقة على نفسها وهو ما يؤكد على طبيعتها الديمقراطية .

1- عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون :المصدر السابق، ص45

المبحث الثالث : بيان أول نوفمبر 1954

يمثل بيان الفاتح نوفمبر1954 أول وثيقة لجبهة التحرير الوطني، ويعد أهم وثيقة من وثائق الجزائر الحديثة فقد حمل روح الثورة الجزائرية ، وكانت له دلالة لا تقل أهمية عن بيان إعلان تأسيس الولايات المتحدة الأمريكية، وقد يفوقه في القوة والدلالة ([1]).

كما أن هذا البيان هو محل إجماع القوى السياسية الوطنية التي جاءت بعد الاستقلال وخاصة اثر عودة التعددية الحزبية للنظام السياسي في الجزائر ،فهو يشكل القاسم المشترك فيما بينها من حيث المرجعية الإيديولوجية للجزائر الحديثة .
وقد ظهرت البوادر الأولى لهذا البيان في اجتماع 10 أكتوبر 1954 حيث أتفق أعضاء لجنة الستة على أن تعلن الثورة باسم جبهة التحرير الوطني ، وحددوا الأسباب والأهداف ، والوسائل ، والشروط وكلفوا بوضياف بتحريرها في منشور واتفقوا على الالتقاء يوم22 أكتوبر لمراجعة المنشور الذي سيحرره بوضياف([2]).
وعندها استعان بوضياف بالمناضل محمد العيشاوي الذي كان يعمل صحفيا في باريس لحساب مجلة "موند اراب"(العالم العربي) في كتابة البيان ، حيث تعرف عليه محمد بوضياف والتمس منه خدماته لتحرير وثائق دعائية سرية ، فوافق العيشاوي على ذلك ،ثم اجتمع لعدة مرات ببوضياف عند المناضل عيسى كشيدة في محله بخمسة ممر "مالاكوف "على طريق باب الواد بالجزائر العاصمة ، وكان محمد بوضياف يقوم بصياغة أفكار مستوحاة من برنامج حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الذي أعد أثناء مؤتمر1953 ، ثم يقوم محمد العيشاوي بتركيبها في جمل مفيدة ،وهكذا كتب بيان أول نوفمبر ([3]).

1- محمد لعقاب : <u>الثورة بحاجة إلى ثورة</u>، جريدة صوت الأحرار ،عدد خاص،الجزائر1 نوفمبر 2004 ،ص30

2- يحي بوعزيز : <u>ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين</u>. ج 2. الطبعة الثانية منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، ص 122

3- عيسى كشيدة: المصدر السابق، ص 105

وفي يوم 23أكتوبر1954اجتمعت لجنة الستة،حيث ناقش الأعضاء آخر التحضيرات وقدم السيدان ديدوش وبوضياف نص نداء جبهة لتحرير الوطني، كما

نوقشت قضية كتابة المنشور وسحبه على الآلة حيث أعلن أوعمران أن لديه آلة سحب في القبائل، ولكن لا يوجد من يحسن تشغيلها ، وعندها استدعى ديدوش مراد محمد العيشاوي مرة أخرى وسلمه مبلغ مالي لشراءعشر رزمات ورق وعلبة " ستا نسيل " وقارورتين من حبر " رونيو كورنيس " ، ومساكة أوراق وزجاجة من ممحاة التصحيح ،وادخله في اتصال عن طريق أوعمران بقائد منطقة القبائل كريم بلقاسم الذي أخذه إلى منطقة القبائل وتحديدا إلى قرية "اغيل امولا "يوم 27 أكتوبر وهناك وجد محمد العيشاوي آلة راقنة وجهاز استنساخ فقام بسحب 2300 نسخة من النداء إلى الشعب(*) و1100 نسخة من بيان أول نوفمبر ، ثم قام كريم بلقاسم بنقل الوثائق إلى الجزائر العاصمة لتوزيعها عشية اندلاع الثورة(1) .

وعهدت اللجنة كما ذكرنا سابقا بمهمة نقل النداء إلى الخارج لمحمد بوضياف ،حيث تقرر أن يلتحق بالقاهرة ويتصل بالوفد الخارجي ليزوده بالوثائق اللازمة لإعلان الثورة وإذاعة بيان أول نوفمبر على أمواج "صوت العرب " من القاهرة ، غير أن إجراءات الحصول على التأشيرة من سفارة مصر بسويسرا جعلته يتأخر ولا يصل إلى القاهرة إلا يوم 2 نوفمبر، ومع ذلك فقد تمكن من إرسال بيان أول نوفمبر بالبريد السريع إلى القاهرة وأذيع في الوقت المحدد له (2).

وقد كتب النص الأصلي بلغة فرنسية بسيطة لكنها سليمة إلى أبعد الحدود ، وقد ترجم على عجل سنة 1957، وظلت دراسته تقوم على تلك الترجمة مع بعض الحذف والإضافات إلى أن جاءت وزارة المجاهدين فأسست لجنة وطنية جمعت عددا من تلك الترجمات وأخضعتها للمقارنة فيما بينها وللتدقيق اللغوي ، وبعد أشهر من العمل انتهت إلى اختيار نص وقع الاتفاق على أن يكون هو الوثيقة الرسمية التي تعتمد في جميع الحالات ، ووقعت طباعته بكيفية فاخرة ووزع بأعداد كبيرة

(*)- طبع إلى جانب بيان أول نوفمبر نداء إلى الشعب عرف بنداء جيش التحرير الوطني ينظر الملحق رقم:
1- المصدر السابق ،ص 105
2- عمار بوحوش : المرجع السابق، ص 361

على المؤسسات العمومية والتعليمية منها على وجه الخصوص (1)، ويسجل الدكتور محمد العربي الزبيري أن بعض الكلمات الواردة في البيان ترجمت بطريقة سيئة، وهو ما أدى إلى تغيير المعنى المتوخي منها ، ومنها كلمة "proclamation" التي عربت بالإعلان بدلا من البيان وكلمة " programme " التي عربت بالمشروع بدلا من البرنامج في الصفحة الأولى (2).

وعلى الرغم من ذلك فقد توفرت للدارس نسخة موحدة عبرت عن مضمون البيان ، وأما فيما يتعلق بمضمونه فيمكن للدارس أن يقسم محتواه إلى الأفكار التالية :

أولا- أسباب ودوافع إعلان الثورة

يبدأ البيان بالتوجه إلى الشعب الجزائري والمناضلين من أجل القضية الوطنية ليعرض عليهم الأسباب العميقة التي دفعت هذه المجموعة الثورية للتوجه نحو العمل المسلح ،وتفجير الثورة التحريرية لتحقيق الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي، ثم يعرض أصحاب البيان جملة الأسباب ويحددونها في النقاط الآتية (3):

- إدراك الحركة الوطنية لمرحلة التحقيق النهائية.
- اتحاد الشعب حول قضية الاستقلال .
- انفراج الوضع الدولي، وملاءمته لحل المشاكل الثانوية كالقضية الجزائرية .
- السند الدبلوماسي، وخاصة من طرف الاخوة العرب والمسلمين الذين لن يبخلوا بدعم الكفاح الجزائري .
- اندلاع العمل الثوري في كل من تونس والمغرب الأقصى ، وتأخر الجزائر إلى مؤخرة الركب.
- تحطم الحركة الوطنية بسبب سنوات الجمود والروتين .
- تصميم عناصر من المناضلين الواعين على إخراج الحركة الوطنية من مأزق صراع الأشخاص ، ودفعها نحو العمل الثوري إلى جانب المغاربة والتونسيين.
- رفض الاستعمار إعطاء الشعب الجزائري أدنى حرية بالوسائل السليمة .

1- محمد العربي الزبيري : **قراءة متأنية في نداء أول نوفمبر** 1954 جريدة صوت الأحرار، المرجع السابق، ص 6.

2- المرجع نفسه، ص 7

3- بيان أول نوفمبر 1954 ينظر الملحق رقم 1 ص204

ثانيا – برنامج جبهة التحرير الوطني :

بعد عرض أسباب الانتقال إلى العمل الثوري يعرض البيان اسم الحركة التي ستقود المعركة الحقيقية وهو جبهة التحرير الوطني هذه الجبهة التي ستكون مفتوحة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية لتنضم إلى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر (1)، ثم ينتقل أصحاب البيان إلى عرض البرنامج السياسي لهذه الجبهة حيث جاء فيه (2):

الهدف : الاستقلال الوطني بواسطة

1- إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

2- احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية :

1- التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي، والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي.

2- تجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية :

- تدويل القضية الجزائرية .

- تحقيق وحدة شمال أفريقيا في إطارها الطبيعي العربي والإسلامي.

- في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية .

وبعد عرض الأهداف يعرض البيان وسائل الكفاح، حيث يقر بأن الكفاح سيكون بجميع الوسائل حتى تحقيق الهدف ، ولتحقيق هذا الهدف على جبهة التحرير أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما (3) : " العمل الداخلي سواء في

1 - المصدر نفسه ص 205
2 - المصدر نفسه ص205
3 - المصدر نفسه ص206

الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض ، والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله ، وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين " .
وهو ما يعني أن جبهة التحرير الوطني تجمع في كفاحها بين العمل السياسي والعمل العسكري والعمل الدبلوماسي.

ثالثا – شروط التفاوض مع السلطات الفرنسية :

تضمن البيان شروط وتعهدات لفتح نقاش مع السلطات الفرنسية تجنبا لإراقة الدماء ورغبة في تحقيق السلم إن اعترفت هذه السلطة الاستعمارية بحق الشعوب التي تستعمرها في تقرير مصيرها بنفسها ، وهذه الشروط والتعهدات هي (1) :

1- الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري.

2- فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.

3- خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين ورفع كل الإجراءات الخاصة وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة وفي المقابل :

1- فإن المصالح الفرنسية ، ثقافية كانت أو اقتصادية و المتحصل عليها بنزاهة ستحترم وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات.

2- جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية ، أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

3-تحديد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

وبهذا وضع البيان وثيقة مشرفة للتفاوض مع فرنسا،إن أرادت الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير .

1-المصدر نفسه ص ص206-207

رابعا – دعوة الشعب إلى الانضمام لجبهة التحرير الوطني :

وفي هذا الجزء الأخير توجه أعضاء لجنة الستة بنداء إلى الشعب الجزائري يدعونه فيه للانضمام لمسعى الكفاح الوطني حيث جاء فيه (1) :" إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة ، وواجبك هو أن تنضم إليها لانقاد بلادنا والعمل على أن نسترجع له حريته إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك وانتصارها هو انتصارك".

ثم يؤكد أصحاب المبادرة في تفجير الثورة عن عزمهم على مواصلة الكفاح وتقديمهم لأرواحهم وهي أعز ما يملكون لهذا الوطن (2) .

وبهذا قررت هذه الطليعة الثورية الخروج من عقم النضال السياسي والدخول مباشرة في المقاومة المسلحة كحل وحيد للتخلص من الاستعمار.

فقد كانت الثورات دائما من صنع الطلائع التي تمهد وتقرر ثم تخطط وتجر الجماهير ، بالتدريج إلى أن تقتنع بالفكرة ، عندها يكون التبني والاحتضان اللذان لابد منهما لتحقيق النصر ، وهذا ما كانت عليه الثورة الجزائرية ، حيث أنار بيان أول نوفمبر الطريق للمناضلين والجماهير الشعبية لاحتضان الثورة، ذلك أن ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة (3) .

إن الدارس لمضمون البيان تحضره جملة من التساؤلات وجب بحثها ودراستها بالتفصيل ومن أبرزها :

هل فعلا عبر البيان عن الوضعية الحقيقية التي كانت عليها الحركة الوطنية قبل اندلاع الثورة ؟

ومن أين استمدت هذه المجموعة التي أشرفت على إعداد البيان الأهداف الواردة فيه ؟

وهل نوقشت قضية العلاقة مع فرنسا والأقلية الأوربية في برامج الأحزاب الوطنية قبل إعداد البيان ؟

إن ما جاء به البيان من تحليل لوضعية الحركة الوطنية من حيث كونها تعيش في

1 المصدر نفسه ص 207

2 المصدر نفسه ص207

3- محمد العربي الزبيري : الثورة الجزائرية في عامها الأول. ط1 1404 هـ/1989م دار البعث قسنطينة، ص 35

مأزق صراع الأشخاص ، ومعاناتها من سنوات طويلة من الجمود والروتين تؤكده الحوادث التي عرفها حزب الشعب – حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ففي سنة 1954 انقسم الحزب إلى تيارين متخاصمين هما تيار المصاليين وتيار المركزيين وقد عمد كل تيار إلى إقصاء الآخر ، فمؤتمر المصاليين المنعقد في "أورني "(Hornu) ببلجيكا أيام 13-14 جويلية قرر طرد المركزيين من الحزب وأما المؤتمر الاستثنائي للمركزيين المنعقد من 13-16 أوت بالجزائر العاصمة فقد قرر حذف وظيفة الرئاسة (1) وبهذا تعمق الخلاف وانقسم الحزب ، وعلى الرغم من المجهود الذي قامت به اللجنة الثورية للوحدة و العمل لتحقيق الصلح بين الطرفيين إلا أن مساعيها باءت بالفشل ، فقرر هؤلاء المناضلين الوطنيين الواعين التوجه نحو تفجير الكفاح الثوري المسلح خاصة وأن الظروف الدولية والإقليمية كانت ملائمة للقيام بذلك.

وأما عن المحتوى الأيديولوجي للبيان والأهداف والشروط والتعهدات الواردة فيه فبالرجوع إلى نصوص حزب الشعب – حركة الانتصار للحريات الديمقراطية- السابقة منها أو القريبة من فترة إعداد البيان يمكننا أن نستخلص منها أغلب المضامين الواردة فيه فقد جاء في نص اللائحة العامة التي تبناها المؤتمر الثاني للحركة المنعقد أيام 4-5-6 أفريل1953 بالجزائر العاصمة(2):

"ونظرا في الميدان الإيديولوجي ، إلى أن مضمون الاستقلال لازال لم يحدد في نقطه الثلاثة : السياسية والاقتصادية ، والاجتماعية ونظرا بالنسبة للناحية المذهبية إلى أنه لا يوجد إلى الآن مذهب يحدد في كفاحنا طبائع وطنيتنا ، وثورتنا والوسائل العامة للكفاح ..... وليس للحزب إطار ذو كفاءة ، كما أن موقفه لم يحدد بصفة جلية أمام الأقلية الفرنسية فهذه الأقلية لم تعرف لحد الآن الحزب على صورته الحقيقية..." (3).

وبعد أن عرضت اللائحة وضعية الحزب وأهم الانشغالات الواجب توضيحها عرضت جملة القرارات المتخذة في الباب الأول والتي من بينها المتعلقة بالميدان

1 -عبد الرحمان بن إبراهيم بن عقون :المصدر السابق، ص 422
2 – المصدر نفسه، ص 366
3 - المصدر نفسه ،ص 368

الإيديولوجي حيث جاء فيها(1):
فيما يتعلق ببناء الدولة الجزائرية المستقلة المنتظرة ، فالمؤتمر تبنى المبادئ الخمسة الآتية:

1-ديمقراطية : بالشعب وإلى الشعب ، هو عنصر السيادة.
2-جمهورية : في كيفية حكومتها.
3-تحسن اقتصادي و عدالة اجتماعية.
4-احترام العقائد الدينية : وفقا للروح والتقاليد الإسلامية.
5-ثقافة قومية مرتبطة بالثقافة العربية الإسلامية.

وأما في الباب الثاني فقد تضمنت اللائحة فيما يتعلق بتصورات السياسة العامة ما يأتي(2):
"واعترافا بأن الكتلة العربية الإسلامية تمثل حساسية ثانية ذات نفوذ على المسرح العالمي ، وأن أهميتها واهتمامها بصدق نحو الشمال الإفريقي يتصاعد كل يوم، مما يدل على أن هاتة الكتلة ستكون أحسن وأكبر معين لنا في الخارج ...واعتبارا بأن مسألة الشمال الإفريقي لم تبق الآن آخذة المكان الأول في ميدان السياسة العالمية وهذا ما أحدث جوا أكثر مناسبة ومواتاة لإعادة السعي على وحدة الشمال الإفريقي.

ويذكر عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون أن من الوقائع التي يمكن ذكرها حول هذا المؤتمر أنه لما عرضت قضية المبادئ التي ستبنى عليها الدولة الجزائرية المستقلة،وكان المقرر قدم المبادئ التالي " جمهورية جزائرية ديمقراطية اجتماعية " فقام أحد المناضلين وقدم الاقتراح الأتي : يزاد على الكلمات المذكورة " ويكون الإسلام دينها الرسمي"

وبعد أخذ ورد بين مؤيد ومعارض ، تقدم مكتب المؤتمر بالتعديل الأتي" جمهورية جزائرية ديمقراطية اجتماعية في نطاق المبادئ الإسلامية "، وهذا هو النص الذي أعلنته جبهة التحرير الوطني عند إعلان الثورة (3).

1- المصدر نفسه: ص 369

2- المصدر نفسه :ص 371

3- المصدر نفسه :ص 375

وفيما يتعلق بقضية الجالية الأوروبية في الجزائر فقد طرحت القضية في الميثاق القيادي الذي أصدرته اللجنة المركزية في شهر ديسمبر 1951 والذي جاء بعنوان : الأصوات القيادية لكفاح حركة الانتصار للحريات الديمقراطية حيث جاء في الجزء المتعلق بالوطنية الجزائرية والأقلية الأوربية (1) :

" وفي الجزائر وجدت جماعات كثيرة جاءت الجزائر بعد غزوها سنة 1830 واستقرت بها ومنحتها فرنسا الجنسية الفرنسية ، فاستقرار هذه الجماعات بسبب مصالحهم المشروعة في الوطن استلزمت النظر في وضعتهم فليس من الممكن إنكار مواطنتهم وبالتالي حقهم في الحياة والعمل بسلام على خلاف الدعاية الاستعمارية (الحقيبة أو النعش) كما هو ليس من الممكن أيضا اعتبارهم من نوع التفوق أو المحظوظية الاستعمارية ... "

وأورد كذلك (2): "...إن الحل الطبيعي ، كما في سائر بلدان العالم ، يجب أن يخضع هذه الأقلية للقوانين العامة التي ستكون لكل السكان الوطنيين وليندمجوا في المجموعة الوطنية يعملون لخير الوطن ويعيشون كأحد أبنائها ".

وبهذا أقر الحزب أحقية الأقلية الأوروبية في الحفاظ على امتيازاتها المشروعة وحقها في المواطنة الجزائرية والعيش في الجزائر ، ولكن بشرط التخلي على الجنسية الأجنبية لما يشكله ذلك من خطر، وأما إذا انتسبت هذه الأقلية إلى السكان المحليين فقد انتفى الخطر حيث ستعتبر مواطنة وتجري عليها القوانين العامة ، والحقيقة أن هذا التصور تجاه الأقلية الأوربية هو الذي حمله كذلك بيان أول نوفمبر حيث خير الأقلية الأوروبية بين الجنسية الفرنسية أو الجنسية الجزائرية .

وبهذا فإن الخطوط العريضة للبرنامج السياسي الذي تضمنه النداء قد أخذت جميعها من الوثائق الأساسية لحزب الشعب الجزائري ويتجلي ذلك في التعبير عن الاستقلال الوطني بواسطة : إعادة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية ، وتطبيق التطهير السياسي الذي يتوخى إعادة الحركة الوطنية الثورية إلى نهجها الحقيقي ، ثم تجميع وتنظيم كافة الطاقات السليمة لدى

1- ا لمصدر نفسه: ص 203

2-المصدر نفسه:ص204

الشعب الجزائري . وبالنسبة للأهداف الخارجية فهي أيضا نفس أهداف حزب الشعب الجزائري، أي تدويل القضية الجزائرية ،وتحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطاره الطبيعي العربي الإسلامي ، ومساندة سائر القضايا العادلة في العالم(1). وكذلك الأمر حول مصير الأقلية الأوروبية واختيارها بين الجنسية الجزائرية أو الفرنسية ، ومن خلال هذا يمكن القول أن إيديولوجية جبهة التحرير الوطني عشية بدء الكفاح المسلح هي نفسها إيديولوجية نجم شمال إفريقيا التي راجعتها وأثرتها مؤتمرات حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية (2).

وقد تضمن البيان جملة من القيم والمبادئ الديمقراطية يمكن للدارس أن يقف عندها في مضمون البيان ،فقد استهل البيان بتوجيه نداء إلى الشعب الجزائري من خلال عبارة " أيها الشعب الجزائري ، أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية ، أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا ، نعني الشعب بصفة عامة والمناضلين بصفة خاصة ... "(3)، وهو ما يعني أن السيادة في هذه الثورة هي للشعب ، وهو تأكيد صريح على البعد الديمقراطي لهذه الثورة التي أرادها بيان أول نوفمبر ، على اعتبار أن سيادة الشعب هي أساس الديمقراطية، كما أسس البيان لتنظيم جديد يقود الكفاح التحرري تحت اسم جبهة التحرير الوطني هذه الحركة مفتوحة لجميع الموطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية لتنظم إلى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر (4).

وعليه يمكن التأكيد أن جبهة التحرير الوطني ديمقراطية من خلال إجراءات الانتساب إليها وهي على النقيض من الحزب الأحادي من النمط الفاشي ، حيث

يخضع الانتساب لرقابة ممعنة في الشدة ، حتى لتغلق الأبواب دونه في بعض الأحيان ، فإن جبهة التحرير الوطني حزب مفتوح والدخول فيه ميسور في كل وقت إنه حزب جماهير وليس حزب أصناف وصفوف ، وهو لا يبحث عن نخبة من

1 - محمد العربي الزبيري : جريدة صوت الأحرار، المرجع السابق ص 6

2 - المرجع نفسه ص 6

3 - ينظر البيان ملحق 1 ص 204

4 - المصدر نفسه ص 205

الزبائن الوجهاء ، بل أن تأييد الجمهور الواسع العريض مطلبه (1).

وتضمن البيان كذلك في الجزء المتعلق بهدف الاستقلال الوطني ما يأتي (2):

1- إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

2-احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

وبهذا أكد البيان على الطابع الديمقراطي للدولة الجزائرية التي ستؤسس بعد تحقيق الاستقلال،حيث يجب أن تقوم على المساواة واحترام الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني ، وهي إشارة واضحة إلى الأقلية الأوروبية التي تعيش في الجزائر والتي يجب أن تعطى لها مختلف الحقوق الديمقراطية كبقية المواطنين الجزائريين

ويدعو البيان كذلك إلى إقامة علاقة ديمقراطية بين فرنسا والجزائر المستقلة تقوم على أساس المساواة والاحترام.

ثم يتوجه البيان في الأخير إلى الجزائريين يدعوهم إلى الانضمام إلى هذا المسعى الذي يهدف إلى استرجاع حرية الشعب الجزائري التي اغتصبها الاستعمار ، باعتبار الحرية إحدى القيم الأساسية في بناء أي ديمقراطية ، فلا يمكن أن تمارس الديمقراطية في ظل الاحتلال وانعدام الحرية.

1 - محمد بجاوي : الثورة الجزائرية والقانون ، ترجمة علي الخس ، دار اليقظة العربية (د ت)، ص 135
2 - ينظر البيان ملحق 1 ص205

المبحث الرابع : مؤتمر الصومام 20أوت1956

أولا:ظروف انعقاده

يعد مؤتمر الصومام أهم اجتماع وطني لقادة الثورة خلال مرحلة الكفاح المسلح ،فقد أسس لعملية تنظيم الثورة ، ووضع هياكلها وأجهزتها السياسية والعسكرية ،كما تبلورت خلاله استراتيجية عبان رمضان القائمة على توحيد جميع الجزائريين لمواجهة الاستعمار والانتصار عليه ،وهي الاستراتيجية المستمدة من بيان أول نوفمبر، الذي أكد أن جبهة التحرير الوطني تتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية ،وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية أن تنظم إلى الكفاح التحرري دون أدنى اعتبار آخر(1).

وقد عرفت الثورة التحريرية قبل انعقاد مؤتمر الصومام سلسلة من التطورات العسكرية والسياسية سواء من الجانب الجزائري أو الفرنسي ،فبعد نجاح هجمات ليلة أول نوفمبر التي استهدفت قوات ومصالح المستعمر الفرنسي، وانتشار أخبار الثورة في الخارج والداخل عبر إذاعة صوت العرب في القاهرة، وتوزيع بيان أول نوفمبر ونداء جيش التحرير في مختلف أرجاء البلاد ،بدأت السلطات الاستعمارية الفرنسية في اتخاذ سلسلة من الإجراءات، منها حظر حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ،ظنا منها أنه المسؤول الحقيقي عن أحداث أول نوفمبر على الرغم من تعدد مصالح أمنها من مخابرات ،وشرطة قضائية ،وشرطة استعلامات عامة ،ودرك ،إضافة إلى المصلحة الخاصة للاستعلامات السياسية

،ومصلحة الاتصالات الإفريقية ،حيث لم تتعرف على المخططين الحقيقيين للثورة ،ولا عن كيفية اندلاعها وذلك للسرية التي امتاز بها مفجرو الثورة (2).
كما قامت بحملة اعتقالات واسعة مست على الخصوص أعضاء اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية وعلى رأسهم بن يوسف بن خدة وسعد دحلب كما زادت الحكومة الفرنسية من عدد جيوشها من ثمانية وأربعين ألف عسكري إلى ستة وخمسين ألف، وبدأ الجنرال "جيل" في تطبيق ما سماه "عمليات التطهير "وأطلق

1-ينظر البيان: ملحق 1 ص 205

2-أزغيدي محمد لحسن : المرجع السابق ص73

اسما على عملياته كعادة المستعمرين ،فسماها "عملية الفلاقة "، وهو الاسم الذي شاء المستعمرون أن يطلقوه على أفراد الثورة الجزائرية ،وواصل الجنرال عملياته التعسفية،ضد المواطنين الأبرياء لكي لا يتصلوا بالثورة ولا يؤمنوا بها ،ولا يصدقوا بقيام ثورة مسلحة ضد الاستعمار الفرنسي (1).
وفي7ديسمبر1954 صدر قرار يسمح بنقل السلاح لأصحاب الوظائف المهمة في الجزائر،ثم توسع هذا القرار لشمل موظفي مصلحة الرقابة والتحقيق الاقتصادي أثناء أوقات العمل ،ثم موظفي البريد وخاصة الموظفين الذين يقومون بإصلاح الخطوط الهاتفية، التي كان المجاهدون يقومون بتحطيمها باستمرار،لقطع الاتصالات الهاتفية على الإدارة الاستعمارية (2).

وبعد انهيار حكومة "منديس فرانس «M.France " في فيفري 1955 جاءت حكومة "ادغار فور "الذي قام بتعيين "جاك سوستيل "J soustelle"حاكما عاما للجزائر حيث حل بالبلاد في15فيفري1955وبدأ في مناوراته المختلفة للقضاء على الثورة ومنها اتصاله بالأحزاب التقليدية حيث حاول إقناعها بتكوين أحزاب جديدة مناوئة للجبهة على غرار الحركة المصالية(*) (3)،واقترح تطبيق مبدأ المساواة في الحقوق تدريجيا ،ثم قام بإطلاق سراح قيادة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بعد أن تبين له أنهم بعيدين عن عملية تفجير الثورة ،وقد تمكن "جاك سوستيل "من عقد لقاء في نهاية مارس 1955مع وفد ضم عدد من الشخصيات الجزائرية من مختلف المشارب، وكان الوفد يتألف من خير الدين (عن جمعية العلماء)وأحمد

فرنسيس (عن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري)،وعبد القادر واقواق(عن الحركة الوطنية الجزائرية)،والحاج الشرشالي عن المركزيين ،ولكن بن يوسف بن خدة أكد أن هذا الأخير غادر الحزب سنة1951،وأنه لم يكن يملك أية

1- المرجع نفسه ، ص75

2- المرجع نفسه ،ص87

* -الحركة المصالية :هي حزب أسسه مصالي الحاج بعد اندلاع الثورة ،وحل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ،تحت اسم الحركة القومية الجزائري وكانت هذه الحركة معادية لجبهة التحرير الوطني .

3- محمد عباس : ثوار عظماء، المصدر السابق ، ص355

صفة تخوله تمثيل اللجنة المركزية (1)،وعلى هذا الأساس فقد حاول "جاك سوستال "خلق قوة ثالثة تمكنه من إضعاف موقع جبهة التحرير الوطني التفاوضي وتقلل من أهمية تمثيلها للشعب الجزائري ،كما توجه نحو جيش التحرير الوطني بزيادة الإجراءات القمعية والتعسفية ومنها فرض حالة الطوارئ بالجزائر حيث شرعت حكومة "إدغافور" بتطبيقها في كل من الأوراس،و القبائل و الشمال القسنطيني،و عززت القوة الاستعمارية الفرنسية بعناصر اللفيف الأجنبي و فرق المظلين (2).

لقد أدت الإجراءات الفرنسية إلى التضييق على جبهة التحرير الوطني و انعكست سلبا علي قيادة الثورة فبعد أن خرج محمد بوضياف من الجزائر يوم 26 أكتوبر 1954 متجها إلي القاهرة ،استشهد ديدوش مراد يوم 18جانفي 1955في معركة بوكركر بالشمال القسنطيني، كما أسر مصطفي بن بوالعيد قائد الأوراس بالحدود التونسية الليبية في 12فبراير 1955 وهو موتجه الى القاهرة لتنظيم عملية جلب السلاح ورغم فراره من سجن الكديه بقسنطينة إلا انه سرعان ما تعرض إلى حادثة المذياع التي أودت بحياته يوم 22مارس 1956، و تمكنت السلطات الاستعمارية كذلك من اسر رابح بيطاط يوم 23 مارس 1955بالجزائر العاصمة و هو يحاول الاتصال عبر وسيط بعناصر الوفد الخارجي لتنظيم عملية جلب السلاح من الخارج ، و أما العربي بن مهيدي فقد توجه إلى القاهرة مرتين الأولي في مطلع سنة

1955و الثانية في أوائل 1956، و لم يعد إلى العاصمة إلا خلال شهر ماي 1956 ليدعم النواة الجديدة التي تشكلت في العاصمة لقيادة الثورة (3).

فبعد أن ضعفت قيادة جبهة التحرير حيث لم يبق منها إلا كريم بلقاسم قائد منطقة القبائل، و نائبه أوعمران الذي تولي قيادة المنطقة الرابعة بعد اعتقال رابح بيطاط شعر الجميع بالفراغ السياسي في قيادة الجبهة،و استحال عقد اللقاء الذي كان مقرر بين قادة الثورة التاريخيين في أوائل شهر جانفي من عام 1955 م ، فكان لابد من إعادة تشكيل هذه القيادة الوطنية نظرا لأهميتها الكبيرة في استمرار الثورة التحريرية.

1- بن يوسف بن خدة :**شهادات ومواقف**، الطبعة الأولى،دار النعمان ،الجزائر 2004ص96 .

2-أزغيدي محمد لحسن :المرجع السابق، ص 88

3- محمد عباس :**ثوار عظماء**،المصدر السابق، ص ص 80-81

و في هذه الفترة أنهى عبان رمضان(*)مدة العقوبة المقررة عليه وذلك يوم 19 جانفي1955 ، وعاد إلى مسقط رأسه بمدينة عزوز بالقبائل ،فأتصل به كريم بلقاسم عن طريق نائبه عمر أوعمران و طلب منه الالتحاق بالثورة ،و مساعدة قادتها في التنظيم و التنسيق و الإعلام و الدعاية،و نتيجة لهذا التعيين الذي وافق عيه رابح بيطاط مسؤول منطقة الجزائر قبل اعتقاله ،أصبح عبان رمضان يتولى مهمة التنسيق بين قادة الثورة في الولايات (1).

و بهذا تأسست النواة الجديدة لقيادة الثورة بالجزائر العاصمة حيث تشكلت من كريم بلقاسم و عمر أوعمران و عبان رمضان ،و كان التحدي الأول الذي واجهته القيادة الجديدة هو التصدي للحاكم العام الجديد "جاك سوستيل" الذي بدأ يعمل علي خلق قوة ثالثة مع الطبقة السياسية المعتدلة في الجزائر بهدف إضعاف جبهة التحرير الوطني ومن ورائها الثورة ،و عندها بدأ عبان رمضان في نشر عدد من المناشير و منها منشور جوان 1955 الذي ذكر فيه بالأفكار والمبادئ التي تضمنها بيان أول نوفمبر،ثم وجه إنذارا شديدا لكل الذين يستجيبون لسياسة" سوستيل" (2).

واستمرارا لاستراتيجية قادة الثورة في الرد على إجراءات الحاكم العام " جاك سوستيل"، بادر قائد المنطقة الثانية زيغود يوسف الذي خلف الشهيد ديدوش مراد في قيادة المنطقة إلى عقد لقاء جمع قادة الولاية ومنهم عمار بن عودة ، ولخضر بن طوبال في

مشتى الزمان شمال بلدية بوشطاطة الواقعة جنوب غرب سكيكدة حيث استشارهم في التحضير لهجومات 20 اوت 1955 (3)،ثم حددوا مجموعة من الأهداف هي:

- فك الحصار عن المنطقة الأولى.
- التضامن مع الشعب المغربي في الذكري الثانية لنفى محمد الخامس .

(*)-عبان رمضان أحد قدماء المنظمة السرية ،اعتقل عام1950اثر اكتشاف المنظمة الخاصة .

1-محمد عباس : المصدر نفسه ،ص 37

2-mabrouk belhocine,op cit ,p 43

3-المصدر السابق ،ص 355

- حث باقي المناطق على النهوض حتى تشمل الثورة جميع ربوع الوطن.
- القضاء على التعتيم الإعلامي الغربي وإسماع صوت الثورة في المحافل الدولية .
- تسليم مشعل الثورة للجماهير (1).
- وتقرر أن تبدأ الهجومات في منتصف النهار وتدوم ثلاثة أيام ابتداء من يوم السبت 20 أوت 1955 ، وتشمل 39 هدفا من مدن وقرى ومراكز للعدو ، وعمليات فردية للقضاء على بعض الخونة والمعمرين (2).

وفي التوقيت والتاريخ المحدد خرج حوالي 12ألف مواطن يؤطرهم 200 مجاهد وهاجموا الأهداف المحددة بكل شجاعة ، والحقوا خسائر فادحة بالكولون وممتلكاتهم ولقي بعض الخونة جزاءهم على يد الشعب الثائر ، ورغم القمع الرهيب الذي تعرضت له الجماهير الشعبية في منطقة الشمال القسنطيني وعلى الخصوص في مدينة سكيكدة إلا أن الثورة حققت نتائج إيجابية هامة تتمثل فيما يأتي:

1-دمج الجماهير الشعبية في الكفاح الثوري الذي تقوده جبهة التحرير الوطني.

2-إحداث القطيعة بين الشعب وإدارة الاحتلال.

3-فك الحصار على المنطقة الأولى.

4-أنهت الأحداث مهمة الحاكم العام "جاك سوستيل".

5-أكدت على وحدة الكفاح المغاربي.

6-أعطت دفعا قويا للنشاط الإعلامي والدبلوماسي للثورة في الخارج،حيث تمكن الوفد الخارجي بمساعدة المجموعة الأفرو أسياوية من تسجيل القضية الجزائرية لأول مرة في الأمم المتحدة في 30 سبتمبر 1955 (3).

وبالإضافة إلى النجاح الذي حققته هجومات الشمال القسنطيني تطورت العمليات في العديد من جهات الوطن خاصة في المنطقة الخامسة ، إضافة إلى سيطرة الفدائيين على الموقف في الجزائر العاصمة من خلال العمليات التي كانوا يقومون بها،مما

1- على كافي : المصدر نفسه، ص 84

2- محمد عباس : ثوار عظماء ،المصدر السابق ، ص ص 357-358

3- المصدر نفسه ص ص 359-360

أدى إلى انعدام الأمن داخلها (1) وعندها أصبحت قضية الجزائر هي الشغل الشاغل للحكومة الفرنسية والرأي العام، وفي شهر جانفي 1956 سقطت حكومة " ادغارفور" وتسلم السلطة على إثرها الاشتراكيون ، حيث عين زعيم الحزب الاشتراكي " غي موللي" رئيسا للحكومة فقام بزيارة للجزائر يوم 6 فبراير 1956 وحاول أن ينصب الجنرال " كاترو" وزيرا مقيما بالجزائر لكنه فشل وعدل عن ذلك تحت ضغط المعمرين الفرنسيين المقيمين بالجزائر ، وفي يوم9 فيفري 1956 قام بتعيين " روبير لاكوست " وزيرا مقيما بالجزائر ، وبدأ يتحدث عن برنامجه السياسي لإنهاء الحرب في الجزائر والذي هو في الحقيقة امتداد لمشاريع الحكومات السابقة ، وقد كان برنامجه السياسي يتلخص في ثلاثة نقاط رئيسة هي (2) :

1- إيقاف القتال.

2-إجراء انتخابات في الجزائر.

3-إجراء مفاوضات مع النواب الذين يتم انتخابهم من طرف السكان الجزائريين.

وبهذا طرحت فكرة المفاوضات بقوة على الساحة الجزائرية ، فتظاهر " غي موللي" برغبة الحكومة الفرنسية في إجراء - انتخابات حرة -والجلوس على مائدة المفاوضات مع النواب الذين يختارهم سكان الجزائر ، وهذا كله بقصد إحراج جبهة التحرير الوطني وإعطاء انطباع عنها للرأي العام الفرنسي والدولي بأنها جبهة

متشددة وغير مستعدة لحل المشكل الجزائري بطريقة سلمية ، وعليه فإن جبهة التحرير الوطني تتحمل مسؤولية مواصلة الحرب وسقوط الضحايا في ميدان المعركة ، كما أن " غي موللي" كان يهدف إلى عزل الجبهة عن تونس والمغرب ، وذلك في حال عدم خضوع القيادة الجزائرية إلى الضغوط التونسية والمغربية بانتهاج سياسة معتدلة.

ومن جهة أخرى تحصلت الحكومة اليسارية على سلطات خاصة خولها لها مجلس النواب الجديد فراحت تزيد من القدرة القمعية لجيشها فزادت عدد أفراده من

1- الزغيدى محمد لحسن : المرجع السابق، ص 117

2-أحسن بومالي : **استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956**، منشوارت المتحف الوطني للمجاهد، ص 332

200000 فرد ليصل إلى 400000 فرد (1)، كما شرع لاكوست في عملياته العسكرية الكبري حيث قام بحشد القوات الاستعمارية الضخمة التي سخرتها له الحكومة الفرنسية لتصفية الثورة ووضع برنامجه الشهير القائم على التقسيم العسكري " الكادرباج "(*) خلال شهر أفريل ثم بدأ في عملياته التخريبية يوم 15ماي 1956حيث هجمت القوات الفرنسية المشكلة من ثلاثين ألف جندي وعشرين طائرة ، على نواحي البيبان وأقبوا وبوقاعة وقنزات في المنطقة الثالثة (القبائل) بقيادة الجنرال " ديفور" كما جرت عمليات مشابهة في المناطق الأخرى للوطن(2).

وعلى الرغم من هذه الإجراءات الفرنسية إلا أن الثورة استطاعت أن تنتشر وتتوسع وتحقق مكاسب سياسية أخرى ففي 19 ماي 1956 أعلن الطلبة إضرابا عاما عن مزاولة الدراسة ، وهجروا الجامعات والمعاهد وتوجهوا إلى الجبال ليدعموا كفاح شعبهم وثورتهم(3) ،كما تمكنت المقاومة المسلحة في الأرياف من تحقيق الارتباط والاتصال فيما بينها ، غير أن قادة الولايات واجهوا نزاعات حدودية مثل الذي وقع في المنطقة الثانية بالشمال القسنطيني حيث اعترضت قيادة المنطقة على إنشاء القاعدة الشرقية(**) التي سعت إلى مراقبة الحزام الحدودي مع تونس ، وهو الحزام الذي كانت تعبر عن طريقه الأسلحة إلى الداخل .

وكان جيش التحرير آنذاك يعاني من التجاوزات والنقص في التأطير والتباين في

الهياكل من منطقة إلى أخرى ، وكان يخشى أن ينتهي المطاف إلى حركات تمرد وبروز انحرافات في صفوف جيش التحرير قد تؤدي بكل قائد منطقة إلى اعتبار

1--بن يوسف بن خدة : **شهادات ومواقف** : المصدر السابق ،ص64

(*)-الكادريج:هي عملية تقسيم تربيعية تقتضي تقسيم البلاد الى مناطق مربعة وحصارها.

2- أزغيدي محمد لحسن : المرجع السابق، ص 105

3- المرجع نفسه، ص 107

(**)-القاعدة الشرقية :تشكلت في ناحية سوق أهراس بقيادة عمارة العسكري(المدعو عمارة بوقلاز)اثر محاولة قادة الولاية الأولى السيطرة على هذه المنطقة على الرغم من أنها جزء من المنطقة الثانية ، ينظر إبراهيم العسكري :**لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ،ودور القاعدة الشرقية** ،دار البعث قسنطينة ، ص141

نفسه - السيد الوحيد في بيته- (1)، وفي هذا الإطار وصف العقيد لخضر بن طوبال الوضع الذي كانت عليه الثورة قبل مؤتمر الصومام بما يأتي (2):

" كانت كل ولاية تعيش منغلقة على نفسها وكل مسؤول ولاية كان يتدبر الأمور بمفرده لكي يوفر مقومات الحياة لجنوده وتنظيم الشعب ، وإصدار المنشورات ، وكان عليه أن يحرص على أن تكون سياسته متقاربة مع سياسة باقي الولايات ، المهمة كانت صعبة لأنه لو أن قادة الولايات لم يكونوا وطنيين أقوياء وأذكياء ، كان يمكن أن نرى 6 سياسات مختلفة و6 استراتيجيات مختلفة و6تكتيكات مختلفة وكذلك 6 شعوب مختلفة كما توجد 6 ولايات مختلفة "

ثم يواصل قائلا (3) : " ولكن فيما يتعلق بالاتصالات بين الولايات كانت تأخذ الكثير من الوقت ، وكانت وراء العديد من الاشتباكات التي سقط فيها مجاهدون وأبطال ."

هذا عن الوضع الذي كان سائدا في مستوى المناطق ،وأما عن قيادة الثورة فقد بدأت السلطات الاستعمارية تدرك تعدد المواقف تجاه المفاوضات بين الوفد الخارجي والقيادة المتمركزة في الجزائر العاصمة ، فقد جاء في شهادة أدلى بها العقيد محمدي السعيد أحد نواب كريم بلقاسم قائد المنطقة الثالثة ما يأتي (4) :

" كان المرحوم عبان رمضان يصرح باسم الثورة في الداخل قائلا : " لا تفاوض إلا بعد اعتراف فرنسا باستقلالنا ، وتصرح بعثة القاهرة باسم الثورة في الخارج :" التفاوض على أساس مجلس وطني تأسيسي"وإثر ذلك بدأت السلطات الفرنسية تطرح سؤال مع من نتفاوض ؟

---

1 - بن يوسف بن خدة :شهادات ومواقف،المصدر السابق، ص65

2-mabrouk belhocine. op cit. p 68

3-ibid.p68

4- محمد عباس : ثوار عظماء : المصدر السابق، ص367

وعليه أصبحت قضية تنظيم الثورة ذات أهمية بالغة حتى تستطيع جبهة التحرير الوطني أن تحشد الشعب في المعركة المصيرية ، وتضع الخطط المضادة للدعاية الاستعمارية ، وتحدد إستراتيجية عامة تشمل الجانب العسكري والجانب السياسي والدعائي والإعلامي ، وعندها بدأت الاتصالات بين النواة القيادية في العاصمة التي يشرف عليها عبان رمضان وقائد المنطقة الثانية زيغود يوسف،ففي شهر نوفمبر 1955 وصل إلى المنطقة الثانية عمارة رشيد مبعوثا عن المنطقة الرابعة ،فوضعه زيغود يوسف في الصورة ومكنه من معاينة الواقع كما حضر عدة اجتماعات وبعد نقاش طويل وثري ، اقترحت عليه قيادة المنطقة الثانية وبالتحديد زيغود يوسف ضرورة عقد مؤتمر وطني من أجل تقييم وبلورة الطريق التي حددها أول نوفمبر وتكوين قيادة موحدة على المستوى الوطني (1).

وعلى إثر هذا الاقتراح قرر عبان رمضان إرسال مبعوث آخر إلى المنطقة الثانية فكان هذه المرة سعد دحلب الذي سيتولى أول مسؤولية ديبلوماسية في الثورة التحريرية ، حيث وصل إلى قسنطينة وكان في استقباله بوجريو مسعود الذي تكفل بإيصاله إلى قيادة المنطقة، فعاين هو الآخر الوضعية عن كثب وتأثر كثيرا بقائدها زيغود يوسف الذي كان يقاسم جنوده زادهم اليومي الزهيد ويتولى دوره في الحراسة مثل بقية رفاقه ويقوم ليلا وهو دائم انتعال حذائه العسكري لتفقد رجاله ،

متحريا احتياجاتهم ومؤديا فريضة الصلاة على أكمل وجه وقد امتدت مهمة سعد دحلب خلال شهري مارس وأفريل 1956(2)، وبعد عودته إلى العاصمة راسلت المنطقة الرابعة المنطقة الثانية بالموافقة على عقد هذا المؤتمر الوطني ، وعندها أعطى زيغود يوسف تعليماته بالإعداد لاحتضان المؤتمر (3).

وبهذا فقد كانت المبادرة في الدعوة إلى عقد مؤتمر وطني يجمع قادة الثورة تعود إلى قائد المنطقة الثانية زيغود يوسف ، و في البداية كانت الفكرة متجهة إلى عقد

1 – على كافي : <u>مذكرات الرئيس على كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري</u> 1946-1962. دار القصبة. الجزائر 1999 ص 97

2-بن يوسف بن خدة :شهادات ومواقف .المصدر السابق، ص 68

3- علي كافي :المصدر السابق، ص 98

هذا المؤتمر في شمال قسنطينة ، ولكن صعوبات جمة طرأت على الوضع جعلت من غير الممكن أن ينظم المؤتمر

هناك ، كما تعذر عقده في جبال سوق أهراس أو جبال الأوراس بفعل الخلاف السائد حول القيادة في المنطقة الأولى، وحتى عندما تقرر عقده في ضواحي مدينة الأخضرية (باليسترو سابقا) بالمنطقة الرابعة من الولاية الثالثة يوم 21جويلية تأجل أيضا بسبب تسرب أخبار مكانه وزمانه إلى السلطات الاستعمارية ، وبعد مداولات عديدة تم الإتفاق على أن يعقد المؤتمر في منطقة وادي الصومام بالقبائل الصغرى حيث مركز قيادة الولاية الثالثة (1) .

ويسجل الدارس هنا أن عملية اختيار المكان تمت بكل ديمقراطية وحرية إثر سلسلة المداولات والاستشارات التي تمت بين قادة الثورة ، وذلك بهدف إنجاح هذا الاجتماع المصيري للثورة التحريرية.

ويعود اختيار منطقة وادي الصومام إلى اعتباره مظهرا من مظاهر السيطرة العسكرية لجيش التحرير ، لأن هذا المكان بالذات الذي اختير للمؤتمر كان الفرنسيون يزعمون أنهم سيطروا عليه ، فقد كان مخطط "لاكوست" يعول على تهدئة الأوضاع في منطقة القبائل أولا ثم توسيع عملياته إلى باقي مناطق الجزائر ، ولذلك أراد قادة جيش التحرير أن يكون المؤتمر قويا من بدايته ، وأن يكون المكان

الذي أعلن القادة المستعمرون أنهم سيطروا عليه وتمت تصفيته من الثوار استطاع قادة الثورة أن يعقدوا فيه أول مؤتمر لهم .

وأما عن الإعداد والتحضير لهذا المؤتمر فتقرر أن تتولى المنطقة الرابعة القيام بذلك ، بعد أن اسندت مهمة اختيار موقع الاجتماع وحراسته وأمنه إلى المنطقة الثالثة ، وعندها بدأت النواة القيادية في العاصمة الإعداد للمؤتمر خاصة بعد تفعيل عبان رمضان لاستراتيجيته

في ضم كل العناصر الوطنية للثورة الحريرية ،وعلى اثر اتصالات بينه بين

1 –يحي بوعزيز : المرجع السابق ،ص 157

العناصر القيادية للأحزاب والتنظيمات الوطنية استطاع عبان رمضان أن يدفع بالعناصر المركزية إلى الانضمام للثورة، فبعد خروجهم من السجن في ماي 1955 انضم هؤلاء للثورة ، وعلى رأسهم بن يوسف بن خدة ، وسعد دحلب ، وبذلك عزز عبان رمضان من موقعه بانضمام رفاقه من المركزيين ، وفي شهر أفريل 1956 استطاع عبان رمضان ضم قيادة حزب البيان وعلى رأسها فرحات

عباس وأحمد فرنسيس ، وعناصر جمعية العلماء وعلى رأسهم إبراهيم مزهودي ، وأحمد توفيق المدني والعربي التبسي (1).

كما تدعمت النواة القيادية في الجزائر العاصمة بالتحاق العربي بن مهيدي بالجزائر العاصمة في شهر ماي 1956 ، للمشاركة في تحضير مؤتمر الصومام ، وفي منتصف جوان 1956 عقد اجتماع لقادة الثورة بالجزائر العاصمة ضم :

عبان رمضان ، والعربي بن مهيدي ، وكريم بلقاسم وعمر أوعمران ، واتخذوا على إثره عدد من القرارات هي :

-تنظيم إضراب عام يوم 5 جويلية1956.

-عقد مؤتمر وطني قبل نهاية الصيف.

-الشروع في تحضير المؤتمر ، وتقاسم مهام التحضير على النحو التالي :

تولي بن مهيدي مهمة الاتصال بالمناطق الأخرى وإقناعها بالمشاركة في المؤتمر.

تولي عبان رمضان مهمة إعداد مشاريع الوثائق التي ستعرض على المؤتمر .

تولي كل من كريم وأوعمران مهمة اختيار المكان وضمان أمن المؤتمر (2).
وعندها استعان عبان رمضان في عملية إعداد وثائق المؤتمر بخدمات زملائه في حزب الشعب ، وعناصر الحزب الشيوعي الجزائري ، حيث قام بتشكيل لجنة لاعداد الوثائق التي ستعرض على المجتمعين في مؤتمر الصومام ، وقد أسهم في إعدادها:

1-عبد الرزاق شنوف (من الأعضاء البارزين في حزب الشعب)
2–عمار أوزقان (من الأعضاء البارزين في الحزب الشيوعي الجزائري)

1- عمار بوحوش :المرجع السابق، ص387
2- محمد عباس : ثوار عظماء ،المصدر نفسه، ص ص 123-124

3- محمد لبجاوي (من الأعضاء البارزين في الحزب الشيوعي الجزائري)
4-عبد المالك تمام (من الأعضاء البارزين في حزب الشعب)(1).

وبعد الانتهاء من تحضير وثائق المؤتمر توجه وفد الجزائر في شهر جوان 1956 نحو جبال جرجرة ، وكان يتكون من إطارات الجزائر ووهران بقيادة عمر أوعمران ، وسار الوفد الساعات الطويلة يقطع الشعاب ويخترق الأحراش والغابات أثناء الليل والنهار ويتسلل من خلال المراكز العسكرية للعدو المنتشرة على القمم وفي السفوح حيث تعرض إلى الكثير من المخاطر ولكن كتبت له النجاة (2)، على الرغم من سقوط عبان رمضان من على البغلة التي كانت تقله اثر كمين وقع فيه الوفد حيث فرت البغلة التي كانت محملة بمشاريع الوثائق المقترحة على المؤتمر وبالرتب العسكرية ووقعت بيد قوات الاحتلال في ضواحي بني منصور (3).
وفي تاغلاط التحقت المجموعة القادمة من الجزائر بمجموعة جرجرة ،وعلى رأسها كريم بلقاسم ومحمدي السعيد وعميروش،وهناك جرى بحث مشروع جدول أعمال المؤتمر، غير أن بعض المسؤولين لم يكونوا مرتاحين للمكان من الناحية الأمنية ، مما جعل عميروش ، يقترح الدخول في المناطق المحرمة، وكما كان متوقعا فكر العدو في عملية تمشيط واسعة النطاق فور وقوع البغلة والوثائق بين يديه، وفي تلك الأثناء كانت المجموعة تتقدم نحو الشرق ، إلى أن اجتازت وادي

الصومام لتحط الرحال بعض الوقت في قلعة بنى عباس وهو المكان المتفق عليه للإلتقاء سابقا(4).

وفي شهر جويلية انطلق وفد المنطقة الثانية بقيادة زيغود من غابات الميلية ولاية جيجل حاليا نحو المنطقة الثالثة ، وقد تعرض هذا الوفد إلى كمين حيث بقي بضعة أيام تحت الحصار ، ولكنه تمكن من الاشتباك مع العدو وأخذ سلاحه ،وتم التبرع به للمنطقة الثالثة لأن الاشتباك جرى فوق ترابها (5).

1- عمار بوحوش : المرجع السابق، ص 393
2- أحسن بومالي : المرجع السابق، ص 336
3 - محمد عباس : المصدر نفسه، ص 379
4 - المصدر نفسه، ص 380
5- علي كافي : المصدر السابق ،ص 101

وفي يوم السبت 11 أوت 1956 وعلى الساعة الحادية عشر ليلا دخل وفد الشمال القسنطيني بيتا متواضعا به ضوء باهت ، فوجد الوفد نفسه وجها لوجه مع كريم بلقاسم وعبان رمضان وابن مهيدي واستقبل كذلك من طرف عميروش وعمر أوعمران وضباط آخرين (1).

وعندها إلتحق وفد المنطقة الثانية بقلعة بنى حماد حيث أقيم حفل تذكاري أمام قبر الحاج محمد المقراني بطل انتفاضة 1871، وتلا المجاهدون ليلتها الأناشيد الوطنية التي أضفت على الجو هالة من الخشوع وشحنت الجموع بمزيد من الحماس الثوري (2).

وبعد أن تيقن المشاركون في المؤتمر أن العدو لم يتتبع خطاهم ، اجتازوا وادي الصومام مرة أخرى ولكن في اتجاه الغرب ، حيث استقر بهم المقام بدوار ايفري بلدية ايغزر أمقران ، وبعد استقرار الرأي على ايفري كلف عميروش حوالي 3000 جندي بالحراسة كما كلف بعض الأفواج أن تقوم بعمليات تضليلية بعيدا من المكان لصرف أنظار العدو عما يجرى في وادي الصومام(3).

وبهذا يمكن للدارس أن يسجل عدد من الممارسات الديمقراطية خلال عملية التحضير والإعداد لمؤتمر الصومام ، ومنها الاستشارات والمداولات الواسعة التي

جرت لاختيار المكان والعمل الجماعي في الإعداد لوثائق المؤتمر ونصوصه، والموافقة من طرف قادة الثورة على حضوره.

1- أحسن بومالي :المرجع السابق، ص 337

2- محمد عباس : المصدر السابق، ص380

3- المصدر نفسه،ص 380

ثانيا: مداولاته.

التأم شمل المؤتمر في قرية " ايفري" على الضفة الغربية لوادي الصومام وذلك يوم الثلاثاء 14 أوت 1956، وقد مثل الوفود المشاركة في المؤتمر ستة قادة وهم :

-العربي بن مهيدي : ممثل المنطقة الخامسة (وهران) ورئيس الجلسة

-عبان رمضان : ممثل جبهة التحرير الوطني كاتب المؤتمر

-عمر أوعمران : ممثل المنطقة الرابعة (الجزائر)

-كريم بلقاسم : ممثل المنطقة الثالثة (القبائل)

-يوسف زيغود : ممثل المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني)

-عبد الله بن طبال : نائب يوسف زيغود

و قد تغيب عن المؤتمر ممثل المنطقة الأولى الأوراس وممثل الولاية السادسة فيما بعد (سي شريف) ، المعروف باسم (علي ملاح) الذي تغيب بعذر بعد أن وجه تقريره إلى المؤتمر ، كما تغيب ممثلي الجبهة في الخارج (1).

و جرت الأشغال في شكل جلسات عمل وحلقات دراسية ، ففي جلسات العمل قدم قادة كل منطقة عروض ضافية ، عما جرى ويجري فيها على المستويين السياسي والعسكري ،وأما الحلقات الدراسية فكانت عبارة عن محاضرات متبوعة بمناقشات

تتعلق بوضعية الثورة وآفاقها على صعيد العمل السياسي والعسكري والدبلوماسي (2)،وكانت البداية بعرض جدول الأعمال المتضمن النقاط الآتية :

1-شرح الأسباب التي دعت إلى الاجتماع وموضوع الاجتماع.

2-تقديم التقارير.

أ-تقرير نظامي : عن كيفية التقسيم والهيكل العام للجيش ، ومراكز القيادة .

ب-تقرير عسكري : عدد المناضلين والمجاهدين ، والوحدات ونظام تركيبها والأسلحة.

جـ-تقرير سياسي : عن معنويات المجاهدين والشعب .

3-القاعدة السياسية والنشرات المقررة.

1-أحسن بومالي:المرجع السابق ،ص 338

2-محمد عباس : ثوار عظماء، المصدر السابق ،ص374

4-التوحيد.

أ-توحيد النظام وتقسيم المناطق : وتعيين مراكز القيادات المحلية وإجراء التغييرات على القيادات .

ب-توحيد عسكري : في الوحدات ، والرتب العسكرية ، والنياشين والأوسمة وفي المرتبات والمنح العائلية.

جـ-توحيد إداري : مجالس الشعب.

5-جبهة التحرير الوطني : المذهب والقانون الأساسي ، والنظام الداخلي ، الهيئات المسيرة : مجلس الثورة ، لجنة التنسيق والتنفيذ.

6-جيش التحرير الوطني : الألفاظ المستعملة " المجاهد ، المسبل ، الفدائي" المرحلة الحاضرة وتوسيع الهجومات ، الإكثار من العمليات .

7-العلاقة بين جبهة التحرير وجيش التحرير ، العلاقة بين الداخل والخارج ، وخصوصا بين تونس والمغرب وفرنسا.

8-العتاد.

9-نظام العمل : عسكريا وسياسيا ، ووسائله المادية ، إيقاف القتال المفاوضات ، هيئة الأمم المتحدة ، والحكومة المؤقتة.

10-مواضيع مختلفة : الأوراس ، القبائل وما عداها(1).

وبعد الانتهاء من عرض جدول الأعمال تكفل كل من بن مهيدي وعبان بشرح الأسباب التي دعت إلى الاجتماع ، ثم تليت تقارير المناطق حيث قدمت المنطقة الثانية ، تقريرا مكتوبا قرأه زيغود يوسف ، و أكد فيه أن عدد المجاهدين في المنطقة هو 1669 مجاهد بالإضافة إلى 5000 مسبل ، وأن معنويات الشعب والمجاهدين مفرحة ، ولاحظ التقرير التجاوز الحاصل في الحدود مع تونس حيث أصبحت هذه الجهة تحت مراقبة الأوراس بينما كان المفروض أن تكون الجبهة الممتدة من سوق أهراس إلى القالة تابعة للشمال القسنطيني(2)، وبهذا وضع التقرير هذا الخلاف بين أيدي قادة الثورة لبحثه و إيجاد حلا له.

1-أزغيدي محمد لحسن: المرجع السابق، ص ص 121-122

2-أحمد توفيق المدني : المصدر السابق، ص247

ثم عرض كريم بلقاسم تقريرا شفهيا عن المنطقة الثالثة حيث قدر عدد المجاهدين ب 3100 مجاهد وعدد المسبلين ب 7470 ،وأن معنويات المجاهدين قوية كما عرض التنظيم العسكري السائد في المنطقة الثالثة، والذي يقوم على الفوح الذي يقوده عريف ويتركب من عشرة إلى عشرين جنديا والفرقة التي تتكون من ثلاثة أفواج يقودها مساعد(1).

ثم قرأ عمر أوعمران تقرير المنطقة الرابعة حيث أكد أن عدد المجاهدين يعادل ألف مجاهد وعدد المسيلين يقدر بألفي مسبل ، بالإضافة إلى عرضه لكمية السلاح والمبالغ المالية.

وبعدها قدم بن مهيدي تقرير شفهي حول المنطقة الخامسة أكد فيه أن عدد المجاهدين في أول أكتوبر 1955 بلغ 500 مجاهد وعدد المسبلين 500 ، وأن معنويات المجاهدين والشعب قوية جدا.

ثم قدم أعمران تقرير شفهي عن المنطقة السادسة ، عوض قائدها سي الشريف حيث أوضح أنها تضم 300 مجاهد ومائة مسبل ، رغم أنها حديثة التكوين (2).

وبعد أن تليت التقارير بدأ المؤتمر في دراسة مختلف القضايا الأخرى التي وردت في جدول الأعمال ،ثم شكلت لجان عمل لاقتراح الحلول للمشاكل التي كانت

تعترض سير الثورة ، حيث توزعت هذه اللجان على القرى المجاورة وواصلت عملها حتى النهاية ، كما ساعد الجو الأمن الذي وفرته المنطقة الثالثة للمؤتمرين على أيجاد الحلول المناسبة لما اعترضهم من مشاكل ، بالإضافة إلى وضع الخطة اللازمة للمرحلة المقبلة والتأسيس لميثاق جديد يضبط استراتيجية الثورة وأهدافها.

ومما يمكن أن يسجله الباحث حول مداولات مؤتمر الصومام هو اختلاف أراء قيادة الولاية الثانية مع النواة القيادية القادمة من الجزائر التي أشرفت على إعداد وثائق المؤتمر فقد تناول على كافي بالنقد في مذكراته القرار الصادر عن المؤتمر الذي يعطي الأولوية للسياسي عن العسكري ، حيث أكد أنه تسبب في إحداث شرخ كبير وأليم في صفوف الثورة وأدى إلى تصدع الجبهة الثورية العسكرية في الداخل

1- المصدر نفسه، ص 234

2- المصدر نفسه، ص ص 235-236

(1)، كما انتقد بشدة عملية ضم العناصر السياسية للتيارات الوطنية في الهياكل القيادية لجبهة التحرير ، غير أن النواة القيادية للثورة أصرت على مبدأ أولوية السياسي على العسكري حيث جاء في جريدة المجاهد أن هذا المبدأ هو مبدأ عالمي معترف به من طرف كل الدول والثورات ،وأنه يؤكد الهدف السياسي للثورة وهو الاستقلال الوطني (2)،وفي نفس الاتجاه كان موقف بن طوبال الذي شارك في مداولات المؤتمر ، حيث جاء في شهادة أدلى بها في اجتماع العقداء العشرة الذي عقد عام 1959أنه كان من المعارضين لتوسيع الجبهة حيث كان يفضل بقاء مقاليد الأمور بين أيدي الثوار من قدماء المنظمة الخاصة (3).

كما أكد عمار بن عودة أن التحفظ امتد كذلك إلى مبدأ "العلمانية "حيث لا يمكن رفع راية الجهاد والعلمانية معا (4).

ومن هنا يمكن القول أن خلافات في الرأي قد وقعت وأن الأمر حسم في الأخير بالانتخاب وقبول الأقلية لرأي الأغلبية (5)،حيث نلاحظ أن المجموعة القادمة من العاصمة كانت متجانسة حول المواقف وتملك الأغلبية العددية لتمرير تصوراتها .

وفي اليوم الأخير من الأشغال صادق أعضاء المؤتمر في قرية ايفري على الوثيقة السياسية للمؤتمر ، ثم عقدوا اجتماعا مع كبار ضباط الولاية الثالثة حيث قدموا لهم

عرضا عن سير المؤتمر والنتائج التي خرج بها ،كما تم شكر هؤلاء الضباط على حسن التنظيم والجو الآمن المريح أثناء انعقاد المؤتمر (6).

كما وجهت لاحقا انتقادات من قبل الوفد الخارجي للتمثيل في المؤتمر فقد جاء في رسالة وجهها بن بلة إلى النواة القيادية في الداخل بعد إعلامه بنتائج المؤتمر ما يأتي(7) : " لا الاخوة من وهران ولا من قسنطينة ، ولا حتى من شمال قسنطينة

1-علي كافي :المصدر السابق، ص104

2- El moudjahid :20 août 1956- 20 aout1957,n° 9 Alger :20 août1957 p101

3-محمد عباس :**فرسان ...الحرية** (شهادات تاريخية)،دار هومة ،الجزائر 2003، ص101

4-محمد عباس :ثوار عظماء، المصدر السابق ،ص221

5-محمد عباس :المصدر نفسه،ص381

6-عمار قليل:**ملحمة الجزائر الجديدة** ،ج1،الطبعة الأولى ،دار البعث قسنطينة،الجزائر1991ص391

7 - mabrouk belhocine op cit ,p53

وبالخصوص سوق أهراس ،ولا من الخارج قد اشتركوا في إعداد هذا العمل الرئيسي ..." ،وبهذا أراد بن بلة أن ينقص من شرعية المؤتمر، في ظل غياب عدة جهات من الوطن ، ولكن عدد من المجاهدين والدارسين للثورة التحريرية يرون أن هذا النقد في غير محله، وأنه لا يعبر عن حقيقة الوضع، حيث يفسر مبروك بلحسين أحد المستشارين في قيادة الثورة أن غياب ممثلين عن منطقة وهران واقتصار الحضور على قائدها، يعود إلى كون العربي بن مهيدي رفض أن يغامر بنائه محمد بوالصوف إثر استشهاد نائبه السابق رمضان بن عبد المالك ،وأن المنطقة الأولى الأوراس قد تغيبت بسبب استشهاد قائدها مصطفي بن بوالعيد في مارس 1956 ، ونائبه شيهاني بشير ، وأن عبان رمضان قد حاول الاتصال بالولاية عن طريق سعد دحلب ولكن زيغود يوسف أخبره باستشهاد مصطفي بن بوالعيد ، ولهذا فإن عدم حضور الأوراس لا يعود إلى عدم دعوتها من قبل النواة القيادية في العاصمة بل إلى ظروفها الخاصة ، وأما منطقة سوق أهراس فلا يحق لها حضور الاجتماع لأنها جزء من المنطقة الثانية (1).

وأما عن عدم حضور الوفد الخارجي الذي بقي بحسب بن بلة ينتظر الدخول 8أيام في روما و15 يوم في طرابلس فيعود إلى عدم تمكن ممثلين عن القيادة الداخلية والخارجية من الالتقاء في روما لتعريف الوفد الخارجي بتاريخ ومكان المؤتمر ،

ويتسأل مبروك بلحسين في كتابه المراسلات بين الجزائر والقاهرة إلى من يعود الخطأ في عدم انعقاد هذا الاجتماع ؟ ثم يشكك في إرادة الوفد الخارجي في الدخول إلى الجزائر (2) .

ويسجل أغلب الدارسين أن عناصر الوفد الخارجي كان عليها بدل المزيد من الجهد للالتحاق بالداخل، وأن الحدود خلال الفترة ما بين شهري أوت 1956 و1954 كانت مفتوحة وقابلة للاختراق خاصة وأن قادة الثورة قد عبروها عدة مرات ، فقد قام العربي بن مهيدي بالدخول والخروج إلى الجزائر مرتين ، وبل وتم عبور الحدود في أوقات لاحقة

---

1 -ibid p55
2 -ibid pp 55-56

لهذا التاريخ حيث عبر قادة الولايات الحدود عام 1957 وخرجوا ودخلوا دون مشاكل كبيرة(1) .

وبهذا فإن التمثيل في المؤتمر كان واسعا حيث حضرته أغلب ولايات الثورة ، وأن الظروف هي التي منعت الولاية الأولى من الحضور، وأن الوفد الخارجي تقاعس في التوجه إلى الداخل لحضور المؤتمر.

ومن خلال دراسة مداولات المؤتمر يمكننا الوقوف على عدد من التطبيقات الديمقراطية منها على الخصوص وجود تمثيل بالأغلبية للأعضاء المشاركين في المؤتمر بالنسبة للمناطق الخمسة التي أسستها القيادة الأولى للثورة ، وأن المناقشات والمداولات التي كانت خلال جلسات المؤتمر تمت بكل حرية حيث عرض كل مسؤول منطقة تقريره ،ثم أسهم في النقاش واتخاذ القرارات وأن القرارات الصادرة عن المؤتمر تمت المصادقة عليها بالأغلبية بشهادة العقيد أوعمران حيث ورد عنه(2) : " رغم حدة المناقشة والجدل الساخن إلا أن الموقف حسم بالانتخاب وقبول الأقلية لرأي الأغلبية ".

1-Mohamed teguia ,op cit,p 303

2- محمد عباس: ثوار عظماء ،المصدر السابق ، ص 381

ثالث :نتائج المؤتمر :

بعد أن تليت تقارير المناطق ، درس المؤتمر مختلف القضايا المعروضة عليه ، وناقشها ثم خرج بجملة من القرارات المهمة ، والتي تناولت مختلف الجوانب التنظيمية والعسكرية والسياسية وهي :

1-التنظيم الإقليمي :

قرر المؤتمر تقسيم البلاد إلى ستة مناطق واستبدال لفظ المنطقة بالولاية (*) وتقسيم الولاية إلى مناطق ، و المناطق إلى نواحي و الناحية إلى قسمات (1).

وأما مراكز القيادة فتخضع لمبدأ الإدارة الجماعية ، وتتكون من القائد وله صفتان عسكرية وسياسية ، وهو يمثل السلطة المركزية لجبهة التحرير الوطني، ويحيط به ثلاث نواب من الضباط يعتنون بالفروع التالية : الفرع العسكري ، الفرع السياسي وفرع الاستعلامات والاتصال ، وتوجد مراكز قيادة لكل من الولاية والمنطقة والناحية والقسم (2).

2- القرارات العسكرية :

تناولت التوحيد العسكري والرتب العسكرية والمرتبات والمنح العائلية

أ- التوحيد العسكري : وتم فيه تقسيم جيش التحرير الوطني على النحو التالي(3) :

الفوج : يتركب من أحد عشر جنديا من بينهم عريف واحد ، وجنديان أولان ونصف الفوج يشتمل على خمسة جنود ، من بينهم جندي أول.

الفرقة : تتركب من خمسة وثلاثين رجلا ، ثلاثة أفواج مع رئيس الفرقة ونائبه.

الكتيبة :تشتمل على 110 من الرجال ثلاث فرق ، مع خمس إطارات .

الفيلق : يشتمل على 350 رجلا : ثلاث كتائب مع عشرين إطار.

ب-الرتب العسكرية :

(*)الولايات الستة هي : الأولى الأوراس النمامشة، الثانية الشمال القسنطيني، الثالثة القبائل، الرابعة الجزائر، الخامسة وهران، السادسة الصحراء، ينظر أحمد توفيق المدني:المصدر السابق، ص237

1- أزغيدي محمد لحسن : المرجع السابق، ص 124

2- المرجع نفسه ، ص124

3-أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص238

أقر المؤتمر الرتب العسكرية التي كانت مستعملة في منطقة القبائل وهي(1):

-الجندي الأول(كابران) وشعارها على شكل ثمانية أحمر اللون ، يوضع على الذراع الأيمن.

-العريف(سارجان) أثنان على شكل 8 أحمران (*).

-العريف الأول : (سارجان شاف) ثلاث 8 أحمر.

-المساعد : (أجودان) شعار رتبته على شكل 7، تحته خط أبيض .

-ملازم : شعار رتبته نجمة بيضاء.

-ملازم ثان :(سوليوطنان) نجمة حمراء.

-ضابط أول :(اليوطنان) نجمة حمراء ونجمة بيضاء.

-ضابط ثاني :(كبتان) نجمتان حمروان.

-صاغ أول :(كومندان) نجمتان حمروان ونجمة بيضاء.

-صاغ ثاني : (كولونيل) ثلاث نجوم حمر.

رتبة الجنرال لا توجد إلا بعد أن تحرر البلاد.

وحددت كذلك الرتب العسكرية لقادة الولايات والمناطق والنواحي والأقسام على النحو التالي (2):

-قائد الولاية : يكون برتبة كولونيل أي صاغ ثاني ونوابه الثلاثة يكونون برتبة صاغ أول.

-قائد المنطقة : يكون برتبة ضابط ثاني ، ونوابه الثلاثة برتبة ضابط أول

-قائد الناحية : يكون برتبة ملازم ثاني ، ونوابه الثلاثة برتبة ملازم

-قائد القسم :يكون برتبة مساعد ونوابه الثلاثة برتبة العريف الأول

جـ- المرتبات والمنح العائلية :

كل مجاهد يقبض مرتبا حسب السلم الأتي (3) :

1- المصدر نفسه، ص238

(*)-على صورة 8 بالشكل الهندي القديم (8)

2- المصدر نفسه، ص 238

3- المصدر نفسه ،ص240

-الجندي	1000	فرنك في الشهر
-الجندي الأول	1200	
-العريف	1500	
-العريف الأول	1800	
-المساعد	2000	
-الملازم	2500	
-الملازم الثاني	3000	
-الضابط الأول	3500	
-الضابط الثاني	4000	
-الصاغ الأول	4500	
-الصاغ الثاني	5000	

-الممرضون والممرضات 1500 فرنك شهريا يعادل مرتب العريف

الأطباء المساعدون	2500	//	يعادل مرتب الملازم
الأطباء	3500	//	يعادل الضابط الأول

وأما ما يحتاجه الجندي من غذاء أو لباس يتكلف به الجيش ما عدا شؤون النظافة من صابون وغيرها فإن المجاهد هو الذي يتكلف بشرائها(1).

المنح العائلية :

كل مجاهد وراءه عائلة مطالب بالإنفاق عليها ، تعطي له منحة شهرية كما يعطى المسبلون إعانة على نفس القاعدة التي يعان عليها المجاهدون إذا عملوا لمدة ثلاثين يوم ، والأسرى وعائلات الشهداء تعطي لهم الإعانات التي تمنح للمجاهد ، وتعطى كذلك لسكان القرى والمدن (2).

وأقر المؤتمر كذلك الألفاظ المستعملة في صفوف جيش التحرير الوطني وهي (3):

المجاهد : هو جندي جيش التحرير الوطني.

1- أزغيدي محمد لحسن: المرجع السابق، ص 266

2-المرجع نفسه، ص 266

3-أحمد توفيق المدني :المصدر السابق، ص 244

المسبل : هو المشارك في العمل.

الفدائي : هو عضو الجماعة المكلفة بالهجومات على المراكز في المدن .

3- القرارات السياسية : خرج المؤتمر بجملة من القرارات أهمها :

أ- تأسيس المجلس الوطني للثورة : ويتركب من34 عضوا منهم17 دائمون و17 مساعدون(*).

ب- لجنة التنسيق والتنفيذ :

وتتركب من بن يوسف بن خدة ، عبان رمضان ، العربي بن مهيدي ، كريم بلقاسم ، سعد دحلب(1).

جــ-الكوميسارات السياسيون :

ومن مهامهم الأساسية هي :

1-تنظيم وتثيقف الشعب

2-الدعاية والأخبار والتوجيه

3-الحرب النفسية والعلاقة مع الشعب والعناية بالأقلية الأوروبية ومساجين الحرب ، وللكوميسارات السياسيون الحق في إعطاء آرائهم في جميع برامج الأعمال العسكرية ، لجيش التحرير الوطني(2).

د- المجالس الشعبية : وتتشكل بواسطة الانتخابات ، وتنظر في القضايا العدلية والاسلامية ، والمالية ، والاقتصادية ، والشرطة(3).

هـ- العلاقة بين الداخل والخارج : قرر المؤتمر إعطاء الأولوية للداخل على الخارج مع مراعاة مبدأ التشارك في الإدارة.

و- العلاقة بين الجبهة والجيش : قرر المؤتمر إعطاء الأولوية للسياسي على العسكري .

ز- المحاكم : قرر المؤتمر تشكيل محاكم ، لتحاكم المدنيين والعسكريين وأعطى

(*)-ينظر قائمة أعضاء المجلس ،الفصل الثالث ،ص ص147 -148

1-المصدر نفسه ،ص ص 242-243

2-المصدر نفسه:ص 241

3- أزغيدي محمد لحسن:المرجع السابق ، ص124

الحق للمتهم في اختيار من يدافع عنه(1).

إن الدارس لقرارات مؤتمر الصومام يمكنه أن يسجل التأكيد على عدد من المبادئ والقيم الديمقراطية فيها ،ومنها اعتماد مبدأ الإدارة الجماعية في مراكز القيادة في مختلف المستويات سواء في الولاية أو الناحية أو المنطقة أو القسمة،وكذلك تأسيس هياكل ديمقراطية لقيادة الثورة، وهي المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ وهي المؤسسات القيادية التي يجب أن تعمل كذلك وفق مبدأ القيادة الجماعية ،وتأخذ بمبدأ التشاور،ورأى الأغلبية عند اتخاذ القرارات ،كما نصت على تأسيس مجالس شعبية بواسطة الانتخابات وهو تأكيد واضح على الطبيعة الديمقراطية لها ، وأما المحاكم التي نصت على تأسيسها فيجب أن تعطي للمتهم الحق في اختيار من يدافع عنه،مما يمكنه من الدفاع عن نفسه بكل حرية وديمقراطية .

وخرج المؤتمر كذلك بميثاق الصومام الذي عالج القضايا الجزائرية في حاضرها ومستقبلها وشكل خلاصة الفكر السياسي لقادة الثورة الجزائرية ،حيث أمكننا الوقوف فيه على عدد من القيم الديمقراطية والتي يمكن أن نوجزها فيما يأتي :

- جيش التحرير الوطني :يؤكد الميثاق أن جيش التحرير يتمتع بحب الشعب وتضامنه وأنه محل إجماع وطني حيث جاء فيه(2) :

"إن الجيش ليتمتع بحب الشعب الجزائري وتضامنه الفعال المعنوي والمادي ،

وأن ذخائر جيش التحرير من الرجال وافرة لا تنفذ ،وكثيرا ما يضطر إلى رفض تجنيد الجزائريين من الحواضر ومن البوادي وهم ينتظرون بفارغ الصبر أن يتاح لهم إحراز الشرف بالجندية في جيشهم ...وقد مكن نشاط جيش التحرير الوطني من تكوين اتحاد روحي وسياسي بين جميع الجزائريين، فحصل ذلك الإجماع الوطني الذي يغذي الكفاح المسلح ويجعل انتصار الحرية حتما لابد منه".

وبهذا تمتع جيش التحرير الوطني بقاعدة شعبية واسعة مما يؤكد على طبيعته الديمقراطية، كما أنه يهدف إلى تحقيق الحرية التي تمثل إحدى أهم القيم الديمقراطية.

1-أحمد توفيق المدني:المصدر السابق، ص ص244-246

2-المصدر نفسه ،ص 248

- جبهة التحرير الوطني:يؤكد الميثاق أنها أصبحت هي المنظمة الوطنية الحقيقة الوحيدة ، ونفوذها في عامة القطر الجزائري ، وقد حققت تفوقها على سائر الأحزاب السياسية نتيجة توفرها على الشروط الآتية :

1-منع النفوذ الشخصي واقرار مبدأ الإدارة الجماعية.

2-المذهب الواضح : الاستقلال الوطني بتدمير الحكم الاستعماري.

3-اتحاد الشعب : حيث تحقق في الكفاح ضد العدو المشترك بدون تحيز أو تعصب وأن تحرير الجزائر سيكون هو عمل جميع الجزائريين لا عمل جزء فقط من الشعب الجزائري مهما كان هذا الجزء كبيرا.

4-الاستنكار النهائي لتقديس الشخصية والكفاح العلني ضد المغامرين والوشاة وخدام الإدارة والشرطة وعيونهم (1) .

يمكننا التأكيد هنا أن الشروط التي مكنت جبهة التحرير الوطني من أن تصبح منظمة يمتد نفوذها إلى كافة أرجاء الجزائر،وأن تتفوق على باقي الأحزاب السياسية خلال فترة وجيزة هي شروط ديمقراطية، حيث استنكرت تقديس الشخصية الذي كثيرا ما ينزلق بأصحابها إلى الديكتاتورية وإلغاء الإرادة الشعبية ،وأقرت مبدأ الإدارة الجماعية الذي يتوافق مع الديمقراطية حيث يكون القرار تعبيرا عن إرادة الأغلبية ،كما أكدت على أن تحرير الجزائر هو عمل كل الجزائريين تأكيدا على الطبيعة الشعبية للثورة التحريرية .

-الثورة المنظمة : يبرز الميثاق أن الكفاح الوطني يهدف إلى تدمير حكم الاستعمار الفوضوي وأنه ليس بجهاد ديني ، وأن الثورة هي سير إلى الأمام في الاتجاه التاريخي للإنسانية ، وليست برجوع إلى النظام الإقطاعي وأنها كفاح في سبيل نهضة دولة جزائرية في شكل جمهورية ديمقراطية اجتماعية (2).

وهو ما يؤكد على أن ميثاق الصومام يهدف إلى تأسيس دولة تعتمد المبادئ والقيم الديمقراطية.

1- أحمد توفيق المدني :المصدر نفسه ، ص249

2-المصدر نفسه ، ص249

-التفاف الفئات المهنية والشعبية حول الثورة من فلاحين وعمال وشباب ومثقفين وأصحاب حرف ونساء:حيث يدعوها الميثاق إلى مد الثورة التحريرية بالطاقات والكفاءات والمشاركة في هدم النظام الاستعماري،فقد أكد الميثاق أن النسبة القوية التي يشارك بها الفلاحون والخماسون والعمال الزراعيون في صفوف جيش التحرير الوطني سواء كمجاهدين أو مسبلين لذو دلالة بالغة على الصفة الشعبية التي تتصف بها الثورة الجزائرية (1)، كما يدعو الميثاق إلى مساهمة أقوى لطبقة العمال في الثورة حتى يكون لها أثر هام في تطور الثورة السريع، وفي قوتها ونجاحها النهائي (2)، وأما عن الشباب والمثقفين وأصحاب الحرف والنساء فيبين الميثاق أن الشباب يمشي وراء المنظمة الثورية التي ستوصله إلى الحرية التي يصبو إليها،كما أن عودة المثقفين وأصحاب الحرف إلى حظيرة الوطن الجزائري وتشكل وعيهم الوطني يدل دلالة واضحة على سلامة التوجه السياسي للثورة

وصحته(3)،كما يحيي الميثاق بإعجاب وتقدير مشاركة الفتيات والنساء والزوجات والأمهات في الكفاح المقدس في سبيل تحرير الوطن حيث جاء فيه (4):

" وأننا لنحي بإعجاب وتقدير ذلك المثل الباهر الذي تضربه في الشجاعة الثورية الفتيات والنساء ، الزوجات والأمهات ، ذلك المثل الذي تضربه جميع اخوتنا المجاهدات اللائى يشاركن بنشاط كبير –وبالسلاح أحيانا – في الكفاح المقدس في سبيل تحرير الوطني ".

و يؤكد على ضرورة تنظيم كفاح المرأة بطرق خاصة مناسبة لعادات البلاد وتقاليدها الخاصة.

من خلال هذا الاهتمام بمختلف الفئات الشعبية والمهنية في ميثاق الصومام يتضح الأساس الديمقراطي الذي يقوم عليه الكفاح التحرري في الجزائر حيث تقوم الاستراتيجية التي أسس لها المؤتمر على إشراك كل الجزائريين في هدم النظام الاستعماري ،ذلك أن الديمقراطية تمكن كل الفئات الاجتماعية والمهنية من التعبير

1-المصدر نفسه ،ص256

2-المصدر نفسه،ص257

3-المصدر نفسه،ص259

4-المصدر نفسه،ص260

عن آمالها وطموحاتها في مختلف الهياكل والأجهزة، فتكون بذلك السيادة للشعب الذي يقرر مصيره بنفسه .

وبهذا فقد مكن مؤتمر الصومام الثورة التحريرية من مؤسسات ديمقراطية أسهمت بقوة في العمل السياسي والعسكري الذي قاد الجزائر إلى الحرية والاستقلال.

وعليه نستخلص أن قرار تفجير الثورة التحريرية الصادر عن مجموعة "22" قد تم بطريقة ديمقراطية إثر سلسلة المشاورات التي تمت بين قدماء المنظمة السرية وأن العمل داخل لجنة الستة "6" تميز بسيادة روح المساواة،واعتماد مبدأ الأغلبية عند اتخاذ القرارات الخاصة بتفجير الثورة .كما أكد بيان أول نوفمبر 1954 الذي أعلن اندلاع الثورة التحريرية على البعد الديمقراطي للتنظيم الثوري الذي سيقود الكفاح المسلح ،ذلك أن جبهة التحرير الوطني مفتوحة لجميع الجزائريين من كل الفئات الاجتماعية ،وأوضح البيان أن هدف الثورة هو الاستقلال الوطني بواسطة

تأسيس جمهورية جزائرية ديمقراطية اجتماعية ضمن إطار المبادئ الاسلامية .
وأما مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 الذي عقد في ظل حضور أغلب المناطق الممثلة للثورة ، والذي اتخدت قراراته بالأغلبية ، فقد شكل مؤسسات ديمقراطية للثورة التحريرية، وأقر مبدأ القيادة الجماعية كأسلوب لادارةهذه المؤسسات الثورية .كما أكد ميثاق الصومام على اشراك كل الفئات الاجتماعية في هدم النظام الاستعماري ،وإقامة دولة ديمقراطية اجتماعية .

بعد أن تعرفنا في الفصل الثاني على الملامح الأولى للديمقراطية في مجموعة"22" ولجنة "6" ،ثم استخلصنا القيم الديمقراطية الواردة في بيان أول نوفمبر 1954 ومؤتمر الصومام 20أوت 1956،ننتقل لنتعرف في هذا الفصل على القيم الديمقراطية في أجهزة الثورة ،حيث سنعمل على استخراج وملاحظة التطبيقات الديمقراطية في المجالس الشعبية ،ثم في الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني وبعدها في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ،وأخيرا في لجنة التنسيق والتنفيذ والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية .

المبحث الأول : القيم الديمقراطية في المجالس الشعبية.

تعد المجالس الشعبية الخلية الأساسية للتنظيم القاعدي للثورة التحريرية، ويرجع تأسيسها إلى الفترة التي أعقبت هجومات 20 أوث 1955 ،حيث دفعت النتائج الإيجابية لهذه الهجومات إثر التفاف الجماهير الشعبية حول الثورة بقائد المنطقة الثانية زيغود يوسف إلى التفكير في أطر جديدة يتم بواسطتها هيكلة الشعب والاعتناء بشؤونه بعيدا عن الهياكل الاستعمارية ، خاصة وأنه أعطى أوامره الصارمة إلى جميع أعضاء المجالس البلدية(*) من الجزائريين بأن يستقيلوا من الإدارة الاستعمارية الفرنسية وإلا واجهوا حكم الإعدام ، ولما كانت التلبية جماعية قرر مجلس الولاية بعد مداولات في الموضوع إنشاء المجالس الشعبية(1).

وعليه فقد كانت المبادرة في تأسيس المجالس الشعبية للولاية الثانية ، ثم أقرها مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 بهدف تعميمها على كافة التراب الوطني حيث جاء في الجزء الخاص بالقرارات السياسية (2):

"المجالس الشعبية : وتتشكل بواسطة الانتخابات ، وتنظر في القضايا العدلية والإسلامية ، والمالية ، والاقتصادية والشرطة ".

وبهذا وضح القرار المؤسس لهذه المجالس طريقة تشكيلها التي يجب أن تكون بواسطة الانتخابات ، ودورها التي يجب أن يتركز على الشؤون العدلية من قضاء وشؤون مدنية ، وعلى الاهتمام بالمرافق الإسلامية ، وإدارة الشؤون المالية ، والاقتصادية ، والإشراف على الأمن والشرطة.

و تشكلت هذه المجالس الشعبية من خمسة أعضاء هم :

1-رئيس المجلس ويتولى تنسيق أعمال زملائه.

2-عضو مكلف بالشؤون المدنية.

3 –عضو مكلف بالمسائل الثقافية والعدلية.

(*)-المقصود بها المجالس التي شكلتها الإدارة الاستعمارية في الجزائر.

1-على كافي : المصدر السابق، ص 155

2-ازغيدي محمد لحسن : المرجع السابق، ص 124

4-عضو مسؤول عن الشؤون المالية والاقتصادية.

5-عضو مسؤول عن حفظ الأمن (1).

وقد كان هدف قادة الثورة من تأسيس هذه المجالس هو تدريب الشعب على إدارة شؤونه بنفسه دون تدخل من قيادة الجيش حتى يشعر بأنه جزء من الثورة،وكذلك للقضاء على سلبيات النعرات الطائفية التي كانت سائدة في الريف الجزائري (2)، كما كان تأسيسها يهدف إلى الجمع بين المعركة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمعركة الحربية باعتبارهما معركتين لا يمكن أن تستغني إحداهما عن الأخرى (3).

وأما عن طريقة انتخاب هذه المجالس فقد كانت تتم على الشكل الأتي:

يجمع المفوض السياسي (*) جميع رجال القرية أو المشتى من سن 18 فما فوق ، ويعرض عليهم قائمة الأعضاء الخمسة الذين تم اختيارهم بعناية من بين الذين راضوا بالثورة واشتهروا بالثقة والأمان لدى الجميع ولهم القدرة على تحمل المسؤوليات التي ستوضع على عاتقهم ثم يجرى انتخابهم بالهتاف الجماعي ، فإن ظهرت معارضة ، يجب إجراء تصويت سري (4).

ونسجل هنا بعض الاختلاف في إجراءات الانتخاب فحسب شهادة المجاهد محمد هدام من الولاية الثانية بمنطقة القل فإن المجاهدين عند وصولهم إلى الدشرة أو المشتة يجمعون الناس وبعد أدائهم للقسم على المصحف،يطلب منهم تعيين مسؤول المجلس ومعه أربعة أعضاء ، وفي المناطق التي بها مناضلون قدماء من حزب الشعب يتم اختيارهم لعضوية هذه المجالس ، وفي المناطق التي لا يوجد بها

1- يحي بوعزيز:المرجع السابق ،ص170

2 - على كافي : المصدر السابق، ص 156

3- مسعود فلوسي : مذكرات الرائد مصطفي مراردة " ابن النوي"... ،دار الهدى عين مليلة الجزائر 2003 ص 239

(*)- المفوض السياسي :هو المسؤول السياسي في القسمة التي يتبعها المجلس ،ومن مهامه تأسيس المجالس الشعبية والإشراف عليها ومراقبتها وتقديم التقارير عنها.ويوجد هذا المنصب كذلك في لجان الولاية والناحية والمنطقة.ينظر علي كافي :المصدر السابق ،ص112

4- يحي بوعزيز : المرجع السابق ، ص 170

مناضلون يطلب من السكان اختيار من يرونه أهل لعضوية هذه المجالس ، وكذلك من يثقون فيهم (1).

وبهذا تشكلت المجالس الشعبية عن طريق الانتخابات الديمقراطية من طرف سكان القرى والدواوير والمشاتي (2)، ولكن الإجراءات القمعية التي طبقتها السلطات الاستعمارية منذ سنة 1957، وخاصة تجميع الشعب في المحتشدات أدت إلى تقلص العمل بطريقة الانتخاب ،وتم اللجوء إلى عملية التعيين في صفوف المجاهدين ، وفي هذا الشأن يذكر الرائد مصطفي مراردة " ابن النوي"(*) أن الإقبال على هذه المجالس كان كبيرا في البداية ، ولكنه تراجع إثر اعتقال مسؤوليها من قبل السلطات الاستعمارية بعد اكتشافها حيث صار من الصعب إيجاد شخص يقبل بمسؤولية هذه المجالس إلا بعد جهد جهيد(3).

وأما في داخل المحتشدات فقد تعامل المجاهدون مع بعض المناضلين الذين عملوا لصالح الثورة حيث جمعوا الاشتراكات والتموين والأخبار.

وفيما يتعلق بالمهام التي تقوم بها المجالس الشعبية المنتخبة فهي كما يأتي :

1- السهر على الأمن بواسطة الشرطة أو الدرك.

2- السهر على رفع معنويات المواطنين بمختلف الوسائل منها عقد الاجتماعات من حين لأخر ، تبليغ عمليات وأوامر الجبهة ، توزيع المناشير والجرائد.

3- رعاية أسر المجاهدين والشهداء والمعتقلين والمنكوبين.

4- جمع الاشتراكات والتبرعات والزكاة وصرفها في الأوجه المبينة سابقا.

5- فصل الخصومات التي قد تنشب بين المواطنين بواسطة العضو المكلف بالقضاء والذي هو في العادة يكون فقيه وإمام القرية.

6- تنظيم التعليم الابتدائي وتعيين المعلمين.

1- شهادة المجاهد محمد هدام من الولاية الثانية عمل بمنطقة القل، سجلت الشهادة يوم 2005/12/13بقاعة عيسات ايدير سكيكدة .

2- أحسن بومالي: المرجع السابق، ص 348

(*)-قائد بالنيابة للولاية الأولى التاريخية "الاوراس النمامشة من أفريل 1959-إلى أفريل 1960 .

3- مسعود فلوسي :المصدر السابق، ص ص69-70

7- تنظيم التموين ومحاربة الاحتكار.

8- تنظيم التعاون " التويزة" زمن الحرث والبذر والحصاد.

9- ترتيب الحالة المدنية للموطنين.

10- التصدي لدعاية العدو.

11- تنظيم الحراسة وإيجاد مراكز الاتصال على مختلف الطرق التي يسلكها المجاهدون(1).

ومن خلال التعرف على المهام الملقاة على كاهل هذه المجالس نسجل أنها تمس كافة الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والعسكرية حيث يدفع الشعب للمشاركة في الثورة التحريرية تحقيقا لشعار " الثورة من الشعب وإلى الشعب"،كما يمكننا أن نلاحظ البعد الديمقراطي الاجتماعي للثورة التحريرية، فرغم ظروف الحرب إلا أنها اهتمت بقضايا الشعب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ويسجل الدارس لهذه المجالس أن قادة الولايات كانوا يصدرون وثائق تتضمن التعريف بدور هذه المجالس وتحدد مهامها، ففي الولاية السادسة أعطت قيادة الولاية تعليمات إلى أعضاء المجالس طلبت منهم احترامها ومن أبرزها :

-يجب على كل فرد من الأعضاء المذكورين أن يحتل مكانه حسب معرفته ومقدرته لأن الشعب يحاسب كل واحد منا عن أعماله ،ومسؤوليته.

-يشترط في أعضاء هذا المجلس أن يكونوا متخلقين بالأخلاق الإسلامية متشبعين بالروح الوطنية ،رمزهم الإخلاص ،متمتعين بثقة الشعب .

-يجب على كل مجلس عقد اجتماعين في كل شهر لدراسة شؤونهم العامة وفحص تقاريرهم الشهرية ،وكل مكتب يقدم أعماله التي قام بها ،والتي هو مأمور بتفنيدها،وكما يدرسون الأعمال المقبلة وتسييرها مع توزيعها على أقسامها.

-التعليم للبنين والبنات أمر أكيد .

-يمنع المنع البات تأسيس المنظمات ،أو الأحزاب السياسية أو الانخراط فيها

1- أحسن بومالي : المرجع السابق، ص 348

وكل من لوحظ عنه إلا ويمر في المجلس العسكري(1).

وأما في الولاية الأولى فقد صدرت وثيقة عن هيئة أركان المنطقة الأولى حددت أعمال المجالس الشعبية ،وفيما يأتي أبرز ما ورد فيها :

-المجالس الشعبية تتلقى الأوامر من المسؤول السياسي .

-المجالس الشعبية هي التي تربط عرى الود والإخاء والتعاون بين طبقات الشعب.

-المجالس الشعبية تنظم الشعب وتطهره من النقائص وتوجهه إلى إحياء مبادئ الإسلام التي انداست .

-المجالس الشعبية تنظم الأئمة في المساجد وتفرض الصلاة على الناس وحضور الصلاة يوم الجمعة للاجتماع .

-المجالس الشعبية تطهر المقاهي من القمار،وكل ما يمس بالأخلاق لتكون بمثابة النوادي والاجتماعات .

-إعانة الفقراء والمرضى(2) .

وهكذا مكنت هذه المجالس الشعب الجزائري من التدرب على ممارسة أساليب النظام الديمقراطي، بالإضافة إلى المشاركة في المعركة الاجتماعية التي عززت المعركة الحربية لجبهة التحرير الوطني.

1-ازغيدي محمد لحسن :المرجع السابق ،ص ص277 - 279

2- مسعود فلوسي:المصدر السابق ،ص ص239-240

المبحث الثاني : القيم الديمقراطية في الوفد الخارجي

يعد الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني الأداة الدبلوماسية للثورة التحريرية الكبرى في الجزائر ، حيث أدرك قادة الثورة منذ الوهلة الأولى أهمية المعركة الدبلوماسية في الكفاح التحرري الذي سيخوضه الشعب الجزائري ضد القوة الاستعمارية الفرنسية ، فكان اتصال محمد بوضياف منسق عملية تفجير الثورة بأحمد بن بلة أحد العناصر الثلاث المشكلة للوفد الخارجي لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية (*)، وذلك في مدينة "برن" السويسرية خلال شهر جويلية 1954، حيث قدم محمد بوضياف عرضا عن الاستعدادات الجارية لتفجير الثورة فوافق بن بلة على ما تخطط له لجنة الخمسة ، وأعرب عن استعداده للعمل من أجل كسب تأييد بقية رفاقه من أعضاء الوفد ، فضلا عن الدعم المصري (1).

ثم عقد لقاء ثاني بين أحمد بن بلة ومحمد بوضياف الذي كان مرفوقا هذه المرة بديدوش مراد وتم خلاله بحث موضوع الأسلحة على مستويين :

أولا : ما يمكن أن يقدمه المصريون ، وما يمكن الحصول عليه بالوسائل الخاصة وهنا أكد بن بلة أنه فيما يتعلق بالمصريين فإنهم مستعدون للمساعدة لكن بعد اندلاع الثورة .

ثانيا : تم التطرق إلى موضوع مقابلة مع وسيطين هما : عبد الكبير الفاسي من المغرب الأقصى،الذي وعد بتوفير كمية من الأسلحة مقابل مبلغ من المال،وعز الدين عزوز من تونس.

وعندها طالب كل من بوضياف و ديدوش من أحمد بن بلة الإسراع بالحصول على دفعة أولى من الأسلحة ، وضربا له موعدا بطرابلس لإعداد شبكة النقل

(*)- تشكل الوفد الخارجي لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية من الثلاثي محمد خيضر ، وأحمد بن بلة وأيت أحمد ، وذلك منذ أواخر سنة 1953 ويشترك هؤلاء الثلاثة في كونهم كانوا أعضاء في المنطقة السرية والتي بعد اكتشافها سنة 1950 تعرضوا إلى مختلف أشكال التضييق والاعتقال ، وكان أول من وصل إلى القاهرة هو محمد خيضر وذلك عام 1951 ثم لحق به حسين أيت أحمد في أوائل 1952 حيث كلفها مصالي الحاج بتمثيل الحزب بدلا من الشاذلي المكي خلال شهر أكتوبر 1952 ، وفي أوخر 1953 لحق بهم أحمد أحمد بن بلة.

1- محمد عباس :اغتيال حلم ،المصدر السابق ،ص54

والتهريب عبر الحدود(1).

وبهذا دخلت عناصر الوفد الخارجي وعلى رأسها أحمد بن بلة في عملية التحضير للثورة المسلحة منذ جويلية 1954 حيث كلفت بكسب الدعم المصري ، وتوفير السلاح للثورة ، ومنذ ذلك التاريخ أصبح الوفد الخارجي يعمل لصالح " اللجنة الخماسية " بدلا من العمل لصالح الحزب الذي كان قد دخل في صراع مدمر بين جناحيه، وعشية اندلاع الثورة التحق محمد بوضياف بالوفد الخارجي حيث غادر الجزائر يوم 26 أكتوبر 1954 ، مكلفا بإيصال بيان أول نوفمبر إلى القاهرة لإذاعتة عبر أمواج إذاعة " صوت العرب " في الفاتح نوفمبر1954 ولكنه تأخر في العاصمة السويسرية ، واضطر إلى إرسال البيان بالبريد السريع ، حيث أذيع في وقته المحدد ، ليلتحق بالقاهرة يوم 2 نوفمبر 1954 (2).

وعندها صار الوفد يتشكل من الرباعي محمد خيضر ، و حسين أيت أحمد وأحمد بن بلة ومحمد بوضياف ، كما أصبح ممثلا لجبهة التحرير الوطني في الخارج

وفي أول لقاء بأعضاء الوفد الخارجي ، تقرر أن يكون العمل بصفة جماعية وأن يتولى محمد بوضياف وأحمد بلة المهام العسكرية ، ويتقاسم المهام السياسية والدبلوماسية كل من محمد خيضر وحسين أيت أحمد، وبعد أن مكث بوضياف أياما بالقاهرة غادرها نحو سويسرا ثم التحق بالمغرب الأقصى عبر إسبانيا حيث التقى بقائد المنطقة الخامسة العربي بن مهيدي في مارس 1955 ، وهناك فضل العمل على الجبهة الغربية رفقة العربي بن مهيدي ، وترك شؤون الجبهة الشرقية إلى أحمد بن بلة ومساعده أحمد محساس(3).

وعليه انقسم عمل الوفد في القاهرة بين محمد خيضر الذي تكفل بالجانب السياسي انطلاقا من مكتبه بمقر لجنة تحرير المغرب العربي(*) ، وحيث كان يحصل على

1-المصدر نفسه،ص54

2-مجمد عباس : ثوار عظماء ،المصدر السابق ،ص28

3-محمد عباس:اغتيال...حلم ،المصدر السابق ،ص66

(*)-تأسست لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة ،وذلك في عام 1948 من طرف الأحزاب الوطنية-

مساعدة من الجامعة العربية قدرها 250 جنيه شهريا (1)، وزميله أحمد بن بلة الذي تكفل بالجانب العسكري والذي كان له مكتب مستقل ، وأما حسين أيت أحمد فقد توجه إلى نيويورك ليصبح أول ممثل لجبهة التحرير الوطني هناك، وعندها توجهت الأنظار نحو أحمد بن بلة نظرا لحاجة الثورة الشديدة للسلاح بهدف مد المتطوعين بالأسلحة،و مواجهة المستعمر الفرنسي ، غير أن الوفد الخارجي
لم يتمكن من تحقيق الوعود التي قطعها على نفسه سواء ما تعلق منها بالدعم المقدم من الحكومة المصرية أو عن طريق شرائها من الخارج ، وإثر ذلك ساءت العلاقة بينه وبين النواة الداخلية لقيادة الثورة التي صار يشرف عليها عبان رمضان ، فقام هذا الأخير بتوجيه رسالة للوفد الخارجي يوم 20 سبتمبر 1955 جاء فيها(2) : " أنا متأكد من شئ واحد ، لقد أظهر مناضلوا الجبهة عداءا لكم فالرجال هنا يرددون : إذ كان هؤلاء القادة غير قادرين على فعل أي شئ للقضية من الخارج فليلتحقوا بنا لكي يستشهدوا معنا !!."
وأخبر عبان رمضان أعضاء الوفد الخارجي بأنه لا يحق لأعضائه التحدث بإسم جبهة التحرير الوطني إلا بعد الحصول على موافقة مناضلي الداخل ، كما أكد على الضرر الكبير الذي لحق بالثورة جراء نقص الأسلحة فكتب يقول(3) : " لو ترسلوا لنا ما يكفي من الأسلحة سنجعل فرنسا تركع خلال ستة أشهر."
ولكن عبان رمضان خفف لاحقا من حدة انتقاداته للوفد الخارجي فطلب منهم العذر في رسالة ثانية وجهها يوم 8 أكتوبر حيث جاء فيها(4) : " إن الاخوة الذين يعرفونني يعلمون أنه لا يوجد أي ضغينة وراء غضبي. "
كما أخبر أعضاء الوفد في الأخير أن ترك السلاح لن يتم إلا في حالة تحقيق

المغربية الثلاث ،وكان لها ميثاق ينظم عملها .ينظر مومن العمري:**الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال افريقيا إلى جبهة التحرير الوطني 1926-1954**،دار الطليعة ،قسنطينة 2003،ص184

1-أحمد توفيق المدني :المصدر السابق ،ص118

2-حميد عبد القادر:المرجع السابق ،ص60

3-المرجع نفسه،ص60

4-المرجع نفسه،ص80

الاستقلال الكامل ، وفي رسالة أخرى أرسلها يوم 4 نوفمبر 1955 توجه بها إلى بن بلة على الخصوص اثر إصداره لمنشور من القاهرة باسم جيش التحرير الوطني يحمل توقيعه حيث جاء في الرسالة (1):" بن بلة ليس هو ممثل جيش التحرير الوطني في القاهرة ،فهو لا يختلف عن بوضياف وأيت أحمد ويزيد وخيضر ولحول ...كنتم وطنيين مقيمين في المشرق كلفتكم جبهة التحريروجيش التحرير بمهمة في الخارج فقط .عندما يحين وقت اتخاذ قرارات مصيرية تهم مستقبل البلاد ستكون لكم كلمتكم عفوا لا تلعبوا دور الوزراء والسفراء والقادة ..."

ورغم محاولة عبان رمضان التخفيف من حدة تهجمه على عناصر الوفد إلا أن العلاقة معهم استمرت في التدهور ، فمنذ أوائل 1956 شرع عبان و أوعمران في إبداء استنكار منقطع النظير من ممارسات الوفد الخارجي فالثورة في الداخل لم تتلق أية أسلحة ، فقرر القائدان توجيه رسالة أخرى شديدة اللهجة للوفد الخارجي قال فيها أوعمران :(2) " لقد عاهدنا بن بلة وخيضر وأيت أحمد بأن يرسلوا لنا الأسلحة لكنهم لم يرسلوا أي شئ بعد مرور سنة ونصف من مغادرتهم الداخل ماذا يفعل ثوار الصالونات هناك ." ، وقد استمرت النواة القيادية في الداخل في توجيه النقد للوفد الخارجي حيث توجه النقد هذه المرة إلى طريقة توزيع الأسلحة على المناطق فقد جاء في رسالة بعث بها عبان رمضان للوفد الخارجي يوم 29فيفري1956:(3)" قضية الأسلحة،منذ عدة أشهر قدمت وعود بتوفير الأسلحة في البداية عن طريق الإنزال الجوي ثم عن طريق قناة الريف، إلى يومنا هذا لم يحدث أي شيء، وهران والأوراس تحصلوا على الأسلحة ،وهم مسلحون جيدا بينما شمال قسنطينة والجزائر لم يحصلوا على أي قطعة سلاح ،لا أخفي عليكم أننا نقوم بتهدئة غضب زيغود يوسف وكريم بلقاسم الذين صاروا يتساءلون إن لم

1-mabrouk belhocine : op cit ,p109

2-حميد عبد القادر:المرجع السابق،ص84

3-mabrouk belhocine : op cit, p149

تكن هناك مفاضلة في توزيع السلاح من طرف الاخوة في الخارج ."
وعليه كانت قضية توفير السلاح نقطة الضعف الأساسية في عمل الوفد الخارجي خلال هذه المرحلة ، ذلك أن قادة الثورة في الداخل أرادوا الحصول على كميات معتبرة من الأسلحة حتى يتمكنوا من إلحاق الهزيمة بالجيش الاستعماري، ومن ثم دفعه نحو التسليم بحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال ، كما أن الثورة في هذه الفترة التي أعقبت هجومات 20 أوت 1955 شهدت تدفق أعداد هائلة من المتطوعين الذين أرادوا الالتحاق بجيش التحرير الوطني في الجبال.
وأمام اقتناع النواة القيادية للثورة في الداخل بفشل عناصر الوفد في أداء هذه المهمة الحيوية للثورة ، رغم سلسلة التنبيهات التي أرسلت لهم تقرر إحداث تغيير على قيادة الوفد الخارجي وذلك بإرسال الدكتور الأمين دباغين(*) إلى القاهرة حيث كلف بقيادة الوفد الخارجي للجبهةواعادة تنظيم الأمورفي صفوفه(1). غيرأن هذا القرار أدى إلى انفجار أول أزمة معلنة داخل قيادة الوفد فبمجرد وصول الدكتور لمين دباغين إلى القاهرة في أوائل 1956 لتسلم رئاسة الوفد الخارجي ، أدرك أن بن بلة قد تخلى عن أحد مبادئ أول نوفمبر والمتمثل في مبدأ القيادة الجماعية، فقد كان يعتبر نفسه بمثابة القائد الأعلى للثورة بسبب علاقته المميزة مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي كان يسعى لبسط نفوذه على الثورة الجزائرية (2)، حيث رفض بن بلة تسليم رئاسة الوفد إلى الدكتور الأمين دباغين كما رفضت مصر الاعتراف به كقائد للجبهة في الخارج بدلا من أحمد بن بلة الذي كان يحظى بتأييدها ، وامتد الرفض إلى حسين أيت أحمد الذي على الرغم من تأييده لعبان رمضان إلا أنه اعترض على تسمية الأمين دباغين رئيسا للوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني (3).

(*)-الدكتور لمين دباغين:أمين عام سابق لحزب الشعب كان قد توجه سابقا إلى القاهرة إثر مجازر 8ماي 1945

1- عمار بوحوش:المرجع السابق،ص392

2-حميد عبد القادر:المرجع السابق،ص86

3- عمار بوحوش:المرجع السابق،ص392

وفي رسالة بعث بها محمد خيضر إلى قيادة الثورة بالجزائر العاصمة يوم 21 فيفري 1956 طلب فيها من عبان رمضان أن يوضح درجة التمثيل والمسؤولية التي أعطاها للدكتور الأمين دباغين في صفوف الوفد الخارجي،(1)وعلى إثرها رد عبان رمضان في رسالته للوفد الخارجي ليوم 13 مارس 1956مؤكدا على صفة رئيس الوفد التي خص بها الدكتور الأمين دباغين مع ضرورة التزامه بمبدأ القيادة الجماعية حيث جاء في الرسالة(2):"لمين أرسل إلى الخارج ليأخذ قيادة الوفد الخارجي ،في هذا الإطار نحن مع مبدأ القيادة الجماعية ،وعلى الرغم من صفته رئيسا للوفد الخارجي ،لمين عليه الخضوع للقرارات التي تتخذ بالأغلبية من طرف الوفد فيما يخص المشاكل التي تتعلق بالوفد ،وفي حالة حدوث مشاكل خطيرة ،عليك بتحويل القضية إلينا ."

ورغم فشل الدكتور لمين دباغين في فرض نفسه رئيسا للوفد الخارجي إلا أنه بقي ماكثا في القاهرة ، كما لم تبادر النواة القيادية في الداخل بإتخاد إجراءات جديدة ، وهو ما جعل الوفد يعاني من الانقسام والتفكك وغياب التنسيق والعمل الجماعي ، فكان لغياب الممارسة الديمقراطية دورا كبيرا في ضعف أداء الوفد لمهمته الوطنية.

وأمام هذا الوضع الذي عرفه الوفد الخارجي عقد اجتماعا بالقاهرة في أوائل 1956 حضوره بوضياف وبن بلة وخيضر ولمين دباغين وبن مهيدي وأيت أحمد، وتركزت أشغاله حول ثلاث نقاط هي :مشكلة تأسيس قيادة ،وقضية التنسيق بين الداخل والخارج ،وقضية التوجه السياسي.

وفي الأخير اقترحوا تشكيل قيادة للثورة تتكون من 12عضوا منهم ستة بالخارج وهم: محمد بوضياف ،بن بلة ،خيضر ،لمين دباغين ،بن مهيدي ،وأيت أحمد،وستة في الداخل .

كما اقترحوا تشكيل لجنتين واحدة سياسية تضم :خيضر ،لمين دباغين وأيت أحمد

1-mabrouk belhoucine, op cit ,p144
2-ibid, p155

وأخرى عسكرية تضم :بن بلة ،بن مهيدي ،وبوضياف ،واقترحوا كذلك تشكيل مراكز لتمثيل الثورة في الخارج :هي مركز القاهرة ،دمشق ،بغداد، جاكارتا ونيويورك(1) .

ولكن قيادة الثورة في الجزائر العاصمة أجلت الإجابة على هذه المقترحات خاصة وأنها كانت في مرحلة الإعداد لمؤتمر الصومام .

وخلال اجتماع آخر انعقد بمنزل محمد خيضر بالقاهرة حضره لمين دباغين، أحمد بن بلة ، حسين أيت أحمد ، أحمد محساس ، والعربي بن مهيدي أخذت الخلافات بين القادة منعرجا خطيرا ، وكان الدكتور دباغين أول من شرع في الهجوم وقال :

-يؤسفني أن أخبركم أن الأمور هنا ليست على ما يرام الداخل على علم بخلافاتكم ولا يمكن بهذا أن يرفع من معنويات المجاهدين ، فهم يعانون في الجبال (2).

ثم توجه إلى أحمد بن بلة وأضاف :

-لقد تم اختيارك لكي تتكفل باللوجيستيك ، فوعدت الجميع ، لكن أين هذه الأسلحة ماذا أنجزت إلى حد الآن ؟

وعندها رد بن بلة بغضب :

-عينت للحصول على مساندة الحكومة المصرية .

فقال دباغين : أعرف أنك نجحت فعلا في أداء هذه المهمة ، إلا أن نجاحك في الحصول على الأسلحة ما يزال محل شك(3).

وواصل حديثه قائلا :

- إن الثورة بحاجة للأسلحة والذخيرة ، وقد تخمد بسبب تصرفاتكم إن الأمور يجب أن تتغير ، أنا أحمل معي تعيينا من الداخل يعطيني الضوء الأخضر .

وعندها رد بن بلة قائلا :

1-ibid, p p140-142

2- حميد عبد القادر : المرجع السابق ص 88

3- المرجع نفسه، المكان نفسه

- لن أقبل قرارا أتخذه الداخل ،هذا يعيد النظر في مبدأ القيادة الجماعية لحركتنا أطلب منكم أن لا تتخلوا عن المبادئ الأساسية للقيادة الجماعية التي سارت عليها الثورة منذ أول نوفمبر(1).

وبينما كان بن بلة في حالة غضب ، تناول أيت أحمد العائد من نيويورك لحضور الاجتماع الكلمة وقال متهما بن بلة :

-أخبرنا ماذا جرى للمناضل سعيد تركي الذي أرسلناه ممثلا للجبهة في طرابلس.

فأجاب بن بلة :

- لقد قمنا بتصفيته
- ورد أيت أحمد
- وهل قمتم بمحاكمته
-لا، لم نكن بحاجة لذلك ، رد بن بلة.
-ما هي التهمة التي وجهت له:
–الولاء للمصالية.

هذا غير صحيح . قال أيت أحمد . كان عليك أن تستشير باقي القادة قبل اتخاذ مثل هذا قرار، كان عليك أن تأخذ بعين الاعتبار مبدأ القيادة الجماعية الذي تتحدث عنه وتختفي وراءه حينما يخدمك فقط . ولحد الآن أنت من يسير الثورة بطريقة غريبة(2).

تزايد غضب بن بلة وغادر الاجتماع تفاديا لتقديم المزيد من التوضيحات بشأن تصرفاته فتبعه الدكتور دباغين لتهدئته ، وبالفعل تمكن من حمله على العودة للاجتماع في وقت هدأت فيه النفوس.

وفي الأخير اتفق المجتمعون على صياغة تقرير يوضح العلاقة مع الحكومة المصرية ، التي يجب أن تقوم على التحالف وليس التبعية(3).

وبرغم الجدل الحاد الذي ساد جلسة الوفد الخارجي وهو ما يؤكد حرية التعبير

1- حميد عبد القادر المرجع نفسه،ص89

2-المرجع نفسه،ص90

3-:المرجع نفسه،المكان نفسه

التي سادت اجتماعات ممثلي الثورة في الخارج، إلا أن الملاحظ هو العمل الفردي الذي تميز به أحمد بن بلة، مما يؤكد ميله نحو فرض زعامته على الثورة، وهو ما يتنافى مع مبدأ القيادة الجماعية الذي قامت عليه الثورة التحريرية .

ورغم ذلك استطاع قادة الوفد ضبط العلاقة مع مصر خاصة وأن أغلب أعضاء الوفد وعلى الخصوص أيت أحمد ، وبوضياف ، والأمين دباغين كانوا يرفضون وصاية مصر على الثورة الجزائرية ، فقد ورد عن محمد بوضياف أنه رد على من طلب منه تقديم تقارير إلى المخابرات المصرية قوله (1):

" إن التقارير لا تقدم إلا للثورة الجزائرية في أرض الجزائر ... وإذا أثقلنا عليكم سنغادر مصر إلى مكان آخر تحترم فيه الثورة الجزائرية ".

ولكن هذا الاجتماع لم يحل القضية الأساسية التي قدم من أجلها العربي بن مهيدي إلى القاهرة وهي السلاح ، وفي اليوم نفسه نشب خلاف بين بن بلة وبن مهيدي حينما قال محساس بأسلوب المناورة:

- سيلتحق بنا فرحات عباس وتوفيق المدني وسيحملون معهم ممارساتهم السياسية التي لا تخدم الثورة .

وقد كانت مناورة محساس تهدف إلى ضرب عبان وجماعته في الداخل فدعمه بوضياف قائلا : - هذا صحيح

رفض دباغين الحديث ، وكذلك فعل أيت أحمد حسين وخيضر ، فقال بن بلة موجها أوامره لمحساس :

- عليك أن تهتم بطرابلس.

ثم خاطب بوضياف قائلا :

- وأنت عليك بإيجاد الأسلحة في المغرب وأتركوا أمر المصريين لي أنا.

وبعد أن لاحظ بن مهيدي أوامر بن بلة ، قال بهدوء:

-أنت تعتبر نفسك قائد بالفعل.

وعندها تهجم بن بلة علي بن مهيدي ، فتدخل محساس وأيت أحمد للحيلولة دون

1- محمد عباس : اغتيال...حلم ، المصدر السابق، ص 66

ذلك ، فقال بن مهيدي :

-سأعود إلى الداخل للإلتحاق بكريم بلقاسم وعبان ففي الداخل سنحارب فعلا .أما هنا فأنتم عرضة للشقاق (1).

وبهذا اقتنع العربي بن مهيدي أن الوفد الخارجي تتآكله الانقسامات ، وأن الثلاثي بن بلة وبوضياف ومحساس يتحكمون في زمام الأمور بالوفد الخارجي ولكنهم غير قادرين على توفير الأسلحة للثورة ، فعاد إلى الجزائر حيث دخل العاصمة في ماي 1956، ليدعم النواة القيادية التي كانت بصدد التحضير لمؤتمر الصومام (2).

وبينما كان الوفد الخارجي يعاني من الانقسام والصراع بين عناصره، عملت النواة القيادة داخل العاصمة على تعزيز صفوفها حيث تمكنت من ضم عناصر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعناصر الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني ، فقد طلب عبان رمضان من أحمد توفيق المدني الذي كان أمينا عاما لجمعية العلماء المسلمين أن يلتحق بالوفد الخارجي لسد الفراغ الذي يعتريه ، وأتفق الرجلان على خطة السفر ، ودور توفيق المدني في القاهرة (3) ، وعلى إثرها توجه توفيق المدني نحو القاهرة مع صديقه من جمعية العلماء محمد عباس في نهاية مارس 1956 حيث كان في استقبالهما بمطارها كل من محمد خيضر واحمد بودا، وفي اليوم الموالي توجه توفيق المدني إلى مكتب المغرب العربي حيث مقر الوفد الخارجي، وهناك أطلع على الوضع السائد في صفوف الوفد حيث أخبره خيضر أن الوفد له مكتبان الأول سياسي ويشتغل به محمد خيضر والثاني عسكري ويشرف عليه بن بلة ، وعندها طلب توفيق المدني من محمد خيضر أن يعقد اجتماعا للوفد ، بهدف إنشاء نظام للعمل،ولكن خيضر طلب منه التمهل يومين أو ثلاثة ، حتى يعود بن بلة من سويسرا ، ويلتحق فرحات عباس والدكتور فرنسيس وعندها يعقد اجتماع عام .

1-حميد عبد القادر:المرجع السابق،ص91

2-محمد عباس :ثوار عظماء ، المصدر السابق، ص81

3-أحمد توفيق المدني :المصدر السابق،ص ص107-108

كما التقى أحمد توفيق المدني في مقر مكتب جمعية العلماء بالقاهرة الدكتور محمد الأمين دباغين الذي أكد له أنه غير مرتاح لنظام الوفد في حالته الحاضرة حيث يستأثر ابن بلة ، ومحمد خيضر كل من ناحيته ، بجزء من أعمال الوفد أما بقية العناصر فلا أهمية لها ،وأنه لم يستطيع ممارسة رئاسته للوفد(1).

وبعد التحاق كل من أحمد بن بلة وفرحات عباس والدكتور فرنسيس بالقاهرة يوم 20 أفريل 1956 (2)،أدلى فرحات عباس بتصريح خلال ندوة صحفية أعلن فيه عن التحاقه بجبهة التحرير الوطني جاء فيه (3): " اليوم لا يمكنني أن أفعل شئ داخل بلادي ، ولا في فرنسا ، لقد طرقت كل الأبواب وتكلمت مع كل رجال السياسية على احتمال أن يفهموني ... خروجي يبرهن على الأقل لأبناء وطني أنني تخليت عن مساندة سياسية غير فعالة ، والتي تدفع نحو الفوضى في بلادي...أحمد فرنسيس وأنا ننضم ببساطة إلى المنظمة التي تكافح من أجل تحرير الجزائر ، لأنه لم يعد هناك أي مخرج أخر..."

وبهذا انضم فرحات عباس وأحمد فرنسيس إلى الوفد الخارجي لجبهة التحرير بالإضافة إلى عناصر جمعية العلماء ،وعلى إثر وصول العناصر الأساسية المشكلة للوفد عقد اجتماع يوم 21 أفريل 1956حضره كل من:

أحمد بن بلة ، محمد خيضر ، أحمد بودع ، العباس بن الشيخ الحسين ، عباس فرحات ، الدكتور فرنسيس ، بوجملين، وبيوض وهما من حزب البيان ، والدكتور الأمين دباغين وأحمد توفيق المدني(4).

افتتح الجلسة الدكتور أمين الدباغين ، فرحب بالحاضرين ، وتمنى أن تسير أعمال الوفد بنظام ووئام.

ثم أخذ الكلمة أحمد توفيق المدني فعرض ما لاحظه من تفكك وانعدام النظام حيث

1-المصدر نفسه،ص122

2-المصدر نفسه،ص123

3-benjamin stora , zakya daoud: ferhat abbas, une autre Algérie, casbah éditions, alger 1995,p 251

4- أحمد توفيق المدني : المصدر السابق، ص128

أكد أن ذلك يخيب أمال جماعة الداخل في عناصر الوفد ، ثم عرض منهاج جديد للعمل جاء فيه :

1-أن يجتمع أعضاء الوفد بنظام اجتماعات دورية متواصلة.

2-أن يقول كل إنسان خلال هذه الاجتماعات الدورية ، كل ما يعرف ، وأن يعرض كل ما عمل.

3-أن تحرر مضابط جلسات يسجل فيها ما يقرر.

4-أن يعهد بكل قرار يتم تقريره إلى واحد أو اثنين من أعضاء الوفد يكون مسؤولا عن تنفيذه.

5-أن ينقسم الوفد إلى لجان: مالية وسياسية وسلاح ودعاته.

6-أن يعين مسؤولا أو مسؤولين عن الاتصال مع المصريين.

7 –جعل علاقة الوفد مع إدارة الثورة بالجزائر منظمة ، متواصلة وسريعة (2).

وبعد انتهاء العرض تدخل محمد خيضر ليؤيد مقترحات توفيق المدني، وعلى إثرها تمت المصادقة على هذه القرارات ، وتم الاتفاق على عقد ندوة صحفية يشترك في تنشيطها كل من فرحات عباس ، وأحمد توفيق المدني ، والدكتور الأمين دباغين.

ويسجل الدارس هنا الدور الجديد الذي سيلعبه توفيق المدني في إعادة تنظيم الوفد الخارجي حيث سيقوم باستغلال خبرته التنظيمية الكبيرة في جمعية العلماء ليوظفها في تنظيم الوفد الخارجي ، وسيساعده في ذلك تعاطف أحمد بن بلة معه ومحاولته التقرب منه لعله يستطيع أن يكسبه إلى صفوفه إثر خلافه مع الدكتور الأمين دباغين .

وفي الرابع والعشرين من شهر أفريل 1956 عقد اجتماع أخر لأعضاء الوفد عرض خلاله أحمد بن بلة العمل الذي قام به في سبيل جمع السلاح وكيف أرسل ببعضه إلى طرابلس كي يتسرب إلى الناحية الشرقية،وكيف أرسل بعضه الآخر إلى المغرب بحرا كي يتسرب إلى الناحية الغربية ، وبعد نقاش حول الموضوع

1- المصدر نفسه ،ص129

تقرر أن تؤسس لجنة فرعية من أجل الحصول على السلاح والذخيرة والإرسال بها إلى الجزائر ، إلى جانب الطريقة التي يعمل بها أحمد بن بلة ، بحيث تكون مؤيدة لها ولا تتعارض معها ، وأتفق على أن تتألف هذه اللجنة من :
توفيق المدني ، الدكتور الأمين دباغين ، أحمد بيوض ، وأن تبدأ عملها فورا(1).
وفي يوم 27 أفريل 1956 عقد اجتماع آخر لهيئة الوفد حضره كل من : محمد خيضر ، الدكتور الأمين دباغين ، فرحات عباس ، توفيق المدني ، أحمد بودا الدكتور فرنسيس ، العباس بن الشيخ الحسين،وفي هذا الاجتماع تم تعريف أعضاء الوفد بما قررته اللجنة الفرعية للأسلحة وكان ذلك على الصورة الآتية :
أولا : السعي في ربط الصلة حالا مع الحكومة التونسية التي يرأسها الأستاذ الحبيب بورقيبة لكي تسمح بدخول السلاح الجزائري إلى تونس رسميا ، وأن يسير به الجزائريون إلى نقاط معينة على الحدود الجزائرية.
ثانيا : تسعى اللجنة في استئجار سفينة صالحة من ناحية "أزمير" أو من غيرها من الموانئ التركية والاتفاق مع أصحابها على نقل الأسلحة التي وضعتها سوريا تحت تصرف الوفد إلى نقطة معينة تتفق عليها مع هيئة الوفد .
ثالثا : السعي لدى السيد مصطفي بن حليم رئيس حكومة ليبيا ليضع تحت تصرف الوفد مطار أو مطارين على الحدود الجزائرية من جهة الجنوب ، قصد تهريب الأسلحة إلى الجزائر فورا وبصفة لا يتوقعها العدو.
وقد نوقش المشروع طويلا وبصفة مدققة ، ثم صادق عليه الجميع(2).
وهكذا كانت قضية الأسلحة وكيفية إيصالها للمجاهدين بالداخل الشغل الشاغل لأعضاء الوفد، وفي يوم 29 أفريل 1956 عقد إجتماع آخر تقرر فيه ما يأتي :
1- تشكيل لجنة تنفيذية من رجال الوفد مؤلفة من : أحمد بن بلة ، محمد خيضر توفيق المدني ، الدكتور أمين دباغين ، عبد الرحمن كيوان ،أحمد بودا ، ويحضر اجتماعات اللجنة فرحات عباس والدكتور أحمد فرنسيس عند وجودها بالقاهرة.

1-المصدر نفسه،ص135

2-:المصدر نفسه،ص138

2- أن لا تناقش القضايا الحربية ومسائل السلاح ، وخفايا السياسية إلا أمام هذه اللجنة الخاصة.

3- لهذه اللجنة عقد اجتماعات دورية ، يحضرها كل رجال الوفد لاطلاعهم إذا ما جدت بعض التطورات (1).

وعليه فقد كان شهر أفريل حافلا بالاجتماعات و اللقاءات بين أعضاء الوفد الخارجي حيث سادت روح العمل الجماعي بعد ما كان كل عضو من أعضاء الوفد يشتغل بمفرده ويحتكر تسيير ملف من الملفات، كما عرف الوفد تنظيم طريقة عمله فتأسست لجنة للأسلحة وأخرى تنفيذية تدرس أمامها مختلف القضايا ،وهو ما يبرز العودة إلى أسلوب القيادة الجماعية التي أقرتها الثورة منذ بدايتها كأسلوب لعلمها في مختلف الهياكل والتنظيمات ،ويلاحظ كذلك سيادة الممارسة الديمقراطية من خلال سلسلة اللقاءات والمشاورات والتبادل الحر للأفكار والآراء ثم التصويت بنظام الأغلبية على هذه القرارات والإجراءات.

كما أنطلق أعضاء الوفد في مسعى دبلوماسي قوي نحو ليبيا لكسب دعمها وتأييدها للثورة الجزائرية وعلى الخصوص سماحها بمرور الأسلحة عبر أراضيها حيث وفق الوفد المكلف بهذه المهمة في كسب الدعم والمساندة الليبية،كما فتحت منابر مساجد القاهرة والصحف والإذاعات للخوض في القضية الجزائرية ودعمها كما توالت اجتماعات الوفد كلما دعت الضرورة إلى ذلك حيث درست عدة قضايا واتخذت بشأنها القرارات المناسبة إلى غاية أكتوبر1956 ومن أبرزها ما يأتي :

-التعاون مع المصريين حول اصلاح مطارات ليبية وضعت تحت تصرف الوفد لإرسال الأسلحة جوا إلى الجزائر.

-القيام بجولة بمختلف البلاد العربية والإسلامية لأجل نشر الدعاية وجمع المال والسلاح ، وتوحيد كلمة العرب والمسلمين حول الثورة الجزائرية.

-تكليف محمد يزيد بأن يمثل رسميا جبهة التحرير الوطني بالبلاد الأمريكية وان يعمل ضمن هيئة الأمم المتحدة .

1- أحمد توفيق المدني: المصدر نفسه ،ص140

-دعم ممثل الجبهة بأمريكا حسين أيت أحمد بثلاثة ملايين فرنك.
-إرسال عمر دردور ليمثل الوفد في ليبيا ، وتيجاني هدام بالكويت وأحمد بودا بالعراق بصفتهما مندوبان رسميان للجبهة .
-إرسال الأخضر الإبراهيمي ومحمد بن يحي إلى جاكارتا بأندونيسيا لتمثيل الجبهة.
-تكليف توفيق المدني بتجهيز نشرة أخبار يومية عن حوادث الثورة الجزائرية وتوزيعها على الصحف ووكالات الأنباء (1).
-تقرر في جلسة 3جوان 1956 وضع حد لنشاط اللجنة الفرعية العسكرية استجابة لطلب بن بلة على أن يعمل الأمين دباغين ضمن المكتب العسكري وتقرر كذلك تشكيل لجنة تنفيذية جديدة تباشر الأمور المستعجلة وتتألف من : محمد خيضر أحمد توفيق المدني، عبد الرحمن كيوان ، أحمد بن بلة ،الدكتور أمين دباغين(2). وفي هذه الأثناء تلقى أعضاء من القادة التاريخيين للثورة في الوفد الخارجي ومن بينهم أحمد بن بلة ومحمد بوضياف دعوة لحضور اجتماع في تونس لإيجاد حل للقضية الجزائرية، كانت قد طالبت به الحكومة الفرنسية التي يرأسها "غي مولي" (gy mollet) عبر وساطة الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة والملك المغربي محمد الخامس(3).

فقررا بن بلة التوجه إلى المغرب الأقصى رغم تحذير المصريين له من المناورات الفرنسية ، حيث توجه من القاهرة رفقة محمد خيضر يوم 14 أكتوبر 1956 إلى المغرب الأقصى ، ثم ألتحق بهم محمد بوضياف و حسين أيت أحمد ،وفي البداية تقرر أن يسافر الوفد نحو تونس على متن طائرة ملكية ، ولكن تحت غطاء "

الاعتبارات البروتوكولية" تم تحويلهم في آخر لحظة إلى طائرة مستأجرة يقودها طيار فرنسي.

1-أحمد توفيق المدني الصدر نفسه،ص ص149-152
2-المصدر نفسه،ص154
3- محمد عباس :اغتيال ...حلم ،المصدر السابق ،ص283

وبعد إقلاع الطائرة وجد قادة الثورة أنفسهم في قبضة الأمن الاستعماري حيث حولت الطائرة نحو مطار الجزائر، وذلك يوم 22 أكتوبر 1956 (1).

وعندها ألقي القبض على عناصر الوفد وهم : أحمد بن بلة ، حسين أيت أحمد ، محمد خيضر ، محمد بوضياف ، ومعهم مصطفي الأشرف ،وقد كانت هذه الخطة تدخل في استراتيجية للمخابرات الفرنسية تقوم على ضرب الثورة من القمة فيتبخر حلم الاستقلال والحرية إلى الأبد ،ولكن السلطات الاستعمارية فشلت في هذا المسعى لأن الثورة كانت تقوم على القيادة الجماعية ، كما أن مؤتمر الصومام المنعقد خلال شهر أوت 1956 قد أسس لهياكل قيادية جديدة تعمل داخل الجزائر وهي المجلس الوطني للثورة ، ولجنة التنسيق والتنفيذ ، وهو ما سمح للثورة من الاستمرار في العمل لتحطيم النظام الاستعماري سواء في الداخل أو في الخارج .

ففي القاهرة تولى أحمد توفيق المدني إعادة ترتيب الأمور خاصة وأنه يلقى التأييد من قبل السلطات المصرية بعد أن أبلغها بن بلة أنه المؤتمن على شؤون الثورة قبل مغادرته القاهرة ، وعندها اعتبرته السلطات المصرية المسؤول الوحيد عن الوفد ، والثورة والسلاح (2) .

فسهل عليه أمر التحرك حيث قام بعقد اجتماع لأعضاء الوفد حضره : الدكتور أمين دباغين ، الدكتور أحمد فرنسيس ، أحمد بودع، عبد الحميد مهري ، محمد الغسيري ، الدكتور تيجاني هدام ، العباس بن الشيخ الحسين ، عمر دردور وعدد أخر من الأعضاء.

وخرج هذا الاجتماع بقرارات أبرزها :

1-اعتبار الدكتور محمد الأمين دباغين هو رئيس الوفد ، نظرا لثقة لجنة التنسيق والتنفيذ فيه.

2-القبول بقرارات مؤتمر الصومام وتعهد الوفد بتنفيذها فيما يخصه.

3 –تنفيذ أوامر لجنة التنسيق والتنفيذ.

1- أحمد توفيق المدني :المصدر نفسه،ص68

2- المصدر السابق ،ص263

4- تبليغ ذلك للحكومة المصرية (1).

وبهذا تمكن عبان رمضان من وضع يده على الوفد الخارجي بعد اعتقال الزعماء الأربعة ، حيث تمكن الدكتور الأمين دباغين من ترأس الوفد الخارجي كما كان يهدف إلى ذلك عبان رمضان، وفي اجتماع لأعضاء الوفد يوم 8 مارس 1957تقرر إنشاء مكتب خاص لجبهة التحرير بالقاهرة ضمن هيئة الوفد ، وتم انتخابه كالأتي :

-أحمد توفيق المدني : رئيسا للمكتب

-الدكتور أحمد فرنسيس : كاتبا

-العباس بن الشيخ الحسين : عضوا

-حامد روابحية : عضوا

-عبد الرحمان كيوان : عضوا (2).

وتم تحديد مهمة المكتب وطريقة عمله على الصفة الآتية :

1-المكتب مكلف بتنفيذ المهمات التي قررت لجنة التنسيق والتنفيذ قيامه بها.

2- العلاقات مع الحكومة المصرية حسب تعليمات لجنة التنسيق والتنفيذ.

3-العلاقات مع الجامعة العربية.

4-الاتصالات مع السلك الدبلوماسي بمصر.

5-الاتصال بالشخصيات والمنظمات المصرية والعربية.

6-مراقبة الصحف والإذاعة ، وكل ما ينشر ويذاع عن القضية الجزائرية وإصدار المعلومات والتصحيحات التي يستوجبها ذلك.

7-الدعاية ، وذلك بإصدار نشرة رسمية ، أسبوعية أو نصف شهرية تعطى أخبار الجزائر وتبين وجهة نظر الوفد الخارجي في كل المسائل التي تهم.

8-إذاعة حديث يومي باللغة العربية في صوت العرب وحديث أخر باللغة الفرنسيةعن القضية الجزائرية.

1-أحمد توفيق المدني :المصدر نفسه،ص265

2-المصدر نفسه،ص286

9-نشر المقالات التي ترد عليه من المكتب المركزي للنشر في الصحف المحلية.
10-القيام بالأعمال الإدارية والإجراءات اللازمة لأعضاء الوفد من إقامة وسكن وتأشيرات...الخ.
11-يكون بالمكتب ملحق ثقافي مهمته الاهتمام بالطلبة الجزائريين الموجودين بمصر.
12-يوضع تحت تصرف هذا المكتب المعاونون الآتية أسماؤهم :
الأستاذ : ابن بأحمد –الحاج البوسعادي ، السعدي عثمان ، وغيرهم ممن يري المكتب وجوب الاستعانة بهم لإنجاح مهمته(1).
وبهذا التنظيم الجديد ازداد أداء الوفد فعالية بفعل الدعم الذي أصبح يقدمه له مكتب القاهرة ، فقد قدم أحمد توفيق المدني الممثل الدائم للوفد في الجامعة العربية بيانا أمام اللجنة السياسية للجامعة العربية ضمنه عرضا عن وضع الكفاح في الجزائر ، و أكد فيه على ضرورة مساعدة الوفود العربية للوفد الجزائري في هيئة الأمم المتحدة خلال الدورة المقبلة لشهر أكتوبر1957 ، كما قام أعضاء الوفد في هذه الفترة بعدة جولات نحو العديد من البلدان العربية ومنها المغرب الأقصى وسوريا وليبيا والسعودية لكسب المزيد من الدعم للثورة.
وعلى إثر انعقاد المجلس الوطني للثورة بالقاهرة يوم 20 أوت 1957 بعد خروج لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الخارج قدم توفيق المدني تقريرا عن عمل الوفد الخارجي إلى المجلس الوطني للثورة ، ضمنه نشاط وأعمال مكتب القاهرة لوفد جبهة التحرير الوطني في الفترة الممتدة من 22 أكتوبر 1956إلى 20 أوت 1957م، وجاء في التقرير أن أعمال المكتب تركزت على التغلب عن الآثار الناجمة عن غياب الزعماء الخمسة إثر اختطاف طائرتهم يوم 22 أكتوبر 1956 وإقناع مختلف الأطراف بقرارات الصومام ومنظماته، ومواجهة أعمال أحمد محساس المعادية لمقررات الصومام، وتطهير طرق عبور السلاح ، وضمان مركزي طرابلس وتونس وخاصة اقناع ليبيا بقبول استمرار انتقال السلاح برا

1-المصدر نفسه ،ص287

عبر أراضيها ، وإرسال الوفود إلى مختلف الجهات بين أوروبا وأسيا للدعوة للقضية الجزائرية، وطلب الدعم المادي والمعنوي لها ، والعمل مع الجامعة العربية ، وتزويد الثورة بالسلاح ، والمذياع والنشرات والمؤتمرات والاهتمام بالطلبة(1).

وبعد انتهاء مؤتمر القاهرة للمجلس الوطني للثورة تولت لجنة " التنسيق والتنفيذ الثانية مهمة تمثيل الثورة في الخارج بالإضافة إلى المهام الأخرى الموكلة لها وذلك منذ شهر أوت 1957، ثم استكملت هذه المهمة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي تأسست في 19 سبتمبر 1958 بالقاهرة .

ومن خلال التعرف على العمل الذي قام به الوفد الخارجي في دعم الثورة يسجل الدارس النجاح الكبير في المجال السياسي والدبلوماسي والضعف الواضح في المجال العسكري، حيث لم يتمكن الوفد من توفير السلاح اللازم للكفاح المسلح في الداخل ، وأما عن نظام عمله فإن الممارسة الديمقراطية شهدت بعض الفتور في الفترة الممتدة من 1954 حتى أكتوبر 1956حيث ساد التنافر والتنافس بين أعضاء الوفد، كما عرفت هذه الفترة احتكار أحمد بن بلة لملف السلاح، وبروز نزعة الزعامة لديه،وأما الفترة الثانية والتي امتدت من 1956 حتى أوت1957 فقد تميزت بالعمل الجماعي الديمقراطي،حيث سادت روح المساواة والحرية والتشاور.

1-المصدر نفسه،ص ص330-345

المبحث الثالث:القيم الديمقراطية في المجلس الوطني للثورة الجزائرية

تطبيقا لاستراتيجية عبان رمضان في تأسيس هياكل وأجهزة تنظم عمل الثورة التحررية وترسخ مبدأ القيادة الجماعية ، نص مؤتمر الصومام على تأسيس سلطة تشريعية ممثلة في المجلس الوطني للثورة الجزائرية،حيث اعتبر بمثابة البرلمان في الجزائر،وأعطيت له السلطة العليا في الثورة ، فقد كلف برسم وتوجيه السياسة العامة الداخلية والخارجية لجبهة التحرير الوطني ، وبتحديد خطط عملها ، وبتوزيع جميع سلطات اتخاذ القرار والمراقبة على أجهزتها (1).

كما اعتبر هذا المجلس هو المؤتمن على السيادة الوطنية وحارسها ما استمرت الحرب، وله صلاحية التشريع ومراقبة الحكومة إلى أن تحرر أرض الوطن (2).

وتشكل هذا المجلس وفقا لقرارات مؤتمر الصومام من 34 عضوا منهم 17 عضوا دائما و 17 عضوا إضافيا وهم :

أولا : الدائمون

1-من عناصر حزب الشعب –حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

أ-قادة أول نوفمبر:

مصطفي بن بوالعيد (*) العربي بن مهيدي ، محمد بوضياف ، كريم بلقاسم رابح بيطاط.

ب-قادة الولايات : زيغود يوسف ، عمر أو عمران.

ج-الوفد الخارجي : أيت أحمد حسين ، أحمد بن بلة ، محمد خيضر.

د-المركزيون : بن يوسف بن خدة ، امحمد يزيد.

هـــ-المناضلون البارزون : محمد الأمين دباغين (أمين عام سابق لحزب الشعب) عبان رمضان (رئيس ولاية سابق في الحزب) عيسات ايدير (أمين عام اتحاد العمال) .

1-عقيلة ضيف الله : المرجع السابق، ص 254

2-محمد البجاوي :المصدر السابق ،ص 146

(*)- استشهد قبل انعقاد المؤتمر.

2 – من عناصر حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري .

- فرحات عباس (رئيس الحزب) .

3 – من عناصر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

-أحمد توفيق المدني (أمين عام الجمعية).

ثانيا: الإضافيون .

1-من حزب الشعب –حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

أ-المركزيون:

-سعد دحلب (لجنة التنسيق والتنفذ).

-صالح لوانشي(اتحادية فرنسا).

-عبد المالك تمام (مسؤول صحيفة المجاهد).

-عبد الحميد مهري.

-الطيب الثعالبي.

ب-من نواب قادة الولايات.

-لخضر بن طوبال.

-عبد الحفيظ بوصوف .

-محمدي السعيد.

-علي ملاح.

2- من حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

-أحمد فرنسيس .

3-من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

-ابراهيم مزهودي.

4-من المنظمات الوطنية:

-الاتحاد العام للعمال : نائب عيسات ايدير.

-اتحاد الطلبة : محمد بن يحي ونائبه.

5-عناصر حرة:

أ-من نواب قادة الولايات .

- نائب مصطفي بن بوالعيد ، وسليمان دهيلس.
ب -شخصيات مستقلة.
-محمد لبجاوي (عضو سابق في الحزب الشيوعي)(1).
والملاحظ على هذه التشكيلة أنها ضمت مختلف تيارات الحركة الوطنية فبالإضافة إلى العناصرالثورية التي أشرفت على تفجير الثورة، ضمت القائمة عناصر اللجنة المركزية لحركة لانتصار وعناصر الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء وحتى من الحزب الشيوعي ، كما أن التمثيل في المجلس شمل العناصر الموجودة في الداخل والخارج ، ورغم غلبة العناصر المنتمية لحزب الشعب –حركة الانتصار للحريات الديمقراطية - إلا أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية كان خلال كامل مرحلة الثورة التحريرية عنوانا للوحدة : وحدة القيادة ووحدة السلطة ،ووحدة الأمة ،ووحدة المصير ،ولدا كان التجسيد الأمثل لإيديولوجية الوحدة والإجماع (2).
كما مثلت هذه التشكيلة الشعب الجزائري أوسع تمثيل وبأصدق صورة ممكنة في مثل تلك الظروف ، فكان هذا المجلس أصدق تعبير عن الإرادة الشعبية في الجزائر،وشكل هذا التمثيل الواسع لمختلف الأطراف الفاعلة في الساحة الوطنية في تلك الفترة تعبيرا قويا على تجاوز استراتيجية المرحلة الأولى للثورة، والتي اقتصر فيها الاعتماد على العناصر الثورية فقط، ذلك أن تلك الاستراتيجية لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تحقق الانتصار على المستعمر الفرنسي الذي وظف كل إمكانياتها الذاتية ومد يده إلى طلب المساعدة من الحلف الأطلسي
والولايات المتحدة الأمريكية ، وأما عن طريقة التعيين التي استعملت في تحديد العضوية في المجلس فقد كانت الأسلوب الأمثل لكي لا تعترض العملية مصاعب كثيرة ، كما أنها تحقق سلامة الثورة في ظل ظروف الاحتلال (3)، غير أن

1-محمد عباس : ثوار عظماء ، المصدر السابق ، ص ص 375-376
2- الأمين شريط : المرجع السابق، ص 92
3- محمد بجاوي : المرجع السابق ص 142

طريقة التعيين هذه برأي سليمان الشيخ أدت إلى إهمال إحدى القواعد الأساسية للديمقراطية وهي الانتخاب وذلك لحساب الاختيار المشترك الأكثر تلاؤما مع ضرورات العمل السري(1)،وعليه فإنه بسبب الثورة لم يكن هذا المجلس ينتخب بطريقة ديمقراطية.

وأما عن نظام العمل داخل المجلس فهو الذي يحدد كل أشكال عمله وطرق تصويته وأن كل عضو في المجلس له الحق في عرض أي اقتراح أو تقرير يتبع اختصاصه على المجلس ، كما أن للمجلس الحق في زيادة عدد أعضائه وذلك بموافقة ثلثي أعضائه الحاضرين أو الممثلين ، وأما عن المداولات في المجلس فإن مشاركة كل الأعضاء في المناقشات مطلوبة والامتناع عن التصويت غير مقبول ، ويعين المجلس الوطني للثورة الجزائرية مكتبا له مكون من ثلاثة أعضاء فيما بين دوراته،وهو مكلف باستدعاء المجلس الوطني للثورة في دورة عادية أو استثنائية بطلب ثلثي أعضاء المجلس(2).

وبهذا يسجل الباحث تأكيد القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني المسيرة لعمل المجلس على حرية التعبير والرأي والحق في الاختلاف خلال مداولات المجلس، وهو ما يبرز التزام قيادة الثورة بتطبيق المبادئ الديمقراطية كلما سمحت ظروف الحرب بذلك .

ومن اختصاصات المجلس الوطني للثورة الجزائرية أنه يتولى مهمة تعيين الهيئة التنفيذية ، التي تقوم بتنفيذ خطته العسكرية والسياسية من بين أعضائه كما أنه هو الذي يمنح الحكومة ثقته ، وينصبها بأكثرية الثلثين من أعضائه الحاضرين أو الممثلين ، ويمثل هذا المجلس الهيئة الوحيدة التي لها الحق في أن تتخذ القرارات اللازمة التي تتعلق بمستقبل البلاد ، فهو يصادق بأغلبية الثلثين على الاتفاقيات والمعاهدات التي تعقدها الحكومة مع الدول الأخرى ، باستثناء قضية وقف إطلاق

1- سليمان الشيخ : **الجزائر تحمل السلاح** : ترجمة حافظ الجمالي، منشورات الذكري الأربعين للاستقلال، ص 258

2- ينظر ،قوانين جبهة التحرير الوطني، محمد يوسفي : **الجزائر في ظل المسيرة النضالية المنظمة الخاصة**، ترجمة محمد الشريف بن داحي حسين، وزارة المجاهدين ، الذكري 40 لاندلاع الثورة، ص 194

النار ، التي يجب أن لا تتم الموافقة إلا بأغلبية أربعة أخماس الأعضاء الحاضرين أو الممثلين (1) .

ويصدر المجلس الوطني للثورة الجزائرية ثلاثة أنواع من الأعمال القانونية هي :

- اللوائح : وكانت ذات طابع سياسي لا تكتسي صبغة قانونية صرفة .
- الأوامر الدستورية : وهي ذات طابع تأسيسي .
- الأوامر التشريعية : وهي ذات طابع تشريعي (2).

وأما عن دورات المجلس الوطني للثورة الجزائرية فقد عقد منذ تأسيسه سنة1956حتى الاستقلال سنة 1962 ست"6 " دورات منها مؤتمران هما مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 ، ومؤتمر طرابلس جوان 1962،وأربع اجتماعات في كل من القاهرة وطرابلس الغرب ،وقد عقد الاجتماع الأول في القاهرة خلال الفترة الممتدة من 20 إلى 28 أوت 1957 إثر التطورات السلبية التي عرفتها الثورة،وعلى الخصوص تزايد الضغط الاستعماري على عناصر لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى المقيمة في العاصمة إثر إضراب الثمانية أيام خلال شهري جانفي وفيفري 1957، حيث خرج أعضاء اللجنة إلى تونس ثم توجهوا إلى القاهرة،وقد حضر هذا الاجتماع ثلاثة وعشرون عضوا وهم :

- عبان رمضان
- فرحات عباس
- لعموري محمد
- مصطفي بن عودة
- كريم بلقاسم
- بن يوسف بن خدة
- أحمد توفيق المدني
- لخضر بن طوبال

1- عقيلة ضيف الله : المرجع السابق ،ص254

2- الأمين شريط : المرجع السابق، ص 105

- عبد الحميد مهري
- محمد بن يحي
- ابراهيم مزهودي
-عمارة بوقلار
- محمدي السعيد
-هواري بومدين
- عمر أو عمران
-بوصوف عبد الحفيظ
- الطيب الثعالبي
-محمود الشريف
-سعد دحلب
-سليمان دهيليش
-محمد الأمين دباغين
-أحمد فرنسيس
- امحمد اليزيد (1).

وفي هذا الاجتماع ظهرت بوادر التراجع عن بعض قرارات الصومام والعودة إلى الاعتماد على العناصر الثورية وإبعاد العناصر السياسية حيث جسد هذا التوجه كل من الثلاثي كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوالصوف و لخضر بن طوبال ، وخرج هذا الاجتماع بعدة قرارات هي :

1-العدول عن المبدأين الشهيرين وهما : أولوية الداخل على الخارج، وأولوية السياسي على العسكري.

2-تعيين لجنة تنسيق وتنفيذ جديدة من 9 أعضاء.

-خمسة عسكريين وهم حسب الولايات العقداء : محمود الشريف ، بن طوبال ، كريم بلقاسم ، عمر أو عمران ، عبد الحفيظ بوالصوف .

---

1 -Benyoucef benkhedda ,**l'algérie a l'independance, la crise de 1962**, edutions dahleb, alger 1997, p 132

-أربعة سياسيين وهم : عبان رمضان ، فرحات عباس ، الدكتور الأمين دباغين ، عبد الحميد مهري .

وقد أضيف إلى هؤلاء الأعضاء القادة الخمسة المعتقلين بفرنسا .

3-توسيع المجلس الوطني للثورة إلى 54 عضوا بدل 34 عضوا (1).

كما تقرر كذلك القيام بهجوم عسكري عام ، في كل أنحاء الجزائر وتوسيع النشاط السياسي والدبلوماسي في الخارج، وتفويض لجنة التنسيق والتنفيذ بإنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية إذا ما رأت الظروف مناسبة لذلك (2).

وبهذا أبعد كل من سعد دحلب وبن يوسف بن خدة عن لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية ،ثم قتل عبان رمضان بعد استدراجه إلى المغرب الأقصى وذلك يوم 27 ديسمبر1957(3)،فتحكم الباءات الثلاث(بوصوف، بن طوبال، بلقاسم كريم) في قيادة الثورة وأصبحت القرارات تتخذ بضغط من هذا الثلاثي، مما جعلها في الكثير من الأحيان تكون بطريقة غير ديمقراطية ومن ذلك عملية تصفية عبان رمضان التي تمت دون محاكمة حيث يؤكد محمد لبجاوي عضو المجلس الوطني للثورة أن عبان رمضان لم يستشهد في ميدان المعركة كما جاء في صحيفة المجاهد اللسان الناطق بالاسم الثورة(*) ،بل أنه اغتيل بطريقة حقيرة (4).

وأما الاجتماع الثاني فقد عقد في طرابلس بليبيا في الفترة الممتدة من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960 بعد اجتماع العقداء العشرة الذي حملته الحكومة(**) مسؤولية ايجاد حلول لمشاكل الثورة، وخلال هذا الاجتماع برزت

1- محمد عباس : ثوار عظماء : المصدرالسابق، ص127

2- أزغيدي محمد لحسن : المرجع السابق، ص 163

3- حميد عبد القادر :المرجع السابق ،ص 148

(*)-جاء في الجريدة أن الأخ عبان رمضان توفي على التراب الوطني إثر جروح بليغة تعرض لها أثناء اشتباك بين فرقة من جيش التحرير مكلفة بحمايته، وفرقة من الجيش الفرنسي خلال منتصف أفريل 1958

ينظر: EL Moudjahid :Abbane ramdane est mort au champ d’honner n°24 alger : 29mai1958 ,p461

4-Mohamed lebjaoui ,op cit,p153

(**)-شكلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتاريخ 19سبتمبر 1958

رغبة قوية من كريم بلقاسم في الاستيلاء على رئاسة الحكومة باعتباره الوحيد من القادة التاريخيين الذي بقي حرا ولم يقتل ، وكعادة المجلس الوطني للثورة فقد تشكلت لجنة ثلاثية ضمت محمدي السعيد مسؤول قيادة أركان الشرق ، وهواري بومدين مسؤول قيادة أركان الغرب ، وسعد دحلب وذلك لأجل الإشراف على المشاورات اللازمة لتشكيل الحكومة واقتراح الوزراء (1).

وقد كان كريم بلقاسم لا يشك في صعوده إلى رئاسة الحكومة حيث قام بحملة كبيرة لأجل ذلك ، وكان الاعتقاد السائد في أوساط أعضاء المجلس أن كريم إذا لم يحصل على هذا المنصب سيحدث انشقاق في صفوف الجبهة ، وستخرج الأزمة إلى الجمهور ويعرفها العدو وهو ما ينتظره لتحقيق النصر على الثورة، ويذكر سعد دحلب أنه بعد استشارة أعضاء المجلس فرديا اتضح له أن الأغلبية تريد أن تتجنب المأزق بالموافقة على ترشيح كريم إلى رئاسة الحكومة ، وحتى فرحات عباس كان يرشح كريم بلقاسم ، غير أن الخوف كان ظاهرا للعيان من عدم قدرة كريم على تحمل هذه المسؤولية ، كما أن بن طوبال كان يرفض العمل تحت قيادة كريم بلقاسم (2) .

وعندها جرت مشاورات بين أعضاء اللجنة تقرر على إثرها التوجه إلى تعيين فرحات عباس على رأس الحكومة الثانية وذلك لقدرته الكبيرة في التفاوض، وبعد ترتيبات خاصة بالوزراء اقترحت اللجنة قائمة الحكومة على المجلس حيث يتولى فرحات عباس رئاسة الحكومة ويعين كريم نائبا للرئيس ويكلف بالشؤون الخارجية ، ومن أجل تسيير الحرب ثم اقتراح أن تتشكل لجنة وزارية من الباءات الثلاث (بن طوبال ، بوصوف ، كريم بلقاسم) ، و كان اقتراح اللجنة مفاجئا لكل من فرحات عباس وكريم بلقاسم على حد سواء ، حيث دخل هذا الأخير في جدال مع سعد دحلب استمر لمدة يومين حول إلغاء وزارة الحرب ، وعدم تحكمه

1-Saad dahleb,**pour l'independance de l'algerie.mission accomplie**.editions dahlab.alger 2001, p 124

2 - ibid, p 125

في العمل الدبلوماسي ، وفي الأخير اقتنع كريم بردود سعد دحلب ووافق على الاقتراح شرط أن يكون سعد دحلب معه في وزارة الخارجية (1)، وبهذا حلت مشكلة تعيين الحكومة المؤقتة الثانية حيث يسجل الدارس الحرية الواسعة التي يتمتع بها أعضاء المجلس في اختيار القادة ، وخضوع هؤلاء لرأي الأغلبية في المجلس تحقيقا للمصلحة العليا للثورة ،وهو ما يؤكد على عودة الممارسة الديمقراطية في المجلس الوطني للثورة .

كما حدد المجلس الوطني للثورة المعالم الرئيسية للسياسة الجديدة التي يتعين على الحكومة المؤقتة أن تنتهجها في المستقبل ، ومن جملة المحاور الرئيسة التي أقرها المجلس الوطني للثورة الجزائرية والتي تقوم عليها السياسة الجزائرية نخص بالذكر النقاط الآتية:

1-تطبيق تقرير المصير عن طريق استفتاء يجرى تحت إشراف الأمم المتحدة أو التفاوض مع فرنسا إذا اقتضت الضرورة ذلك.

2-تقوية علاقات التعاون والتحالف مع دول المغرب العربي ودول المشرق العربي وكذلك دول الكتلة الاشتراكية.

3- انتهاج سياسة جديدة تهدف إلى إجبار فرنسا على سحب جيوشها من المراكز المتواجدة بها بكل من تونس والمغرب.

4-القيام بمجهودات لدى الدول الإفريقية من أجل إقناعها بسحب الجنود الأفارقة من الجيش الفرنسي بالجزائر.

5-الدخول في مفاوضات مع الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية بقصد جلب المتطوعين والفنيين وإرسالهم إلى حدود الجزائر مع تونس والمغرب.

6-اختراق الحواجز والأسلاك الكهربائية على الحدود من طرف جيش التحرير وتدويل القضية الجزائرية .

7- دخول قادة الثورة وقادة الولايات في جيش التحرير إلى داخل الجزائر.

---

1 -ibid , p 128

8- إرسال مبعوثين إلى داخل الجزائر وتقوية العلاقات مع قادة الولايات بالداخل.
9-تشكيل لجنة للمالية وتكليفها بتقديم الدعم المالي للولايات في داخل الجزائر.
10 –هيكلة الجيش ودعمه ماديا وبشريا (1).

وفي هذا الإطار تقرر إنشاء لجنة وزارية للحرب تتكون من الثلاثي كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوالصوف ، ولخضر بن طوبال تتولى مهمة الدفاع الوطني كما تقرر كذلك إنشاء هيئة أركان عامة أسندت مسؤوليتها إلى هواري بومدين بمساعدة على منجلي وقائد أحمد ، وعز الدين زراري (2).

وتم كذلك في هذا الاجتماع المصادقة على قوانين جبهة التحرير الوطني والمؤسسات الانتقالية للدولة الجزائرية، فقد تقرر أن كل أعضاء جيش التحرير لهم حق العضوية في جبهة التحرير الوطني ، وأن المجلس الوطني للثورة الجزائرية له صفتين فهو صاحب السلطة العليا للثورة ، وهو البرلمان الذي يعين الحكومة (3).

وبهذا كان هذا الاجتماع الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ذو أهمية تاريخية كبيرة حيث مكن الثورة من قوانين وبرنامج عمل كان على الحكومة أن تعمل على تطبيقه.

وخلال هذه الفترة ساءت العلاقة بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان إثر حادثة إسقاط المجاهدين لطائرة فرنسية على الحدود التونسية و أسر طيارها الفرنسي حيث طالبت الحكومة تحت الضغط التونسي من قيادة الأركان أن تسلمها الطيار الفرنسي ،وأمام إصرار الحكومة قرر أعضاء قيادة الأركان الاستقالة في15 جويلية 1961 ، وعلى إثرها تقرر عقد الاجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة الذي عقد في طرابلس من9 إلى27 أوت 1961، و تقرر أن يناقش مسألتين هما مسألة المفاوضات مع فرنسا التي توقفت في "لوقران" بسبب مشكلة الصحراء

1-د.عمار بوحوش : المرجع السابق، ص ص 495-496

2-علي كافي :المصدر السابق ، ص 257

3-Mohamed harbi **: <u>f.l.n, mirage et realite</u>**, naqd/enal alger, p 247

خلال شهر جويلية 1961 ، ومسألة القيادة بفعل الخلاف الكبير بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة ، وفي هذا الاجتماع أبدى أعضاء هيئة الأركان (على منجلي وقائد أحمد) معارضتهم الشديدة للحكومة المؤقتة والباءات الثلاث (بوصوف ، بن طوبال ، كريم بلقاسم) وكان السؤال الأول الذي بادرت به هيئة الأركان هو (1): لماذا لم تطبقوا قرارات الدورة السابقة ؟

فكان جواب بن طوبال (وكان سباق للجواب دائما !) وباختصار:" ما طيقناش ! " وكان رد الأركان العامة أن الأمور لا ينبغي أن تظل على ما هي عليه، ولا بد من تغيير النظام القائم في اتجاه تكوين قيادة سياسية وهيئة تنفيذية ".كما أعتبر أعضاء هيئة الأركان أن المفاوضات التي تقودها الحكومة تتجه نحو التضحية بالثورة لصالح شكل جديد من الاستعمار يقوم على التعاون مع فرنسا (2).

و أكدت قيادة الأركان على ضرورة توحيد الجيش الموجود في الحدود مع الولايات ووضعته تحت قيادتها (3).

ويبدو أن هذا التوتر الشديد الذي كانت عليه هيئة الأركان يعود إلى عدم قدرتها على تخطي خطي " شال وموريس" ، مما جعلها توجه ضرباتها نحو الحكومة المؤقتة،وفي هذا الاجتماع اقترح بن يوسف بن خدة كما فعل سنة 1959 تشكيل قيادة لجبهة التحرير الوطني تكون أعلى سلطة للجبهة، وذلك بهدف إضعاف سلطة الباءات الثلاث واستبعاد فرحات عباس عن القيادة، ولكن اقتراحه هذا وجد اعتراضا قويا من قبل كريم بلقاسم (4)، كما اقترح بن خدة أن تشكل حكومة لها سيادة كاملة تتكون من خمسة أعضاء على الأكثر ، على أن تستقر في الجزائر وهذا لأجل تحصين المقاومة والإبقاء على الثقة ووضع كل القادة على توافق (5) غيرأن أغلبية أعضاء المجلس كانت ترى أن الوصول إلى تسوية مع المستعمر

1-محمد عباس : رواد الوطنية،المصدر السابق ص 411

2 -Mohamed harbi, fln mirage et realite, op cit p 280

3-ibid, p 281

4-ibid,p281

5-saad dahleb,op cit ,p150

عن طريق المفاوضات هو الحل الأمثل في ظل صعوبة تحقيق الانتصار العسكري في الميدان، وعليه تقرر إنشاء لجنة مشاورات لاقتراح حكومة جديدة ، و ضمت اللجنة كل من محمد بن يحي وبوداود عمار ومحمدي السعيد، وبعد المشاورات اقترحت تشكيلة حكومية جديدة برئاسة بن يوسف بن خدة (1) الذي اعتبر بمثابة الرجل الوطني القادر على إجراء حوار مع هيئة الأركان والراديكالي الذي لن يرضخ بسهولة لمطالب الفرنسية ، فهو منقذ الثورة من الخلافات الموجودة بين قادتها.

غير أن قيادة الأركان بعد فشلها في تحقيق طموحاتها قررت مغادرة الاجتماع قبل أن ينتهي وتوجهت إلى ألمانيا (2)، وهو ما يعني أن الخلاف مع هيئة الأركان بقي مؤجلا وكان على الحكومة الجديدة أن تواجهه، وفي الأخير خرج الاجتماع بالقرارات الأتية :

- تشكيل حكومة مؤقتة جديدة أسندت رئاستها لشخصية بن يوسف بن خدة(*).
- تعزيز نشاط جيش التحرير الوطني وتعبئة الجماهير الجزائرية ورفع مستواها النضالي .
- ضبط المحتوى الديمقراطي والاجتماعي لكفاح الشعب الجزائري .
- تأكيد حق الشعب الجزائري في الاستقلال وتقرير المصير ، بواسطة الحل التفاوضي الذي يحافظ على سلامة التراب الجزائري بأكمله بما فيه الصحراء ، وعلى وحدة الشعب الجزائري ، والتعاون على قدم المساواة باحترام سيادة الشعب (3).

1- ibid,p 151

2-benjamin stora,zakya daoud,op cit, p348

(*)-بن يوسف بن خدة :ولد في البليدة عام 1920،ناضل مبكرا في صفوف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية حتى أصبح أحد مسؤوليها ،اعتقل عشية اندلاع الثورة ،ثم اطلق سراحه في أفريل 1955،وعندها إلتحق بصفوف الثورة على مستوى الجزائر العاصمة ،عين عضوا في المجلس الوطني للثورة ،وعضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى ،ثم عين وزيرافي الحكومة المؤقتة الأولى .ينظر:

El moudjahid :benyoussef ben khedda ,préssident du G.P.R.A.n°84 alger :29aout1961p552

3-يحي بوعزيز : المرجع السابق، ص ص 207 208

وحول طريقة تعينه على رأس الحكومة المؤقتة الثالثة ، وإزاحة فرحات عباس يؤكد بن يوسف بن خدة أن المجلس بعد محاكمته لسياسة فرحات عباس قرر إزاحته من على رأس الحكومة ، ففي الأزمات الرئيس هو الذي يدفع الثمن، وأن القرار اتخذ بالأغلبية وفي ظل سيادة روح الحوار والديمقراطية (1)،كما أوضح أن المجلس الوطني للثورة كان يسير وفق نظام ديمقراطي حيث عبر عن ذلك بقوله(2) :"الواقع أن المجلس الوطني كان يسير على نظام ديمقراطي ،وكانت مداولاته تتسم بالحرية والديمقراطية التامة ،كما كان يتبع في جميع قراراته التقليد المعروف ،وهو أن الأقلية تخضع لقرار الأغلبية."

وبعد أن تمكنت الحكومة المؤقتة بقيادة بن يوسف بن خدة من تحقيق تقدم ملموس في ملف المفاوضات على إثر محادثات "لي روس "(les rousses) في الفترة الممتدة 11 إلى 19 فيفري 1962 حيث تم التوصل إلى اتفاق مبدئي بين الوفد الجزائري المفاوض برئاسة كريم بلقاسم نائب رئيس الحكومة و الوفد الفرنسي برئاسة " لويس جوكس" ، دعت الحكومة إلى عقد اجتماع للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس، لدراسة نص اتفاقيات إيفيان في كل جزئياتها، و اتخاذ موقف واضح منها.و عندها اجتمع المجلس الوطني للثورة في فترة الممتدة من 22 إلى 27 فيفري 1962 بطرابلس الليبية. و حضره سبعة أعضاء عن الحكومة المؤقتة و هم : بن يوسف بن خدة،عبد الحفيظ بوالصوف،سعد دحلب،كريم بلقاسم، محمدي السعيد ومحمد يزيد و ثلاثة أعضاء عن قيادة الأركان و هم: هواري بومدين،احمد قايد،علي منجلي و ممثل عن ولاية الأوراس و النمامشة و هو مصطفي بن النوى و ممثلين عن ولاية وهران و هما مختار بويزم و بن حدو بوحجار،و خمسة ممثلين عن اتحادية فرنسا و هم: عمار عدلاني،رابح بوعزيز،محمد بوداود،علي هارون،عبد الكريم الويسي، و خمسة عشر من بقية أعضاء المجلس الوطني للثورة و هم: فرحات عباس، مصطفي بن

1- op cit ,p348

2-بن يوسف بن خدة :**شهادات ومواقف** ،المصدر السابق ، ص104

عودة،محمد بن سالم،محمد بن يحي،أحمد بومنجل،سليمان دهيليس،محمد حماي، علي كافي،محمد خير الدين،عبيدي حاج الأخضر،عبد الحميد مهري،عمار أوعمران،عمر أوصديق،الطيب الثعالبي،محمد يازوران.

كما أرسل عدد من الأعضاء بوكالاتهم إلى زملائهم في المجلس أو إلى رئيس الحكومة و هم: - الوزراء الخمسة المعتقلين "بأولنوا"و هم حسين أيت أحمد،أحمد بن بلة،رابح بيطاط، محمد بوضياف،محمد حيضر

- ولاية قسنطينة: رابح بلوصيف،العربي برجم،صالح بوبنديد،الطاهر بودربالة ، عبدالمجيد كحل الراس

- ولاية القبائل : أحمد فدال، احسن محيوز،محمد و علي،آكلي محمد أولحاج،الطيب الصديقي.

- ولاية الأوراس النمامشة: الطاهر الزبيري

بينما غاب عن اجتماع المجلس 22 عضوا حيث كان العدد الرسمي لأعضاء المجلس هو 71عضو بينما شارك في التصويت 49عضو بعدد من الحاضرين بلغ 33عضو(1). ووفقا للمادة 12من الفصل الثاني من القوانين الأساسية المؤقتة للجمهورية الجزائرية فإن المجلس الوطني للثورة يقرر بأغلبية (5/4) أربعة أخماس أصوت الأعضاء الحاضرين أو الممثلين وقف إطلاق النار ، وبهذا فإن أغلبية الأربعة أخماس من عدد المصوتين البالغ عددهم 49 عضوا هو40 صوت وبعد عرض الاتفاقية للتصويت نالت موافقة 45 صوتا ،فكان الإجماع على تأييد الاتفاق الذي توصلت إليه الحكومة مع الطرف الفرنسي ، وأما الأربعة أصوات المعارضة فكانت ثلاثة منها لعناصر قيادة الأركان وهم : هواري بومدين وقائد أحمد ، وعلى منجلي ، والصوت الرابع للرائد مختار بويزم من الولاية الخامسة (2)،وقد تركزت معارضة قيادة الأركان لإتفاقيات ايفيان حول النقاط الأربعة الأتية :

- استمرار التجارب النووية في رقان بالصحراء الجزائرية.

1- بن يوسف بن خدة :اتفاقيات ايفيان ،المصدر السابق ، ص ص 56 75

2- المصدر السابق: ص59

- الابقاء على الهيمنة الاستعمارية في المرسى الكبير بوهران .
-مطالبة جيش التحرير الوطني بوضع سلاحه وتعويضه بالقوات المحلية .
-تمتع الأقلية الأوروبية بالحقوق المدنية (1).

وبهذا يمكننا الوقوف على تطبيق جوهري للقيم الديمقراطية في هذه المؤسسة العليا للثورة وصاحبة السيادة وممثلة الإرادة الشعبية ، حيث تمت العودة إلى هذه المؤسسة التي تملك حق النظر في هذه القضية، وذلك تطبيقا لما ورد في القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني، حيث عرض الاتفاق على المجلس فنال موافقة الأغلبية، وبذلك طبق نظام الأغلبية في اتخاذ هذا القرار المصيري بالنسبة للشعب الجزائري.

وعلى إثر هذه المصادقة من قبل المجلس الوطني للثورة استؤنفت المفاوضات من جديد في ايفيان يوم 7 مارس ، وانتهت بالتوقيع على وقف اطلاق النار في 18 مارس 1962 والذي أعلن عنه يوم 19 مارس 1962 في منتصف النهار من قبل بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة، و بعدها تم إطلاق سراح المساجين و علي رأسهم المساجين الخمسة بن بلة و بوضياف،و أيت أحمد، ومحمد خيضر و رابح بيطاط، ثم بدأت التحضيرات لعقد مؤتمر للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ،و مع بداية شهر أفريل 1962 أرسلت الاستدعاءات إلى جميع قادة الولايات و أعضاء المجلس في الداخل و الخارج،ولأول مرة توفرت الشروط لحضور الجميع بهدف إجراء نقاش جدي والعمل على الاستعداد لمجابهة المستقبل (2).

وعلى إثرها عقد مؤتمر طرابلس للمجلس الوطني للثورة الجزائرية من 27 ماي إلى 5 جوان 1962بطرابلس الليبية وعملت السلطات الليبية على توفير الشروط الضرورية للمؤتمر حيث منعت السلطات الليبية الصحفيين و الأجانب من دخول

1- مجلة أول نوفمبر: **المجاهد مختار بوعيزم المدعو الرائد ناصر ،حوار مع :ع عثمان الطاهر** العدد156/155 الجزائر 1997 ص27

2-علي كافي :المصدر السابق، ص 285

المدينة (1)،و تضمن جدول الأعمال نقطتين أساسيتين هما :

-المناقشة و المصادقة على برنامج طرابلس .

- تشكيل المكتب السياسي الذي يشرف على هذه المرحلة الانتقالية حتى ينظم مؤتمر تقيمي (2).

وفيما يتعلق بالنقطة الأولى فقد تم تحضير هذا البرنامج خلال اجتماعات عقدت في تونس بمنطقة الحمامات ،حيث كتب مشروع البرنامج من قبل محمد حربي وامحمد يزيد ومصطفى لشرف وذلك تحت توجيه أحمد بن بلة(3)،وركز هذا البرنامج على البعد الديمقراطية الاشتراكي ، واعتماد نظام الحزب الواحد،وعند عرضه للنقاش لم يعترض عليه أحد ما عدا بعض الملاحظات قدمها فرحات عباس، و أثناء التصويت وافقت الأغلبية الساحقة على ميثاق طرابلس (4)، الذي أصبح الوثيقة الأساسية لبناء الدولة الجزائرية الحديثة.

و قد أكد ميثاق طرابلس على البعد الديمقراطي لثورة البناء و التشييد التي يجب أن تعقب الثورة التحريرية و تكون مكملة لها ،حيث جاء فيه "....إن الكفاح المسلح يجب أن يترك المكان للمعركة العقائدية و أن الثورة الديمقراطية الشعبية يجب أن تخلف الكفاح من أجل الاستقلال الوطني،إن الثورة الديمقراطية الشعبية تشييد واع للبلاد في إطار مبادئ الاشتراكية و سلطة في أيدي الشعب ...."(5).

و أكد الميثاق أن المحتوى الديمقراطي يجعل من مهام الثورة العمل على تقوية الوطن الذي أصبح مستقلا بأن تعيد إليه قيمه المكبوتة أو تلك التي حطمها الاستعمار وذلك لتحقيق دولة ذات سيادة واستقلال كامل و ثقافة وطنية(6)،كما أكد ميثاق طرابلس أن الفكر الديمقراطي يجب أن يتحقق في مؤسسات الدولة المحددة

1- ازغيدي محمد لحسن :المرجع السابق ،ص 239

2- علي كافي :المصدر السابق ،285

3-Mohamed lebjaoui, op cit ,p170

4-Ben youcef ben khedda ,làlgerie alindèpendance,la crise de 1962, op cit ,p14

5-**النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954- 1962)**،وزارة الإعلام والثقافة ،الجزائر 1979 ص 76

6- المصدر نفسه ، ص77

تحديدا جيدا، و في كل قطاعات الحياة الاجتماعات للبلاد ،وتوضح الوثيقة أن روح المسؤولية تشكل المظهر الأوفى للفكر الديمقراطي،و أنها يجب أن تحل في أي مكان محل مبدأ السلطة التي كان جوهره إقطاعيا و ميزته تسلطية(1).
ثم يبين الميثاق أن تحقيق أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية يتطلب تأسيس حزب جماهيري قوى و واع،والذي يجب أن يعمل على قاعدة ديمقراطية،و أن يكون وسيلة للتعبير عن المتطلبات الجماهيرية ،و أن لا تفرض القيادة الخط السياسي للحزب بمفردها بل تضعه انطلاقا من آراء و اقتراحات القاعدة .و أن التعبير الحر عن الآراء و الانتقاد هما من الحقوق الأساسية لكل مناضل و أن المسؤولية تسند عن طريق الانتخاب في كل المستويات ، و أن تخضع القرارات لقانون الأغلبية(2).وبهذا وضع ميثاق طرابلس مجموع القواعد التي يتم من خلالها ممارسة الفعل الديمقراطي وهي:

-وضع السلطة في يد الطبقة الثورية الشعبية.

-التبادل المستمر بين القمة والقاعدة لضمان حياة سياسية نشيطة .

-الخطة السياسية للحزب لاتضعها القيادة وحدها بل يجب أن تنبع من اقتراحات القاعدة واهتماماتها .

-حرية النقد في نطاق منظمات الحزب تعتبر حقا جوهريا للمناضلين ،وهذا العمل يسمح بتجنب أي عمل انحرافي يستوجب العقاب لصاحبه (3).

و يسجل الدارس أن الديمقراطية المنشودة هي الديمقراطية الشعبية التي ازدهرت في أوربا الشرقية عند الشعوب التي تحررت من الاحتلال النازي، والتي تعتمد على حزب طلائعي يقود المجتمع نحو بناء الديمقراطية الاشتراكية، و هو برأينا تطوير للديمقراطية الاجتماعية التي يمكن أن نصف بها الممارسات الديمقراطية التي سادت خلال الثورة التحريرية .

و أما النقطة الثانية المتعلقة بتشكيل المكتب السياسي فقد كانت سببا في اندلاع

1- المصدر نفسه ، ص77

2-المصدر نفسه ،ص ص 99-100

3- ابراهيم لونيسي ،المرجع السابق ص367

أزمة السلطة التي عرفتها الجزائر سنة1962،حيث عين المجلس الوطني للثورة لجنة لتشكيل المكتب السياسي كان مقررها محمد بن يحي، وعندها قام أعضاء اللجنة باستشارة أعضاء المجلس حيث طلبوا منهم تحديد قائمة بسبعة أسماء للقادة الذين يرغبون أنهم يشكلون المكتب السياسي القادم،وبعد انتهاء الاستشارة اتضح أن الاتجاه المساند لأحمد بن بلة هو الذي تحصل على الأغلبية، وكانت القائمة المقترحة تضم العناصر الآتية: أحمد بن بلة ،محمد خيضر ،رابح بيطاط ،محمد بوضياف ،حسين أيت أحمد ،الحاج بن علا ،ومحمدي السعيد (1).

بينما لم يتحصل فريق الحكومة إلا على عدد محدود من أصوات أعضاء المجلس وبخاصة -الباءات الثلاث- حيث تحصل بوالصوف على صوت واحد ،وكريم بلقاسم على صوت أو اثنين ،وبن طوبال على أربعة أو خمسة أصوات، وعليه كان التصويت في الجلسة العلنية سيؤكد هذه النتيجة(2) ،وبحسب محمد لبجاوي قام أعضاء الحكومة بمناورة لمنع عملية التصويت، حيث قرر جزء من أعضاء الحكومة مغادرة المؤتمر،وكان أولهم رئيس الحكومة بن يوسف بن خدة الذي غادر طرابلس نحو تونس ،وانتهى الاجتماع دون أن يؤخذ أي قرار رسمي (3).

وبحسب بن يوسف بن خدة فان مقرر اللجنة محمد بن يحي رفض عرض القائمة على التصويت في المجلس لأن الذين مثلوا في القيادة لم يقبلوا بها حيث رفض كل من محمد بوضياف وحسين أيت أحمد العمل مع أحمد بن بلة لأنه كان يملك الأغلبية في المكتب السياسي المقترح (4).

وهكذا انفض الاجتماع دون انتخاب قيادة سياسية تتولى الانتقال بالجزائر من مرحلة الاستعمار إلى مرحلة الاستقلال في هدوء واستقرار ، وانتقل الخلاف بين الطرفين إلى الداخل حيث حسم في الأخير لصالح أحمد بن بلة وقيادة الأركان

1Mohamed lebjaoui: op cit ,p171
2-ibid ,p171
3-ibid ,p171
4-Ben youcef ben khedda , lalgerie a lindependance la crisede 1962 ,op cit ,pp 16 -17

المتحالفة معه ، فبعد الإعلان الرسمي عن استقلال الجزائر في5جويلية 1962 أعلن في تلمسان يوم 22جويلية 1962عن مكتب سياسي لحزب جبهة التحرير الوطني الذي نص ميثاق طرابلس أنه الحزب الوحيد الشرعي في الجزائر المستقلة وكان أعضاؤه من الموالين لأحمد بن بلة وقيادة الأركان ،ثم تنازلت الحكومة المؤقتة عن صلاحياتها في 7أوت 1962إلى المكتب السياسي (1)، ثم أجريت يوم 20 سبتمبر الانتخابات التشريعية التي نجح فيها جميع أعضاء المكتب السياسي وعندها قام أحمد بن بلة يوم 26سبتمبر 1962بتشكيل الحكومة و تقاسم فيها المناصب الحساسة في الدولة مع قيادة الأركان(2) .

1- mohamed harbi : **les archives de la révolution algérienne** p320

2- عمار بوحوش :المرجع السابق ، ص ص 508-509

المبحث الرابع : القيم الديمقراطية في لجنة التنسيق والتنفيذ والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

تشكل الجهاز التنفيذي للثورة التحريرية في الجزائر منذ مؤتمر الصومام 1956من هيئتين هما لجنة التنسيق والتنفيذ ،ثم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية -**أولا: لجنة التنسيق والتنفيذ (C.C.E)**

شكل مؤتمر الصومام 20أوت 1956لجنة التنسيق والتنفيذ التي تعد بمثابة الجهاز التنفيذي للمجلس الوطني للثورة ، حيث أنها تتولى مهمة تطبيق القرارات السياسية والعسكرية التي يتخذها أعضاؤه (1).

وهي عبارة عن مجلس حرب حقيقي ، له مسؤولية توجيه وإدارة جميع فروع الثورة العسكرية والسياسية والدبلوماسية ، وهي تسيطر على جميع هيئات الثورة المنظمة من سياسية وعسكرية ودبلوماسية واجتماعية وادارية ،وجميع القادة العسكريين والسياسيين المسؤولون عن النشاط الثوري في الولايات الستة بصفة مباشرة (2).

وقد شكلت هذه اللجنة عن طريق التعيين من القادة البارزين في داخل الجزائر سواء كانوا حاضرين بالمؤتمر أو غائبين عنه وهم :

1-رمضان عبان: مكلف بالتنسيق بين الولايات، وبين الداخل والخارج.

2-العربي بن مهيدي: مكلف بالعمل الفدائي داخل المدن.

3-كريم بلقاسم: مكلف بالعمل العسكري وقائد الولاية الثالثة.

4-بن خدة بن يوسف : مكلف بالإعلام والاتصالات باتحادات الطلبة والعمال

5-سعد دحلب: مسؤول عن صحيفة المجاهد والدعاية(3).

والملاحظ أن هذه الهيئة التنفيذية مكونة كلها من مناضلين سابقين في حزب الشعب الجزائري ومن داخل البلاد ، وأن تمثيلها شمل عضوين من مفجري الثورة وهما :العربي بن مهيدي وكريم بلقاسم ،وعضوين من المركزيين سابقا

1-عقيلة ضيف الله : المرجع السابق، ص256

2- مجلة الجيش الوطني الشعبي :20 أوت 1955 (يوم المجاهد)،عدد89 الجزائر :أوت 1971 ص23

3- عمار بوحوش : المرجع السابق، ص 397

وهما : بن يوسف بن خدة وسعد دحلب ،وأما عبان رمضان فكان يجمع بين خصائص الرجل الثوري والمركزي (1).

و قد حدد مؤتمر الصومام مقر اللجنة بالجزائر العاصمة ، على أنها تملك حرية التنقل إلى الولايات، وهذا تطبيقا لمبدأ أولوية الداخل على الخارج الذي أقره المؤتمر ، وبهذا مارست اللجنة عملها على أرض الوطن بمدينة الجزائر العاصمة وذلك خلال الفترة الممتدة من سبتمبر 1956 إلى فيفري 1957(2)، كما سهل اعتقال قادة البعثة الخارجية (بن بلة ، أيت أحمد ، خيضر ، بوضياف) على إثر حادث اختطاف الطائرة في 22 أكتوبر 1956 عمل أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ في الداخل حيث تخلصت اللجنة من المعارضة التي كان يبديها أحمد بن بلة على الخصوص نحو قرارات مؤتمر الصومام.

ويذكر سعد دحلب أن أعضاء اللجنة كانوا يشكلون قيادة جماعية وأن كل الموضوعات كانت تناقش وتتخذ بشأنها القرارات بالطريقة الأكثر ديمقراطية ولكنهم لم يكونوا متمسكين بها بصفة مطلقة حيث تركت الحرية لكل عضو في مجال اختصاصه(3).

ومن الأعمال الهامة التي قامت بها لجنة التنسيق والتنفيذ وهي داخل الوطن إضراب الأيام الثمانية الذي امتد من 28 جانفي إلى4 فيفري1957، والذي اقترحه العربي بن مهيدي على اللجنة ،حيث حظي اقتراحه بالإجماع من الناحية المبدئية ولكن وقع نقاش حول المدة التي كنت تتراوح في البداية ما بين 3 أيام و 30يوما وفي النهاية ، اتفق الأعضاء الخمسة وبكل ديمقراطية على ثمانية أيام(4).

وحدد اللجنة لهذا الإضراب عدد من الأهداف هي :

1-دعم مساعي الدول العربية والآسيوية أثناء مناقشة القضية الجزائرية.

2-تدمير خرافة " الجزائر فرنسية " أمام الرأي العام العالمي.

1-محمد عباس : ثوار عظماء، المصدر السابق، ص375

2-محمد عباس : رواد الوطنية ،المصدر السابق، ص106

3-Saad dahlab,op cit , pp57 58

4-محمد عباس :ثوار عظماء، المصدر السابق ،ص85

3-تعزيز سيطرة جبهة التحرير في أوساط الشعب.

4-دفع جماهير المدن في خضم معركة التحرير لتخفيف الضغط على الجبال(1).

وفعلا استطاع هذا الإضراب أن يحقق نجاحا تاما بشهادة الصحف الفرنسية نفسها حيث قدرت مجلة " فرانس أو بسارفتور "(France observateur)الأسبوعية نسبة نجاح الاضراب ب99 % (2).

وهو ما يؤكد على التفاف الجماهير الشعبية في مدينة الجزائر العاصمة حول الثورة ،على الرغم من القمع الاستعماري الرهيب الذي سلطته قوات المظليين على سكان العاصمة .

ولكن الاستراتيجية التي اتبعتها لجنة التنسيق والتنفيذ بالجزائر العاصمة ، والقائمة على تفعيل العمل الثوري داخل المدينة ،دفعت بها في الأخير إلى مغادرة العاصمة يوم25 فبراير 1957 ،بفعل التضييق الكبير الذي تعرضت له من قبل القوات الاستعمارية ،حيث توجهت عناصر اللجنة نحو جبال الشريعة عبر البليدة ، وتقرر أن يتوجه كريم بلقاسم وبن يوسف بن خدة إلى تونس، بينما يأخذ عبان ودحلب وبن مهيدي طريق مراكش للالتقاء لاحقا بالخارج، ولكن القوات الاستعمارية تمكنت من إلقاء القبض على العربي بن مهيدي مساء نفس اليوم ، ثم اعدمته في 5مارس1957(3).

وبهذا فقدت الثورة أحد أبرز قادتها،وأما باقي أعضاء اللجنة فبعد وصولهم إلى تونس توجهوا إلى القاهرة حيث تقرر عقد اجتماع للمجلس الوطني للثورة بالقاهرة وخلال هذا الاجتماع الذي انعقد أثناء الفترة الممتدة من 20إلى 28 أوت 1957 تقرر إدخال تعديل على لجنة التنسيق والتنفيذ حيث رفع عدد أعضائها إلى14 عضوا بدلا من 5 كما كان عليه الحال في اللجنة الأولى وهم:

1- محمد عباس المصدر نفسه،ص388

2-المصدر نفسه،ص390

3-المصدر نفسه،ص126

-محمد الشريف الولاية الأولي

-لخضر بن طوبال الولاية الثانية

-بلقاسم كريم الولاية الثالثة

-عمار أو عمران الولاية الرابعة

-عبد الحفيظ بوالصوف الولاية الخامسة

- عبان رمضان

- فرحات عباس

-محمد لمين دباغين

-عبد الحميد مهري

-القادة الخمسة المعتقلين بفرنسا وهم :(أيت أحمد حسين، بن بلا، بوضياف، بيطاط وخيضر)(1).

وترك مؤتمر القاهرة وظائف لجنة التنسيق والتنفيذ كما كانت عليه في السابق حيث أبقى لها على سلطات واسعة في كل القضايا ، ماعدا فيما يتعلق بمستقبل البلاد ، مثل المفاوضات، وإنهاء العمليات، والتحالفات، والحل الدولي للمشكلة الجزائرية وتدخل طرف ثالث في النزاع الفرنسي الجزائري...الخ.

واعتبرت " لجنة التنسيق والتنفيذ " مسؤولة أمام " المؤتمر" الذي يستطيع حلها بأغلبية ثلثي الأصوات(2).

ويسجل الدارس لهذه اللجنة الثانية أنها ضمت القادة العسكريين للولايات وعددا من السياسيين وهم: عبد الحميد مهري ،ومحمد لمين دباغين ،وفرحات عباس بالإضافة إلى عبان رمضان ،كما ضمت اللجنة بصفة شرفية القادة المعتقلين في فرنسا ،ويلاحظ كذلك أن المجلس الوطني للثورة أبعد عضوين سابقين في اللجنة الأولى هما سعد دحلب وبن يوسف بن خدة ،مما جعل هذه اللجنة تخضع وفقا

1-Benyoucef ben khedda,**l'algerie a lindependance,la crise de 1962**,op cit ,p135

2-جوان جلسبي:المرجع السابق ،ص123

لأغلبية أعضائها للقادة العسكريين وعلى رأسهم (الباءات الثلاث)(*)حيث تحكم هؤلاء القادة العسكريون في عمل اللجنة ،وخاصة بعد تخلصهم من الرجل القوي في اللجنة وهو عبان رمضان اثر تصفيته جسديا في تطوان بالمغرب الأقصى في ديسمبر 1957(1)،وقد واجهت هذه اللجنة الثانية نفس مشاكل اللجنة الأولى ومنها على الخصوص إعادة تنظيم الولاية الأولى ،ودعم المجاهدين بالسلاح والإجراءات الواجب اتخاذها ضد خط" موريس"(morice)التي تقوم السلطات الاستعمارية بإنجازه لعزل الثورة عن الخارج (2).

وخلال هذه الفترة شهدت الثورة تحكم هذه الدائرة المغلقة من القادة العسكريين في زمام الأمور وتوجههم إلى إبعاد كل السياسيين ،وجعل القيادة تعود إلى الثوريين الذين فجروا الثورة دون غيرهم ممن التحقوا بها ، وهو ما يعني العودة إلى مرحلة ما قبل مؤتمر الصومام من خلال تغييب المؤسسات القيادية للثورة في اتخاذ القرار ،وقد شكل ذلك انحرافا كبيرا عن الممارسة الديمقراطية التي أقرها مؤتمر الصومام، والتي أدت باللجنة إلى ارتكاب أخطاء كبيرة خلال هذه الفترة وعلى رأسها اغتيال عبان رمضان دون أية محاكمة ،ثم فرض العقوبات على العقداء في لجنة العمليات الشرقية(**) والتي أدت إلى انفجار أزمة العقيد العموري التي ستواجهها الحكومة المؤقتة بمجرد تأسيسها .

وبهذا فقد تميزت لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى بعملها الديمقراطي ،بينما يسجل أن اللجنة الثانية ابتعت عن الممارسة الديمقراطية ،وقد يعود ذلك إلى طبيعة التكوين العسكري لأغلبية عناصر اللجنة ودخول الثورة مرحلة المواجهة الشاملة عسكريا مع فرنسا .

(*)-الباءات الثلاث:هم بلقاسم كريم ،بن طوبال لخضر ،بوالصوف عبد الحفسظ ،وقد نشأ هؤلاء القادة في المنظمة السرية حيث تميز تكوينهم باعتماد السرية واتخاد القرار تفي دوائر مغلقة ،والعمل وفق منهجية اعطاء الأوامر أو تلقيها بعيدا عن الحوار والنقاش.

1- حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص 11

2-Mohammed harbi , **les archives de la révolution algérienne** ,op cit ,p314

(**)-ينظر حول هذه القضية في الصفحة 187

ثانيا:الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A)

يعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بعد أربع سنوات من عمر الثورة حدثا تاريخيا هاما في مسيرة الثورة التحريرية ،حيث شكل استكمالا لبنائها المؤسساتي ،وإعادة بعث للدولة الجزائرية الحديثة ،وانتقاما ساطعا من لطخة سيدي فرج التي خسر على إثرها الشعب الجزائري سيادته على أرضه ،وبهذا أكد إعلان الحكومة على تقدم الثورة نحو تحقيق الاستقلال وذلك بتعزيز العمل العسكري بمجهود سياسي ودبلوماسي يمكن الثورة من الوصل إلى أهدافها .

وقد دفعت جملة من الأسباب إلى تأسيس الحكومة المؤقتة حيث يمكن حصرها فيما يأتي :

1-الحاجة إلى طرف جزائري مفاوض له صفة تمثيل الثورة التحريرية ،يكون ندا للطرف الفرنسي، وذلك إثر ظهور معالم المنحى التفاوضي في السياسة الفرنسية بعد وصول" الجنرال ديغول"إلى الحكم في فرنسا أوائل جوان 1958،حيث جرت محادثات بين كريم بلقاسم عضو لجنة التنسيق والتنفيذ وجان عمروش وهو كاتب من أصل جزائري ،كان صديقا "لأوليفي غيشار "أحد المقربين من "الجنرال ديغول "،وعندها فهم كريم من محدثه أن الرئيس الفرنسي يبدي استعدادا واضحا للتفاوض مع جبهة التحريرالوطني ،شريطة أن يجد ندا له في قيادة الثورة ،ثم وقع لقاء آخر بين كريم بلقاسم مرفوقا بفرحات عباس مع جان عمروش،فكان ذلك دافعا قويا إلى تأسيس الحكومة لمواجهة استحقاقات مرحلة التفاوض (1).

2-مؤتمر طنجة الذي جمع حزب الاستقلال المغربي وحزب الدستور التونسي وجبهة ال تحرير الوطني الجزائرية من27إلى 30أفريل 1958 والذي أوصى بتأسيس حكومة جزائرية بعد التشاور مع الحكومتين التونسية والمراكشية (2).

3-الخلافات التي وقعت بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ ،وعدم قدرة أعضائها على الانسجام خاصة تورط بعضهم في تصفية عبان رمضان ،حيث فقدت اللجنة

1-محمد عباس :ثوار عظماء ،المصدر السابق، ص128

2-أزغيدي محمد لحسن :المرجع السابق ،ص170

الكثير من مصداقيتها (1).

4-التغير الذي طرأ على موقف حكومتي تونس والمغرب باستغلالهما للقضية الجزائرية وتلاعبهم بمصيرها لتحقيق مكاسب شخصية ،فقد قامت حكومة مراكش بالاستيلاء على الأسلحة التي تمكنت قيادة وهران من شرائها وتهريبها عبر مراكش (2).

وبهذا توفرت الأسباب الكافية لتأسيس الحكومة المؤقتة ،وأما عن أهداف تأسيسها فتتمثل في إقناع الرأي العام العالمي بأن المفاوض الجزائري الشرعي موجود،،إنه مستعد للدخول في مفاوضات رسمية مع الحكومة الفرنسية طبقا للشروط التي حددها بيان أول نوفمبر 1954،والتي أقرها مؤتمر الصومام 1956 ،ويتمثل الهدف الآخر في وضع حد فاصل لما تدعيه الحكومة الفرنسية في مناسبات عديدة بأنها لا تجد أمامها ممثلا حقيقيا للمسلمين الجزائريين تتفاوض معه رسميا(3).

وقد لخص أحمد توفيق المدني الهدف الذي أنشئت من أجله الحكومة المؤقتة ومهمتها بقوله (4):"المقصود منها إقناع الرأي العام العالمي بأن المفاوض الجزائري موجود وهو يظهر رغبته في الاتصال ضمن مفاوضات رسمية بالحكومة الفرنسية على مقتضى الشروط التي أعلنتها الثورة ...والمهمة الأساسية للحكومة المؤقتة هو تحقيق الاستقلال وتمكين الجزائر من إبداء صوتها في وسط عالمي ،والتهيئة لهذا العمل ."

كماتوضح أيضا الرسالة التي وجهتها الحكومة غداة تشكيلها للرئيس المصري جمال عبد الناصر الهدف من إنشاءها حيث جاء فيها :"إن تشكيل هذه الحكومة ...في هذا الوقت بالذات ،إنما هو رد عملي علني على ذلك التحدي الصارخ الذي

1- عقيلة ضيف الله :المرجع السابق ،ص362

2-فتحي الديب :**<u>جمال عبد الناصر والثورة الجزائرية</u>** ،الطبعة الاولى ،دار المستقبل العربي ،القاهرة مصر 1984 ص387

3- عقيلة ضيف الله :المرجع السابق ،ص363

4-أزغيدي محمد لحسن :المرجع السابق ،ص171

ألقت به الحكومة الفرنسية على وجه الشعب الجزائري المجاهد عندما أعلنت سياسة الاندماج التام ،وأخذت توافي تنفيذها بواسطة إرغام الشعب على المشاركة في الاستفتاء الذي تقوم به فرنسا يوم 28سبتمبر 1958 حول الدستور الفرنسي الجديد ...وتضع حدا فاصلا لما تدعيه الحكومة الفرنسية في مناسبات عدة من أنها لا تجد أمامها ممثلا صحيحا تفاوضه رسميا لمحاولة إيجاد حل للقضية الجزائرية(1).

وأما فيما يتعلق بكيفية تشكيل الحكومة المؤقتة فيذكر محمد حربي أن لجنة التنسيق والتنفيذ عقدت عدة اجتماعات ما بين شهري جويلية وسبتمبر 1958 لطرح وجهات النظر حول الوضعية الصعبة التي تعرفها الثورة وخلال هذه الاجتماعات عرضت عدة أراء ومقترحات يمكن حصرها فيما يأتي :

1-العقيد أوعمران : اقتراح ثلاث حلول وعلى رأسها إنشاء حكومة.

2-فرحات عباس : اقترح إنشاء ثلاث لجان مختصة هي لجنة الحرب ولجنة المالية ولجنة الشؤون الخارجية مع إعطاء اللجان حرية المبادرة.

3-كريم بلقاسم : اقترح تشكيل حكومة ، وأكد أن الثورة في حاجة إلى قائد.

4-بن طوبال : طالب بإعادة تنظيم الجيش وضبط إستراتيجية الثورة وبعلاقة أحسن مع الشعب (2).

وفي 9 سبتمبر أخذت لجنة التنسيق والتنفيذ قرار تحولها إلى حكومة ، وتكفل مهري بإعلام فتحي الديب(*) وتقرر ذهاب الدكتور لمين دباغين والعقيد بوصوف إلى المغرب لاعلان الملك ، وذهاب كريم بلقاسم والشريف محمود إلى تونس لإعلام الرئيس بورقيبة ، وأما فيما يتعلق بتوزيع الوازرات فقد كلف مهري للقيام باستشارات فردية لكل عضو من أعضاء لجنة التنسيق،وفي هذا التوجه اقترح فرحات عباس أن تمثل في الحكومة التشكيلات الأربع الموجودة في جبهة

1-المرجع نفسه، ص171

2-Mohamed harbi :f.l.n mirage et réalité ,op cit , pp 212.215

(*)- قائد في جهاز المخابرات المصري ،مكلف بملف الثورة الجزائرية من قبل الرئس المصري جمال عبد الناصر

التحرير، وهي اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والعلماء، وأما رئاسة الحكومة فأقترح أن تعود إما لصالح كريم بلقاسم بإعتباره أحد التاريخين أو تعود إلى الدكتور الأمين دباغين على اعتبار أنه كان رئيس الوفد الخارجي (1).

ولكن الاقتراحين اصطدما بمعارضين ، فالاقتراح الأول القاضي بتعين كريم بلقاسم على رأس الحكومة اعترض عليه كل من لخضر بن طوبال وبوالصوف حيث رفضا إعطاء كريم سلطة أعلى من سلطتهما، وأما الاعتراض على الاقتراح الثاني المتعلق يتولى الأمين دباغين رئاسة الحكومة فقد جاء من السجناء وبالخصوص من طرف بن بلة ، وعندها تم تعيين فرحات عباس بالإجماع على رأس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (2).

وفي 19 سبتمبر 1958 أعلن في القاهرة عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وقد ورد في مرسوم تشكيلها ما يأتي :

" بسم الله الرحمن الرحيم"

باسم الشعب الجزائري

نظر للسلطات التي خولها المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى لجنة التنسيق والتنفيذ (لائحة 28 أوت 1957) فإن لجنة التنسيق والتنفيذ قد قررت تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية"(3).

وضمت هذه الحكومة الشخصيات التالية:

-فرحات عباس : رئيس الحكومة

-كريم بلقاسم : نائب الرئيس ووزير القوى المسلحة

-أحمد بن بلة : نائب الرئيس

-حسين أيت أحمد :وزير دولة

-ربح بيطاط : وزير دولة

1-Ferhat abbas **: autopsie d'une guerre** ,édition Garnier frères paris 1980,p244
2-ibid, p 244

3- أزغيدي محمد لحسن : المرجع السابق، ص 172

-محمد بوضياف : وزير دولة

-محمد خيضر : وزير دولة (*)

-محمد الأمين الدباغين :وزير الشؤون الخارجية

-محمود الشريف : وزير التسليح والتموين

-الأخضر بن طوبال : وزير الداخلية

-عبد الحفيظ بوالصوف : وزير الاتصالات العامة والمواصلات

-عبد الحميد مهري : وزير الشؤون الاقتصادية والمالية

-محمد اليزيد : وزير الاعلام

-بن يوسف بن خدة : وزير الشؤون الاجتماعية

-أحمد توفيق المدني : وزير الشؤون الثقافية

-الأمين خان : كاتب دولة(**)

-عمر أو صديق : كاتب دولة

-مصطفي اسطنبولي : كاتب دولة (1).

وبهذا فقد تشكلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من ثمانية عشرة عضوا يمثلون مختلف التشكيلات التي انضمت إلى جبهة التحرير ووسع تمثيلها ليشمل الداخل كذلك من خلال كتاب الدولة الثلاث، كما شملت السجناء الخمسة في فرنسا ومن الملاحظ على هذه التشكيلة الحكومية أنها استبعدت أحد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية وهو عمر أوعمران ، وضمت إليها عضوين جديدين هما بن يوسف بن خدة الذي تم استبعاده من لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية بعد ما كان عضوا في الأولى وامحمد اليزيد الذي كان مبعوثا لجبهة التحرير في الأمم المتحدة.

وعليه فقد كان لإعلان الحكومة المؤقتة بهذه الشخصيات التي تضمنتها أثر طيب لدى كافة الأوساط الشعبية في الجزائر ، فقد استقبل الشعب هذا الخبر بفرح بالغ

(*)-كل من احمد بن بلة وحسين أيت أحمد ورابح بيطاط وبوضياف وخيضر كانوا معتقلين في فرنسا .

(**)- كتاب الدولة الثلاث كانوا في الجبال داخل البلاد .

1- ينظر بن يوسف بن خدة : اتفاقيات ايفيان،المصدر السابق، ص 52

حتى أن الناس كانوا يبكون من شدة الفرح ، وأقام الشعب في كل جهة من التراب الجزائري حفلات كبيرة ، فرحا بميلاد الحكومة المؤقتة (1)

كما أدى إعلان الحكومة واستجابة الشعب لها إلى زيادة الوعي في صفوف الرأي العام الجزائري الذي صار يتابع باهتمام بالغ مبادرات حكومته.

وأما عن مواقف الدول الصديقة للثورة الجزائرية من إعلان الحكومة المؤقتة فقد جاءت مؤيدة ومعترفة بهذه الحكومة على الرغم من بعض التحفظات التي أبدتها القيادة المصرية حول شخصية رئيسها ، فقد اعترفت بها في نفس اليوم كل من الجمهورية العربية المتحدة ، والعراق ، وليبيا وباكستان واليمن (2).

وأما عن رد فعل السلطات الفرنسية التي يتزعمها" الجنرال ديغول" على إعلان الحكومة المؤقتة فقد تمثلت في طرح مبادرتين خلال الشهر الموالى لإعلان الحكومة وهما مشروع قسنطينة الذي طرح في 3 أكتوبر 1958 وهو أحد المشاريع الاصلاحية التي جاء بها "ديغول" بهدف عزل الشعب عن الثورة وخلق فئة بورجوازية موالية لفرنسا حيث تضمن توفير فرص عمل للجزائريين وتوزيع الأراضي الزراعية عليهم ، وتوفير مقاعد الدراسة لأبنائهم، وتلت هذه المبادرة مبادرة إصلاحية أخرى عرفت "بسلم الشجعان" الذي عرضها الجنرال ديغول يوم 13 أكتوبر 1958، وهو ما يعني الخيانة والاستسلام لعناصر جيش التحرير الوطني ، وأما على المستوى الخارجي فقد حذرت فرنسا سائر الحكومات من الاعتراف بالحكومة المؤقتة والقيام بالتبادل الدبلوماسي معها.

وأمام هذه المناورات الاستعمارية والاستحقاقات المفروضة على الحكومة المؤقتة سارعت بالمبادرة إلى تفعيل دورها ،حيث عقدت اجتماعها الأول يوم 20 سبتمبر 1958 وتقرر خلاله رفع الحجز الذي ضربته جبهة التحرير على التحاق الطلبة بالجامعة إثر إضراب 19 ماي 1956 فكانت هذه أول مبادرة تقوم بها

1- أزغيدي محمد لحسن : المرجع السابق، ص 172

2- أحمد توفيق المدني : المصدر السابق ،ص 400

الحكومة (1)، ثم واجهت الحكومة المؤقتة مشروع الاستفتاء على الجمهورية الخامسة الذي طرحه "الجنرال ديغول" على الشعب الجزائري ، فقد جاء سؤال الاستفتاء في الجزائر كباقي الأقاليم الفرنسية بصيغه "هل توافق على الدستور ، أولا؟ "،بينما خيرت الشعوب الإفريقية الأخرى بين الاستقلال أو البقاء في المجموعة الفرنسية(2).

ففي مساء نفس يوم الاقتراع 26 سبتمبر 1958 حيث دفع بعدد هائل من الجزائريين بالقوة للمشاركة فيه ، أذاع رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس بيانا قال فيه : " إن الشعب لن يلقي السلاح إلى أن يتم الاعتراف بحق الجزائر في السيادة ولاستقلال ، والجزائر ليست فرنسا ، والشعب الجزائري ليس فرنسيا"(3).

وأما رد الحكومة المؤقتة على فكرة سلم الشجعان المعلنة يوم 23 أكتوبر 1958 فقد جاء بتحديد مجموعة من الشروط لتحقيق الصلح وهي :

1-التوجه للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وذلك لأنها ممثلة الشعب باسم مجلس الثورة .

2-الاعتراف بنهاية الاستعمار، وتطبيق حق تقرير المصير للشعب الجزائري.

3-فتح مذكرة رسمية بين رجال الحكومة الجزائرية والفرنسية.

4-إعلان إيقاف النار على أساس هذه الخطة(4).

ومن الإجراءات الميدانية التي اتخذتها الحكومة المؤقتة لتعزيز الثورة هي تأسيس لجنة العمليات العسكرية (*)مقسمة إلى قسمين الأولى شرقية متمركزة في (غار الدماء) على الحدود التونسية الجزائرية وعلى رأسها محمدي السعيد والثانية غربية متمركزة في الناظور على الحدود المغربية الجزائرية وعلى رأسها هواري بومدين ، ومن مهام هذه اللجنة التموين والتسليح وتسيير العمليات العسكرية ، كما

1-أحمد توفيق المدني : المصدر السابق، ص 404

2-أزغيدي محمد لحسن : المرجع السابق، ص 190

3-المرجع نفسه ،ص191

4-المرجع نفسه،ص192

(*)-تعرف في مصادر أخرى باسم هيئة أركان شرقية وغربية وتأسست بعد "الكوم".

اتخذ قرار آخر في نفس السياق وهو إدخال الوحدات العسكرية المرابطة بالحدود إلى الداخل في أجل أقصاه شهر (1).

ولكن الملاحظ أن الحكومة المؤقتة قد واجهت منذ تأسيسها مشاكل خطيرة كان أولها مؤامرة العموري التي بدأت برفض هذا العقيد الذي كان عضوا في لجنة الكوم (C.O.M) (**) تطبيق العقوبات التي أقرت ضده من قبل لجنة التنسيق والتنفيذ وبالأساس من كريم بلقاسم، فبينما طبق بن عودة العقوبة المفروضة عليه بالتوجه إلى لبنان ،رتب العموري لمحاولة انقلابية ضد الحكومة المؤقتة بمساعدة فتحي الديب ، وإثر تسلله إلى تونس لعقد اجتماع هناك مع العناصر الموالية له ، تمكن كريم بلقاسم بمساعدة الجيش التونسي من إلقاء القبض على العموري والمتأمرين معه بمدينة "الكاف" التونسية يوم 16 نوفمبر 1958 ، ثم قدموا للمحاكمة حيث تشكلت هيئة المحكمة من العقيد هواري بومدين رئيسا ، والرائد على منجلي وكيلا والعقيد الصادق محاميا ، وانتهت المحاكمة بإصدار حكم الإعدام في حق العقيد العموري (2).

وما أن تخلصت الحكومة المؤقتة من المشكلة الأولي التي واجهتها على الصعيد الداخلي ولو بواسطة توظيف قوة أجنبية حتى برزت حادثة أخرى سرعان ما عملت على تفكيك الحكومة ففي أفريل 1959 وقعت ما يعرف بحادثة مقتل " عميرة" هذا الأخير الذي كان قد وصل إلى القاهرة في أواخر سنة 1958 حيث كان عضوا في صفوف حزب انتصار الحريات الديمقراطية بفرنسا ، وكان من أشد أنصار الدكتور الأمين الدباغين ، وبوصوله إلى القاهرة اشتد نقده لرئيس الحكومة فرحات عباس حيث وصل به الأمر إلى حد المس بشرفه،وفي أواخر

1-على كافي :المصدر السابق، ص 228

(**)-لجنة "الكوم" هي لجنة للعمليات العسكرية شكلتها لجنة التنسيق والتنفيذ في أفريل 1958 وكانت تضم ستة عقداء : أربعة على الحدود الشرقية وهم العقداء : محمدي السعيد،عمارة بوقليز ،محمد العموري ،عمار بن عودة ،واثنين على الحدود الغربية هما :هواري بومدين وسليمان دهيليس ،ينظر محمد عباس :فرسان الحرية ،المصدر السابق ،ص100

2-أحمد توفيق المدني :المصدر السابق ،ص405

شهر جانفي 1959م دعاه فرحات عباس إلى مكتبه صباحا ليحاسبه على أقواله ويواجهه بما ينسب إليه ، وعندها وقع شجار بين الرجلين فقام عميرة على إثره بإلقاء نفسه من النافذة ، وعندها ساءت العلاقة بين لمين دباغين والحكومة وانتهى الأمر باستقالته منها (1).

ومن المشاكل الأخرى التي واجهت الحكومة الاتهامات التي أطلقها العقيد هواري بومدين ضد ها حيث اتهمها بالتقصير في إمداد الناحية الغربية من البلاد بالسلاح والمؤونة ، كما اتهمت بأنها لا تقوم بعملية إيصال الأسلحة التي تسلمها الجمهورية العربية المتحدة إلى الثوار بل تكدسها في ليبيا (2).

وقد دفعت هذه الانتقادات بكريم بلقاسم الذي كان يحاول إمداد الداخل بالسلاح والذخيرة بإعتباره مسؤولا عن القوات المسلحة بينما كانت السدود المكهربة تمنعه من تحقيق ذلك، إلى اعتماد استراتيجية تغيير الحكومة لكي يتمكن من مقاومة انتقادات وتمرد المجاهدين حيث تعوض الحكومة المؤقتة بواسطة الثلاثي (كريم بلقاسم ، بن طوبال ، بوالصوف) القادرين بحسب اعتقاده على الوقوف في وجه الخطر القادم من الداخل، وفي 29جوان 1959 اجتمعت الحكومة بالقاهرة برئاسة فرحات عباس،فأخذ كريم بلقاسم الكلمة واقترح التشكيلة الجديدة للهيئة التنفيذية(3) ولكن اقتراحه وجد معارضة من قبل باقي وزراء الحكومة ، فالوحيد الذي له مصلحة في تشكيل حكومة جديدة هو كريم بلقاسم الذي يأمل في ترأسها ، ولكنه لم يكن يعلم بأن زملاءه من الثوريين(بن طوبال وبوالصوف) يرفضون هذا التوجه غير أن الموقف الأصعب كان من العقيد محمود الشريف، فبعد أن شكك
كريم بلقاسم في قدرته على أداء دوره ، ثارت ثائرته وتهجم بقوة على كريم بلقاسم واتهمه أنه وراء الفوضى الواقعة بالحدود ، وأنه وراء مؤامرة العموري وأن المال الذي لا يدخل إلى الجزائر سببه هو ، ثم بلغ الأمر إلى حد التهديد حيث صاح كريم بلقاسم " سأحطمك" ورد عليه محمود الشريف " سأقضي عليك"

1- المصدر نفسه، ص 409

2-عقيلة ضيف الله : المرجع السابق، ص 373

3-ferhat abbas : **autopsie d’une guerre**, op cit, p 268

(1)، وعلى إثرها انفض الاجتماع. وبهذا شكلت هذه الممارسات مشاكل كبيرة للحكومة وأعاقت الممارسة الديمقراطية فيها ، وفي 10 جويلية عاد فرحات عباس إلى أعضاء الحكومة بعد أن لاحظ أنها صارت مشلولة وأن المجلس الوطني للثورة مطعون في عضوية بعض أعضائه (2)، باقتراح يتمثل في إعطاء صلاحيات كل الوزراء لمجلس الولايات ، وبعد اجتماعات مجلس الولايات يعقد اجتماع ثالث للحكومة لتشكيل حكومة جديدة ، وحتى ذلك الحين تقوم الحكومة بتصريف الأعمال اليومية فقبل اقتراح فرحات عباس من طرف الجميع وعندها حررت استدعاءات إلى قادة الولايات ورفعت جلسة الحكومة(3).

ويؤكد بن يوسف بن خدة وزير الشؤون الاجتماعية أن الحكومة كلفت الثلاثي "كريم بلقاسم ،بن طوبال ،بوصوف" بالاجتماع بالقادة العسكريين الآخرين لتعيين لجنة وطنية للثورة الجزائرية تعطي للثورة استراتيجية دبلوماسية سياسية وعسكرية جديدة، وبناء على ذلك عقد اجتماع العقداء العشرة (4) ،الذي دام 94 يوما وحضره كل من : كريم بلقاسم ، عبد الحفيظ بوالصوف والأخضر بن طوبال عن الحكومة المؤقتة ، ومحمدي السعيد عن القيادة الشرقية وهواري بومدين عن القيادة الغربية وعبيد الحاج لخضر عن الولاية الأولي ، وعلى كافي عن الولاية الثانية ، والسعيد يازوران عن الولاية الثالثة ، وسليمان دهيليس(المدعو الصادق) عن الولاية الرابعة،وديغن بودغن (المدعو لطفي) عن الولاية الخامسة(5).

والملاحظ أن هؤلاء القادة يسيطرون على الفعل العسكري سواء على مستوى الحكومة أو قيادة الأركان أو الولايات وبعد مداولات طويلة اتفق هؤلاء القادة على التركيبة الجديدة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ، ودعوة الهيئة العليا للثورة إلى اجتماع بطرابلس في منتصف ديسمبر 1959 ، وبالفعل عقد مجلس

1-ibid p 269

2-سليمان الشيخ:المرجع السابق،ص534

3-Ferhat abbas,**autopsie dune guerre**, op cit ,p269

4 -وليم ب،كواندت :**الثورة والقيادة السياسية الجزائر1954-1968**،مركز الدراسات والأبحاث العسكرية ،دمشق 1981 ،ص176

5- على كافي : المصدر السابق، ص 254

الثورةدورته الثالثة بالعاصمة الليبية طربلس خلال الفترة الممتدة من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960 (1)،وشكل حكومة جديدة ضمت العناصر الآتية :

-فرحات عباس رئيس مجلس الوزراء
-كريم بلقاسم نائب رئيس المجلس ووزير الشؤون الخارجية
-أحمد بن بلة نائب رئيس المجلس
-حسين أيت أحمد وزير دولة
-رابح بيطاط "
-محمد بوضياف "
-محمد خيضر "
-محمدي السعيد "
-عبد الحميد مهري وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية
-عبد الحفيظ بوالصوف وزير التسليح والاتصالات العامة
-أحمد فرانسيس وزير المالية والشؤون الاقتصادية
-امحمد يزيد وزير الإعلام
-الأخضر بن طوبال وزير الداخلية (2).

وبناء على توصية المجلس الوطني للثورة الجزائرية عينت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كريم بلقاسم نائب رئيس الحكومة ووزير الشؤون الخارجية والأخضر بن طوبال وزير الداخلية ، وعبد الحفيظ بوالصوف وزير التسليح والاتصالات العامة كأعضاء في اللجنة الوزارية الثلاثية للحرب التي حلت محل وزارة القوات المسلحة ، كما تقرر أن تتولى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تعيين هيئة الأركان العامة التي تضم هواري بومدين ، قائدا للأركان وأحمد قائد، وعلي منجلي مساعدين له ، على أن تعمل تحت أوامر اللجنة

1- عقيلة ضيف الله : المرجع السابق، ص 374

2-بن يوسف بن خدة : اتفاقيات ايفيان، المصدر السابق ، ص 53

الوزارية للحرب (1).

وقد بدأت هيئة الأركان العامة عملها يوم 23 جانفي 1960 وسرعان ما ظهر الخلاف بينها وبين اللجنة الوزراية للحرب فيما يتعلق بالصلاحيات وطريقة سير الحرب ، واشتد الخلاف على الخصوص حول من هو صاحب المسؤولية على الولايات في الداخل فكلاهما أراد أن تكون تحت رقابته (2).

وهكذا بدأت معارضة هيئة الأركان تشتد للجنة الوزارية للحرب والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، إلى غاية شهر جوان 1961 حيث انفجرت أزمة خطيرة بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة إثر حادثة إسقاط طائرة "ف 84" الفرنسية على الحدود التونسية الجزائرية ، وأسر طيارها في التراب التونسي (3)، وأمام إلحاح بورقيبة على إطلاق سراحه أمرت الحكومة المؤقتة هيئة الأركان العامة بتلبية طلب الرئيس التونسي، وبعد تردد سلم هواري بومدين الطيار وانصاع إلى أوامر الحكومة المؤقتة ثم أعلن عن استقالته ،وفي 15 جويلية 1961 تحولت الاستقالة إلى استقالة جماعية لهيئة الأركان العامة ، وكانت هذه الاستقالة مشفوعة برسالة مطولة إلى رئيس الحكومة المؤقتة (4).

شرحت هذه الرسالة أسباب الاستقالة وقدمت نقدا صريحا للحكومة ومما جاء فيها (5): " لقد حاولنا أن نبين أن نزاعا خطيرا وخلافا عميقا حول الأساليب كان دائما يجعلنا في تعارض مع حكومتنا ، لقد نددنا بالإستسلام المتواصل وغياب النفوذ ، وناهضنا روح التعصب والتكتل ..."

ويواصل أعضاء الهيئة قولهم(6) : "...فإننا نلجأ في هذه الوضعية التي نحن عليها إلى التحكيم النزيه لجميع أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، سواء منهم

1- المصدر نفسه، ص 53

2- على كافي : المصدر السابق، ص 258

3- محمد عباس : رواد الوطنية ، المصدر السابق، ص 410

4- المصدر نفسه، ص 411

5- على كافي : المصدر السابق، ص 263

6-المصدر نفسه ،ص ص264- 265

الذين بالداخل أو الذين في الخارج وخاصة بريق الأمل والثقة الذي بقي لنا والذي نتوجه به إلى المسجونين (الخمسة) الذين يبقون الحكام في نظرنا لأن الأحداث - ولحسن الحظ- قدرت لهم هذه المهمة الدقيقة والشافية لا ريب ، وبالتالي نكون أمام حكم أصوات ممثلي الوطن الأكفاء والشعب والجيش والتاريخ ...".

ولكن رد الوزراء المحتجزين تميز بالوقوف على الحياد ،ودعوة أعضاء قيادة الأركان لتقديم تظلما تهم إلى المؤسسات العليا للثورة المؤهلة لمعالجة المشكلة(1) وبهذه الرسالة فجرت هيئة الأركان كل مشاعرها ، ونواياها ، كما كشفت وثيقتها عن برنامج سياسي حقيقي سواء فيما يتعلق بالقضايا الداخلية أو الخارجية وظهر بومدين قائدا دون منازع لهذه العناصر ، كما أحدثت هذه الاستقالة صدى واسعا في أوساط جيش التحرير الوطني وكان أثرها المباشر ، دعوة مجلس الثورة للانعقاد بعد أقل من شهر من هذه الحادثة.

ويرى على كافي أن تشكيل هيئة الأركان العامة حدث إيجابي في إطار الهيكلة النظرية للإشراف والتنسيق ، وتموين جيش التحرير الوطني بالأسلحة والمتطوعين والمال والتموين والمساهمة في إعداد استراتيجية عسكرية محددة وكان من المفروض أن تكون الهيئة المرآة لمطامح الشعب ومبادئ أول نوفمبر ولكن الواقع بحسب على كافي لم يكن كذلك لأن تشكيل الهيئة كان غطاء لخلافات وتيارات ومطامع شخصية (2)، وبهذا واجهت الحكومة صعوبة كبيرة في هيكلة الثورة وضبطها عسكريا كما استمر هذا الصراع بين الطرفين حتى الاستقلال .

وأما القضية الثانية الأساسية التي كان على الحكومة المؤقتة الثانية أن تعمل عليها فهي قضية المفاوضات حيث كان الجنرال" ديغول" قد أعلن مبدأ تقرير المصير 16 سبتمبر 1959 ، وردت عليه الحكومة المؤقتة بالموافقة على مبدأ تقرير المصير في 28 سبتمبر 1959 حيث أعتبرته وسيلة ديمقراطية وسلمية

1- سليمان الشيخ:المرجع السابق ،ص 541

2- علي كافي :المصدر السابق ،ص282

تمكن الشعب الجزائري من تحقيق الاستقلال (1)، وخلال انعقاد دورة المجلس الوطني للثورة طالب أن تكون المفاوضات مع السجناء الخمسة ،ولما رفض الجنرال"ديغول" هذا الاقتراح ، استجابت الحكومة لتصريح أدلى به الجنرال" ديغول" بتاريخ 14 جوان 1960 وأرسلت مبعوثين هما : محمد بن يحي وأحمد بومنجل للقاء الوفد الفرنسي فكان لقاء" مولان" من 25 إلى 29 جوان 1960والذي شارك فيه عن الطرف الفرنسي " روجي موريس " (roger moris) الكاتب العام لشؤون الجزائر ، والجنرال "قاشتين " (gastines) ، وقد تمسك المبعوثان الفرنسيان بمشروع" ديغول" الذي يقوم على فكرة وضع السلاح ،وأما وجهة نظر الوفد الجزائري فقد تركزت على تحديد الشروط السياسية والعسكرية لوقف إطلاق النار، ثم ضمان حرية الاختيار ، غير أن اللقاء انتهى بالفشل (2)، ويؤكد بن يوسف بن خدة أن الحكومة الفرنسية تعاملت مع المبعوثين الجزائريين لا على أساس مفاوضين بل عاملتهما على أساس " متمردين" وعزلتهما في مقر عمالة" مولان" من 25 إلى 29 جوان 1960 حيث حرمتهما من كل الحريات الفردية والزيارات والاتصالات مع الصحافة ، وأن هدف"ديغول" هو تحميل الحكومة المؤقتة مسؤولية فشل مفاوضات "مولان" أمام الرأي العام الدولي، ثم توقفت المفاوضات بين الطرفين لمدة ثمانية أشهر (3).

وخلال هذه الفترة شهدت الجزائر انتفاضة شعبية عارمة يوم 11 ديسمبر 1960 في الجزائر العاصمة وفي بعض المدن الكبرى، أقنعت الجنرال" ديغول" بأن التعجيل بالعودة إلى المفاوضات هو الحل الوحيد للقضية الجزائرية وأن محاولة فرض الحل العسكري لن يجدي نفعا.

وبعد شهرين من هذه الأحداث جرى لقاء "لوسارن" (lucerne) بسويسرا يوم 20 فيفري 1961 حيث مثل الطرف الجزائري الطيب بولحروف وأحمد بومنجل

1- El moudjahid :les accords franco-algeriens ,N°90 alger: 9 mars 1962 p685

2-Saad dahleb, op,cit, p133

3- بن يوسف بن خدة :اتفاقيات ايفيان ،المصدر السابق ،ص19

ومثل الطرف الفرنسي "جورج بومبيدو " (georges ponpidou) وهو شخص كان الجنرال" ديغول" يثق به كثيرا مما أعطى طابعا جديا لهذا اللقاء، وقد أثار "بومبيدو" النقاط الآتية :

1-المؤسسات المؤقتة.

2-ضمانات لتقرير المصير.

3-جنسية الأقلية الأوربية.

4-مفهوم وشكل السلطة التنفيذية المؤقتة .

5-ضمانات وتمثيل الأقليات.

أما الوفد الجزائري فقد أكد المبادئ السابقة وتمسكه بما تقره الحكومة المؤقتة حيث رفضت هذه الأخيرة الفصل بين وقف إطلاق النار وضمانات تقرير المصير ورفضت فكرة تجزئة التراب الوطني وعلى الخصوص فكرة فصل الصحراء التي جاء بها الممثل الفرنسي ، ورغم ذلك كانت مفاوضات "لوسارن" بداية لطرح المشاكل وكان لها الفضل في إبراز النقاط التي كانت محل خلاف بين الطرفين بكل وضوح (1).

وبعد اتصالات جديدة قبل على إثرها الطرف الفرنسي إجراء مفاوضات تكون فيها جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري ، وعنده أعلن في آن واحد يوم 30 مارس 1961 عن فتح محادثات في"ايفيان" يوم 7 أفريل 1961 من قبل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتونس والحكومة الفرنسية من باريس ، ولكن اللقاء تأجل إلى يوم 20 ماي 1961 حيث بدأت المفاوضات في "ايفيان" بين الوفد الجزائري برئاسة كريم بلقاسم والوفد الفرنسي برئاسة" لويس جوكس"(2)، حيث حققت بعض التقدم إذا اعترف الجنرال "ديغول" بأن السياسية الخارجية هي من صلاحيات الدولة الجزائرية ، ولكنه تمسك بموقفة إزاء الصحراء، وهو ما دعا الحكومة المؤقتة إلى تنظيم مظاهرات وطنية في يوم 5

1- بن يوسف بن خدة المصدر نفسه،ص ص20-22

2- المصدر نفسه،ص24

جويلية 1961ضد التقسيم حيث جاء في نص ندائها الموجه إلى الشعب الجزائري ما يأتي : " في وقت واحد وفي كل مدن الجزائر من العاصمة والمدن الكبرى إلى أصغر دشرة ، وأبعد دوار ينفد الإضراب العام تنفيذا دقيقا شاملا وتجري المظاهرات التي يشارك فيها كل المواطنين من رجال ونساء وشيوخ وأطفال ...وفي نفس الوقت يقوم جيش التحرير بهجومات خاطفة مظفرة على المراكز العسكرية الفرنسية وبنصب الكمائن لدوريات وقوافل الجيش الفرنسي "(1).

ورغم التهديدات والاستفزازات الفرنسية كانت استجابة الشعب واسعة وخرج ليعلن للعالم وحدته ووحدة بلاده في كل من الجزائر العاصمة و وهران وسيدي بلعباس وقسنطينة وبجاية وسكيكدة وعنابة، كما امتد الإضراب إلى السجون ورفعت هذه المظاهرات شعار " الصحراء جزائرية " (2) .

والملاحظ هنا هو ذلك الالتفاف الشعبي حول العمل السياسي والدبلوماسي الذي تقوم به الحكومة المؤقتة مما أعطاها مصداقية ديمقراطية أمام الرأي العام العالمي وعزز من موقعها التفاوضي أمام المستعمر الفرنسي.

وعندها استؤنفت المفاوضات في" لوقران" من جديد في 20 جويلية (lugrin) 1961 ولكنها أخفقت من جديد بسبب مشكلة الصحراء ،وأمام تعثر المفاوضات مع الطرف الفرنسي حول قضية فصل الصحراء والأزمة الخطيرة التي وقعت بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان انعقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس في الفترة ما بين 9 إلى 27 أوت 1961 ، وأعلن عن تشكيل حكومة مؤقتة جديدة ، والتي تضمنت تغيرا في قيادتها حيث تولي بن يوسف بن خدة رئاسة الحكومة ، وجاءت التشكيلة الحكومية كما يأتي :

-بن يوسف بن خدة : رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية.

-كريم بلقاسم : نائب رئيس مجلس الوزارء ووزير الداخلية.

1- ازغيدي محمد لحسن :المرجع السابق ، ص 218

2- المرجع نفسه، ص 218

-أحمد بن بلة : نائب رئيس.

-محمد بوضياف : نائب رئيس.

-حسين أيت أحمد : وزير دولة .

-الأخضر طوبال : وزير دولة

-محمدي السعيد : "

-محمد خيضر : "

-رابح بيطاط : "

-سعد دحلب : وزير الشؤون الخارجية.

-عبد الحفيظ بوالصوف : وزير التسليح والمواصلات العامة.

-محمد اليزيد : وزير الأخبار (1).

كان على هذه الحكومة الثالثة بقيادتها الجديدة التي تم تشكيلها بكل ديمقراطية أن تواجه قضيتين أساسيتين هما المفاوضات مع السلطات الفرنسية التي توقفت في لوقران خلال شهر جويلية 1961بسبب قضية الصحراء ،وكذلك قضية الخلاف مع القيادة العامة للأركان بقيادة العقيد هوراي بومدين ، ولكن أغلبية أعضاء الحكومة ورئيسها فضلوا التفرغ لقضية المفاوضات وتأجيل حسم الصراع مع قيادة الأركان (2) .

وفي هذا الإطار بادرت الحكومة المؤقتة يوم 24 أكتوبر 1961 انطلاق من تونس بطرح اقتراح جاء فيه : " التخلي عن فكرة تقرير المصير ، إعلان الاستقلال من طرف فرنسا وبالمقابل وقف إطلاق النار فورا ، أما المسائل المعلقة فهي: وضع الأقلية وجلاء القوات الفرنسية و التعاون الاقتصادي والتقني والثقافي، هذه المسائل ستحل مع الحكومة الجزائرية المستقلة "(3).

كما وجهت الحكومة المؤقتة الثالثة في 30 أكتوبر 1961 نداء إلى الشعب

1- بن يوسف بن خدة : اتفاقيات ايفيان : المصدر السابق، ص54

2- المصدر نفسه، ص 27

3- المصدر نفسه، ص 28

الجزائري تدعوه فيه إلى التظاهر يوم الفاتح نوفمبر 1961 حيث جاء فيه :

" يوم الأربعاء فاتح نوفمبر 1961 الذي هو الذكري السابعة لثورتنا يطابق من جهة الأحداث مرحلة أساسية ومهمة من كفاحنا ولهذا أعلنا هذا اليوم يوما قوميا لتحقيق استقلال الجزائر في نطاق وحدة الشعب ووحدة التراب الجزائري وسلامته عن طريق التفاوض فورا بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية "(1).

وقد كانت استجابة الشعب كبيرة في كل أنحاء الجزائر من العاصمة إلى وهران وقسنطينة وبسكرة والأغواط ، وهو ما دفع وزير الأخبار في الحكومة المؤقتة محمد يزيد إلى التصريح بأن هذه المظاهرات شكلت مصادقة واضحة على سياسة الحكومة المؤقتة حيث جاء في تصريحه : " أما الشعب الجزائري فقد قرر مصيره في هذه المظاهرات بالمصادقة على سياسة الحكومة المؤقتة الجزائرية ، وبذلك قدم الشعب الجزائري مساهمة حاسمة لقضية التفاوض والسلم " (2).

ولكن"ديغول" بقي متمسكا بموقفه الخاص بإجراءات تقرير المصير، واستؤنفت المفاوضات على هذا الأساس إلى أن انتهت باتفاقيات "ايفيان" التي صوت عليها المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالإجماع في دورته المنعقدة بطرابلس من 22 إلى 27 فيفري 1962، وبعد التوقيع على هذه الاتفاقيات يوم 18 مارس 1962 أمر رئيس الحكومة بن يوسف بن خدة بوقف إطلاق النار على أمواج إذاعة تونس ومما جاء في خطابه :" باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، وبتفويض من المجلس الوطني للثورة الجزائرية ابتداء من 19 مارس 1962 على الساعة الثانية عشرة ، أمر باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كل قوات جيش التحرير الوطني المكافحة بوقف العمليات العسكرية والاشتباكات المسلحة على مجموع التراب الوطني "(3).

1- ازغيدى محمد لحسن : المرجع السابق، ص220

2- المرجع نفسه، ص 220

3- بن يوسف بن خدة : اتفاقيات ايفيان، المصدر السابق، ص 38

وبعد أن نجحت الحكومة المؤقتة في ملف المفاوضات ودخلت الجزائر مرحلة انتقالية تنتهي بإجراء استفتاء تقرير المصير خلال فترة لا تتعدى ستة أشهر وفقا لترتيبات اتفاقيات" ايفيان"، واجهت الحكومة المؤقتة من جديد ضغوطات عناصر قيادة الأركان الذين بدؤوا يتطلعون إلى السلطة ،فقد استطاعوا استمالة عددا من القادة الخمسة المفرج عنهم بعد وقف إطلاق النار وعلى رأسهم أحمد بن بلة بدافع إيجاد غطاء سياسي لحركتهم ، وخلال اجتماع المجلس الوطني للثورة المنعقد في طربلس من 27ماي إلى 4جوان 1962 طالبت هذه المجموعة بإنشاء مكتب سياسي من سبعة أعضاء ليشرف على جبهة التحرير الوطني حيث اقترح بن بلة ومحمد خيضر أن يتشكل من القادمة الخمسة: وهم بن بلة ، خيضر وأيت أحمد ، بوضياف ، وبيطاط ويضاف إليهم الحاج بن علا ، ومحمدي السعيد (1).

وبهذا حاول هؤلاء إبعاد عناصر الحكومة المؤقتة من السلطة السياسية لمرحلة ما بعد الاستقلال ، غير أن رفض أيت أحمد ومحمد بوضياف المشاركة في هذا المكتب أدى إلى فشل هذه المحاولة ، وعندها قدم بن يوسف بن خدة استقالته إلى المجلس الوطني للثورة ولكنها رفضت بالأغلبية(2). وأمام فشل المجلس في الوصول إلى حل حول الصراع الدائر بين بن بلة المدعوم من قبل قيادة الأركان، والحكومة المؤقتة بدأ عدد من أعضاء المجلس الوطني للثورة يغادرون مواقعهم ، حيث غادر رئيس الحكومة بن يوسف بن خدة طرابلس عائدا إلى تونس وانتهى الاجتماع دون انتخاب قيادة شرعية ، وعلى إثرها اندلعت أزمة صيف 1962 التي انتهت بسيطرة عناصر المكتب السياسي المشكل أساسا من أحمد بن بلة ومحمد خيضر ورابح بيطاط(3)،على السلطة في الجزائر وتعيين أحمد بن بلة رئيسا للحكومة عام1962 بدعم ومساندة من قبل قيادة الأركان . إن الدارس لعمل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يمكنه أن يسجل بوضوح

1-Saad dahleb : op cit, p 184
2- ibid, p 185
3 –Mohamed lebjaoui :op cit ,p172

أنها انتصرت في معركتها الدبلوماسية والسياسية، فبعد الاعتراف بها من قبل عدد كبير من دول العالم واحتلالها لمكانة بارزة في وسط المجموعة الإفريقية الآسيوية استطاعت أن تتوصل إلى تحقيق استقلال الجزائر في ظل المبادئ التي أصرت عليها المواثيق الثورية من بيان أول نوفمبر وميثاق الصومام، وهي وحدة التراب الوطني والسيادة الكاملة ووحدة الشعب الجزائري ، غير أن عملها نحو الداخل وخاصة على الصعيد العسكري عرف صعوبات كبيرة حيث لم تتمكن من توفير السلاح اللازم للثورة بالكمية المطلوبة، وذلك رغم الأطر التنظيمية المختلفة التي أنشأتها وعلى رأسها قيادة الأركان العامة التي انقلبت على الحكومة وتوجهت لمعارضتها على الرغم من أنها هيئة تابعة لها وفق قرار تشكيلها .

ومن النقد الذي قدم للحكومة المؤقتة من قبل بعض قادة الثورة وعدد من الدارسين لتاريخ الثورة أنها شكلت دون أن يعلم بذلك عناصر المجلس الوطني للثورة سواء منهم من كان داخل الولايات أو خارجها، فيذكر على كافي أن الإعلان عن الحكومة كان مفاجأة لقادة الولايات في الداخل، حيث لم تتم استشارتهم على الرغم من أنهم أعضاء في المجلس الوطني للثورة (1)،وفي نفس الإطار يؤكد سعد دحلب الذي كان عضوا في مجلس الثورة ، ومقيما بألمانيا الفدرالية حيث يمثل الحكومة وجبهة التحرير هناك، أن الحكومة المؤقتة لم تعين من قبل المجلس الوطني للثورة ، وأن هذا الفعل وضع الجميع أمام الأمر الواقع غير أن ذلك بحسب علمه لم يدفع بأي عضو للمطالبة بتوضيحات حول القرار، وأن الجميع كان يثق في السياسية التي يتبعها القادة (2).

ومن النقد المقدم للحكومة كذلك أنها تشكلت من ثلاث فئات : فالفئة الأولى ويشكلها الثوريون وعلى رأسهم الباءات الثلاث(بوصوف ، بن طوبال، بلقاسم كريم)، وكان دورهم الأشراف على المجهود الحربي ، والفئة الثانية: وتتشكل من الليبراليين وعلى رأسهم فرحات عباس وأحمد فرنسيس ، وكان دورهم كسب

1- على كافي: المصدر السابق، ص 225

2- Saad dahleb : op cit, p 97

الدعم المالي والحصول على السلاح ، والفئة الثالثة: وتتشكل من الراديكاليين وعلى رأسهم بن خدة ودحلب ومحمد اليزيد ،وكان دورهم الترويج للمطالب الجزائرية في الدوائر السياسية ، وبهذا كانت السلطة الحقيقية في الحكومة بيد الثوريين وأن مجال سلطة كل فئة كان محصورا في المهام الموكلة إليها ، وأن الرئيس كان يلعب دور الوسيط البارع بين هذه الفئات ، ومن المخاطر الأساسية في هذا الشكل من السلطة هو إمكانية تفكك الإجماع السائد بسهولة (1).

ومن النقد المقدم للحكومة المؤقتة الأولى ما وجهه بن يوسف بن خدة لعملها الداخلي حيث جاء في قوله**(2)**:"لقد نشأت في المنفى بيروقراطية سياسية وعسكرية تميزت بغياب الحياة الداخلية ، فقد جرى تجاهل الديمقراطية الداخلية والنقد الذاتي والعوامل الهامة في اختيار القادة فاتحين المجال للوصولية ، والمجاملات ".

غير أن الدارس لهذه الحكومة يستطيع أن يسجل بوضوح العديد من التطبيقات الديمقراطية خلال مسيرتها التي دامت أربع سنوات فخلال سلسلة الاجتماعات والمداولات التي عقدتها أمكننا الوقوف على حرية التعبير والنقاش وإبداء الآراء كما أن المساواة كانت سائدة بين أعضاء الحكومة على الرغم من استئثار الباءات الثلاث بقوة التأثير عند صنع القرار، ومن التطبيقات الديمقراطية في الحكومة المؤقتة عودتها إلى مجلس الوطني للثورة الجزائرية في القرارات المصيرية، فبعد النتائج التي توصلت إليها في ملف المفاوضات "بإيفيان" طلبت مصادقة المجلس الوطني للثورة الجزائرية على هذه النتائج باعتباره صاحب السلطة العليا في الثورة الجزائرية ، ومن المظاهر الدالة على ديمقراطية الحكومة الجزائرية وتمثيلها العميق للإرادة الشعبية هو استجابة الشعب الجزائري للنداءات التي دعته فيها إلى دعم المفاوضين بالمظاهرات كما كان عليه الحال في مظاهرات الفاتح نوفمبر 1961،ومن المظاهر الديمقراطية لعمل الحكومة المؤقتة أيضا هو قبول

1- وليم ب.كوندات : المرجع السابق ،ص175

2-المرجع نفسه ،ص 176

سويسرا لوضع توقيع الحكومة المؤقتة على اتفاقية جنيف لحقوق الإنسان ، فكانت الحكومة الوحيدة التي وقعت على هذه الاتفاقية دون أن تكون مستقلة (1)، وبهذا يمكننا القول أن الحكومة المؤقتة وظفت الأساليب الديمقراطية عبر مسيرتها التي دامت أربع سنوات رغم ظروف الثورة الصعبة،واستطاعت أن تحقق هدفا ديمقراطيا للشعب الجزائري وهو الحرية والاستقلال .

1-عبد الحميد مهري : مدخلة في الربيع الثقافي السابع لمدينة سيدي مزغيش يومي 30 و31 مارس 2005 حول الفكر التحرري وأسئلة التحرر، تحت عنوان : أثر الثورة التحريرية في الثقافة الوطنية .

مصادرالبحث ومراجعه :

أولا : المصادر.

أ- باللغة العربية :

1- المدني أحمد توفيق : **حياة كفاح** ، الجزء الثالث ، مع ركب الثورة التحريرية ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982م.

2- مهساس احمد : **الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة** ، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، ترجمة الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، وزارة المجاهدين،الجزائر 2002.

3- العسكري إبراهيم : **لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية** ، دار البعث قسنطينة.

4- بن خدة بن يوسف: **نهاية حرب التحرير في الجزائر ، اتفاقيات إيفيان** ، تعريب لحسن زغدار و محل العين جبائلي، مراجعة عبد الحكيم بن الشيخ الحسين ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .1987

5- بن خدة بن يوسف: **شهادات ومواقف** ، الطبعة الأولي ، دار النعمان ، الجزائر .2004

6- بوالطمين جودي الأخضر : **لمحات من ثورة الجزائر، الطبعة الثانية** ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1987.

7- بن العقون عبد الرحمن بن إبراهيم: **الكفاح القومي والسياسي** من خلال مذكرات معاصر، الجزء الثالث، الفترة الثالثة 1947-1954،المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر .1986

8- كافي علي : **من المناضل السياسي إلى القائد العسكري** 1946 –1962، دار القصبة الجزائر 1999.

9- قليل عمار: **ملحمة الجزائر الجديدة** ،الجزء الأول، الطبعة الأولي ،دار البعث قسنطينة 1412 هـ -1991م.

10- كشيدة عيسى : **مهندسو الثورة** : ترجمة موسى أشرشور ، منشورات الشهاب .2003.

11- الديب فتحي : **عبد الناصر وثورة الجزائر**، الطبعة الأولى ، دار المستقبل العربي القاهرة ،مصر 1984.

12- حربي محمد : **الثورة الجزائرية سنوات المخاض** ، ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوثي ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرغاية، الجزائر 1994.

13-عباس فرحات:**ليل الاستعمار**،ترجمة أبو بكر رحال ،منشورات ANEP الجزائر 2005.

14- عباس محمد : **ثوار عظماء** ، دار هومة الجزائر 2003.

15- عباس محمد : **اغتيال حلم** ، أحاديث مع بوضياف ، دار هومة الجزائر 2001.

16-عباس محمد: **فرسان الحرية** (شهادات تاريخية)، دار هوامة ، الجزائر 2003.

17- بجاوي محمد: **الثورة الجزائرية والقانون**، ترجمة علي الخش دار اليقظة العربية.

18- فلوسي مسعود : **مذكرات الرائد مصطفي مراردة " ابن النوي "** ،دار الهدى عين مليلة ، الجزائر 2003 .

19- يوسفي محمد : **الجزائر في ظل المسيرة النضالية ، المنظمة الخاصة** : ترجمة محمد الشريف بن دالي حسين ، وزارة المجاهدين الذكري الأربعين .2002

20- وزارة الإعلام والثقافة : **النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954 - 1962**الجزائر 1979.

ب- باللغة الأجنبية :

1-Ben khedda benyoucef : **les origines du 1er novembre 1954,** édition dahleb ,alger 1989.

2-Benkhedda Benyoucef **:l’ Algérie a l’ indépendance la crise de 1962** ,éditions dahleb, alger 1997 .

3- Abbas ferhat **: autopsie d’une guerre**, édition garnier frères, paris 1980.

4-Harbi mohamed **: les archives de la révolution algérienne** les éditions jeune Afrique, paris 1981.

5- Harbi mohamed **: F.L.N mirage et réalite**, nagd /enal, alger .

6- Lebjaoui mahamed **: vérités sur la révolution algérienne** anep .

7- Belhocine mabrouk **: le courrier alger le caire 1954-1956 et le congres de la Soummam dans la révolution,** édition casbah Alger 2000 .

8- Teguia mohamed**: l' Algérie en guerre**,office des publications universitaires ,alger.

9- Dahleb saad **: pour l’ indépendance de l’ Algérie mission accomplie,** édition dahleb , Alger 2001 .

ثانيا : المراجع.

أ- باللغة العربية :

1- بومالي أحسن : **إستراتيجية الثورة الجزائرية** في مرحلتها الأولي 1954-1956م، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر.

2- ابن منظور : **لسان العرب** ، المجلد الثاني ، الطبعة 1997 .دار صادر ، بيروت ، لبنان .

3- سعد الله أبو القاسم: **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر ،الجزء الثاني** ، الطبعة الثانية ، بيروت 1990.

4- سعد الله أبو القاسم: **الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1954** ، الجزء الثالث، الطبعة الثالثة ، الجزائر 1986 .

5- شريط الأمين: **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الحركة الوطنية 1919-1962** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .1998.

6- صاري الجيلالي و قداش محفوظ : **الجزائر في التاريخ المقاومة السياسية 1900-1954 الطريق الإصلاحي والطريق الثوري** ، ترجمة عبد القادر بن حراث المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر .1987

7- ازغيدي محمد لحسن : **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962** المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر 1989.

8- جليسبى جوان:**ثورة الجزائر**، ترجمة عبد الرحمن صدقي أبو طالب الدار المصرية للتأليف والترجمة 1966 .

9- صليبا جميل : **المعجم الفلسفي**، بيروت .1982

10- رزقير جان بول: **فلسفة القيم** ، تعريب عادل العوا ،الطبعة الأولي، لبنان ، بيروت 2001 .

11- عبد القادر حميد: **عبان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة** ، منشورات الشهاب 2003.

12- جربال دحو : **جيش التحرير المغاربي 1948-1955** أعمال ملتقي مؤسسة محمد بوضياف ، الجزائر 11، 12 ماي 2001 .

13- ر بودون وف بوريكو : **المعجم النقدي لعلم الاجتماع** ،ترجمة الدكتور سليم حداد ديوان المطبوعات الجامعية 1986م.

14- روزنتال وبودن : **الموسوعة الفلسفية** ، ترجمة سمير كرم، الطبعة الخامسة ، دار الطليعة بيروت .

15- الشيخ سليمان:**الجزائر تحمل السلاح** ، ترجمة محمد حافظ الجمالي، وزارة المجاهدين ، الذكرة الأربعين للاستقلال 2002 .

16- سعد الدين ابراهيم وأخرون : **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، الطبعة الثانية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1987 .

17- بوالشعير سعيد : **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة** ، طبعة مشتركة ديوان المطبوعات الجامعية ،المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزء الثاني، الجزائر 1994 .

18- بوصفصاف عبد الكريم : **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقاتها بالحركات الجزائرية الأخرى 1931-1945** ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد الجزائر .1996.

19- الحنفي عبد المنعم : **المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة**، الطبعة الثالثة القاهرة 2000.

20- هلال على الدين وأخرون : **الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي** الطبعة الثانية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1986.

21- بوحوش عمار : **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962** ، الطبعة الأولي ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت لبنان .1997

22- عبد المعز نصر محمد : **في النظريات والنظم السياسية** ،دار النهضة العربية بيروت 1981

23- الجابري محمد عابد: **الديمقراطية وحقوق الإنسان**، الطبعة الثانية ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت لبنان 1970.

24- مهنا محمد نصر : **في نظرية الدولة والنظم السياسية**، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية 2001 .

25- ليلة محمد كامل: **النظم السياسية الدولة والحكومة** ، دار النهضة العربية ، بيروت 1969 .

26- أنس قاسم جعفر محمد : **التنظيم المحلي والديمقراطية** ،القاهرة .1982

27- عصفور محمد : **الحرية في الفكر الديمقراطي والاشتراكي** ،الطبعة الأولي .1961

28- قداش محفوظ : **الأمير خالد** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1987 .

29- العلوي محمد الطيب : **مظاهر المقاومة الجزائرية الجزائرية** 1830 – 1954 ،منشورات المتحف الوطني للمجاهد.

30- الزبيري محمد العربي : **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، الطبعة الأولى، 1404هـ/1989 ، دار البعث قسنطينة .

31- العمري مومن : **الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني 1926-1954** ، دار الطليعة قسنطينة 2003.

32- كواندت وليم ب:**الثورة والقيادة السياسية الجزائر 1954 – 1968**م، إصدار مركز الدراسات والأبحاث العسكرية ، دمشق 1981.

33- بوعزيز يحي : **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين** ،الجزء الثاني ،الطبعة الثانية ،منشورات المتحف الوطني للمجاهد.

ب- باللغة الأجنبية :

1 - Stora benjamin : **histoire de l' Algérie colonial 1830-1954,** enal rahma.

2- Stora benjamin , daoud zakya **: ferhat abbas , une autre algérie** , casbah éditions, Alger 1995.

3- Burdeau georges : **la démocratie**, éditions du seuit , paris .

4- kaddache mahfoud : **histoire du nationalisme algérien,** 2éme édition, tome 1, enal alger 1993.

ثالثا: الرسائل الجامعية .

1-خمري الجمعي:**حركةالشبان الجزائريين والتونسيين(1900-1930)**،أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ،جامعة قسنطينة 2002-2003.

2- لونيسي ابراهيم :**التجربة الديمقراطية في الوطن العربي-الجزائر نموذجا -** رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ،جامعة سيدي بلعباس2004-2005.

3- ضيف الله عقيلة : **التنظيم السياسي –الإداري في الجزائر 1954-1962** رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر 1995.

4- العمري مومن: **حركة الانتصار للحريات الديمقراطية نشأتها وتطورها 1946-1954** رسالة ماجستير جامعة منتوري قسنطينة –قسم التاريخ 1999-2000 .

رابعا: الدوريات.

باللغة العربية :

1- جريدة صوت الأحرار :عدد خاص 1نوفمبر 2004

2- جريدة الخبر:عدد 4300 ليوم :5 جانفي 2005

3-مجلة الجيش الوطني الشعبي :عدد89،أوت 1971

4- مجلة الجيش الوطني الشعبي:عدد91،نوفمبر 1971

5-مجلة أول نوفمبر:العددان 156/155 ، سنة1997

باللغة الفرنسية :

1-EL Moudjahid : Organe central du front de libération nationale imprimé en Yougoslavie août 1962 , N°9 :20 août 1957

2- EL Moudjahid :N° 24 :29 Mai 1958

3- EL Moudjahid :N°84 :29 août 1961

4- EL Moudjahid :N°90 :9Mars 1962

خامسا: اللقاءات.

- لقاء مع المجاهد محمد هدام من الولاية الثانية .

سادسا: المحاضرات.

- محاضرة الأستاذ المجاهد عبد الحميد مهري :بعنوان أثر الثورة التحريرية في الثقافة الوطنية ،يوم 20 مارس 2005، بسيدي مزغيش ،ولاية سكيكدة .

الخاتمة:

بعد هذه الدراسة المعمقة والمفصلة لموضوع القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، تبين لنا أن بوادر تطبيق القيم والمبادئ الديمقراطية والتأكيد عليها في المواثيق الحزبية يعود إلى فترة النضال السياسي والايديولوجي الذي عرفته الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1919-1954،ثم امتدت هذه التطبيقات والممارسات الديمقراطية للثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962 حيث شهدت الهياكل التنظيمية للثورة، وسلوكات قادتها العديد من التطبيقات الديمقراطية ،كما تضمنت جميع المواثيق الثورية التأكيد على القيم والمبادئ الديمقراطية،و يمكننا الوقوف على ذلك من خلال النتائج الآتية :

أولا: تجمع الآراء أن الديمقراطية هي النظام السياسي الأكثر تعبيرا عن تطلعات الشعوب، ذلك أنها تعطي السيادة للشعب حيث تمكنه من حكم نفسه بنفسه، ولهذا حملت الديمقراطية شعار "حكم الشعب بالشعب وللشعب "،وقد أخذت الديمقراطية ثلاث أشكال هي:الديمقراطية المباشرة والديمقراطية النيابية والديمقراطية شبه المباشرة،كما ارتبطت الديمقراطية بالأنظمة الاقتصادية التي عرفها العالم في العصر الحديث فظهرت الديمقراطية الليبرالية والديمقراطية الاشتراكية والديمقراطية الاجتماعية.

ثانيا: تشكل القيم الديمقراطية إحدى أبرز القيم الإنسانية التي تعلقت بها أغلب شعوب العالم تحقيقا لسعادة الإنسان، وأساسها الحرية والمساواة والمشاركة في الحكم وصنع القرار السياسي والأخذ بنظام الأغلبية في الفصل بين التصورات والمشاريع .

ثالثا: تميزت الحركة الوطنية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1919-1954 ببعدها الديمقراطي، فرغم تعدد التيارات السياسية والايديولوجية إلا أنها دافعت عن المطالب الديمقراطية للشعب الجزائري،فكانت بياناتها ولوائحها المطلبية التي تقدمت بها للإدارة الاستعمارية الفرنسية تتراوح بين الدعوة إلى الحرية وإقامة الحياة الدستورية والمساواة بين الجزائريين والأوروبيين،والمطالبة بالاستقلال الوطني أحيانا أخرى ،وقد وظفت هذه التيارات السياسية والاديولوجية نفسها

الأساليب الديمقراطية من خلال المشاركة في الانتخابات المختلفة التي كانت تجريها الادارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر ،كما حددت برامج هذه التنظيمات الوطنية طبيعة الدولة الجزائرية المنشودة بعد الاستقلال والتي يجب أن تكون جمهورية ديمقراطية، فقد نصت اللائحة الختامية للمؤتمر الثاني لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية عام1953على أن الدولة الجزائرية المستقلة المنتظرة هي جمهورية ديمقراطية اجتماعية في نطاق المبادئ الاسلامية .

وبهذا كانت الديمقراطية التي ينشدها الشعب الجزائري خلال هذه الفترة هي الديمقراطية التي تمكنه من استعادة حريته وسيادته على أرضه وكرامته وهويته المنتهكة .

رابعا: إن قرار تفجير الثورة الصادر عن مجموعة "22" المجتمعة في آواخر شهر جوان 1954م قد تم بطريقة ديمقراطية بعد مشاورات ونقاش امتد لعدة ساعات سادته حرية التعبير وروح المساواة ،ثم جرت عملية انتخاب منسق وطني نال على إثرها مصطفى بن بوالعيد أغلبية الأصوات ،ولكنه فضل التنازل عن هذه المهمة لمحمد بوضياف تقديرا لجهوده في الإعداد والتحضير للثورة ،وعندها تشكلت لجنة الستة "6"تحت قيادة محمد بوضياف حيث تولت الإعداد والتحضير لتفجير الثورة ،وذلك في ظل سيادة الحرية والديمقراطية وإعتماد مبدأ القيادة الجماعية .وقد كان آخر اجتماع للجنة هو الذي انعقد يوم 23أكتوبر 1954 بالجزائر العاصمة حيث تقرر خلاله تفجير الثورة في الفاتح نوفمبر 1954 ،وتسمية المنظمة الثورية باسم "جبهة التحرير الوطني "،والأخذ بمبدأ اللامركزية بترك حرية المبادرة للمناطق .

خامسا: تضمن بيان أول نوفمبر 1954م الذي أشرف محمد بوضياف على تحريره الأسباب التي دفعت هذه المجموعة لتفجير الثورة المسلحة،وأهداف الكفاح المسلح و شروط التسوية مع المستعمر،وجاء مشبعا بالقيم الوطنية والإسلامية و الديمقراطية، فقد توجه مباشرة إلى الشعب الجزائري باعتباره صاحب السيادة في ظل النظام الديمقراطي،كما أكد على الطبيعة الديمقراطية للحركة الثورية الجزائرية حيث أن جبهة التحرير الوطني مفتوحة لكل الجزائريين دون أي

تمييز،وجاء فيه أن الهدف من الكفاح المسلح هو تحقيق الحرية والإستقلال للشعب الجزائري،وأن غاية هذا الكفاح هوإقامة جمهورية جزائرية ديمقراطية إجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية،كما أكد على مبدأ المساواة بين جميع المواطنين الذين يعيشون في الجزائر دون تمييز عرقي أو ديني،حيث توجه من خلال هذه العبارة إلى فئة المعمرين الذين عليهم الإختيار بين الجنسية الجزائرية أو الفرنسية، وفي الأخير دعا البيان إلى إقامة علاقة ديمقراطية بين فرنسا و الجزائر تقوم على المساواة و السيادة.

سادسا: يمكننا التأكيد أن مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م الذي جاء لينظم الثورة، قد عقد في ظل مشاركة أغلبية المناطق الممثلة للثورة بإستثناء الولاية الأولى والوفد الخارجي، وهو مايتطابق مع المبادئ الديمقراطية ،وأن أشغاله قد تمت في شكل جلسات وحلقات سادتها روح الحرية والمساواة ،وبعدها تمت المصادقة على القرارات بالأغلبية حيث حسم الأمر بالإنتخاب وقبول الأقلية لرأي الأغلبية ،وقد جاءت قرارات المؤتمر مؤكدة على مبدأ الإدارة الجماعية الذي يجب أن يسود في كل مستويات القيادة ،وأما ميثاق الصومام فقد نص على الطبيعة الديمقراطية للثورة التحريرية في الجزائر ،وذلك من خلال ضرورة احتضانها لكل الفئاءات والطبقات الشعبية بدمجها في الكفاح التحرري الذي تقوده جبهة التحريرالوطني ،كما أكد على الطابع الديمقراطي للدولة الجزائرية المستهدفة بعد الاستقلال ،وذلك من خلال إقامة دولة جزائرية ديمقراطية اجتماعية .

سابعا:إن المجالس الشعبية التي عرفتها الثورة كهيكل تنظيمي محلي قد شكلت أولا في المنطقة الثانية بمبادرة من قائدها زيغود يوسف، ثم أقرها مؤتمر الصومام 1956م فعمت التراب الوطني ،وقد كان يجري انتخاب أعضائها الخمسة بطريقة ديمقراطية من طرف سكان الدواوير و المشاتي، ولكن الإجراءات القمعية الفرنسية التي طبقت منذ عام1957م وعلى رأسها تجميع أفراد الشعب الجزائري داخل المحتشدات،دفعت بقادة الثورة إلى اللجوء لعملية التعيين في صفوف المجاهدين وهكذا مكنت هذه المجالس الشعب الجزائري من المشاركة في الثورة و التدرب على ممارسة أساليب النظام الديمقراطي.

ثامنا:لقد تشكل الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني من الثلاثي :محمد خيضر وأحمد بن بلة وحسين أيت أحمد ،حيث تكفل هؤلاء بتوفير السلاح وكسب الدعم المالي والمعنوي للثورة التحريرية ، ولكن هذه العناصر وعلى رأسها بن بلة فشلت في دعم الثورة بالسلاح الكافي لمواجهة المستعمر ،مما دفع بالنواة القيادية للثورة المتمركزة في الجزائر العاصمة إلى إرسال الدكتور محمد الأمين دباغين ليتولى رئاسة الوفد ،وهناك اصطدم بنزعة الزعامة التي سيطرت على شخصية أحمد بن بلة حيث تم الابتعاد عن مبدأ القيادة الجماعية وضعفت الممارسة الديمقراطية برغم حرية التعبير وإبداء الرأي التي سادت اجتماعات الوفد ،ثم إلتحق بأعضاء الوفد كل من فرحات عباس وأحمد توفيق المدني خلال شهر أفريل 1956 مما أعطاه دفعا قويا في أداء مهامه ، وبدأت الروح الجماعية تعود إلى ممارساته ،وفي 22أكتوبر 1956 وقعت حادثة اختطاف طائرة القادة الأربعة للثورة (بوضياف،بن بلة ،خيضر ،أيت أحمد) من قبل السلطات الاستعمارية الفرنسية ليتم إعتقالهم ، وهو ما مكن الأمين دباغين من رئاسة الوفد وفقا للتكليف الذي قررته النواة القيادية في الداخل سابقا، وعلى إثرها عادت الممارسة الديمقراطية لصفوف الوفد الخارجي حيث استمر في أداء دوره حتى خروج لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى للخارج ،ومما يسجل عن أداء الوفد الخارجي هو نجاحه في المجال السياسي والدبلوماسي ،وفشله في دعم الثورة بالحجم الكافي من السلاح لحسم المعركة مع المستعمر كما كان يطمح إليه قادة الثورة في الداخل.

تاسعا: أسس مؤتمر الصومام 20أوت1956مؤسسات قيادية ديمقراطية للثورة التحريرية الجزائرية هي المجلس الوطني للثورة الجزائرية ،ولجنة التنسيق والتنفيذ وقد اتضح من خلال الدراسة أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد شكل بواسطة التعيين حيث استحال اعتماد أسلوب الانتخاب الأكثر تلاؤما مع القواعد الديمقراطية، ورغم ذلك فقد ضم في عضويته كامل التيارات الوطنية ، ومثلت تشكيلته كل الفعاليات الوطنية مما جعله ممثلا للشعب الجزائري بأصدق صورة ممكنة في مثل تلك الظروف، وأما عن مداولاته فقد أكدت القوانين الأساسية لجبهة التحريري الوطني المسيرة لعمله على حرية التعبير والرأي والحق في الاختلاف

مما يؤكد التزام قيادة الثورة بتطبيق المبادئ الديمقراطية كلما سمحت ظروف الحرب بذلك .

وأما عن مسيرته التي امتدت من أوت 1956 إلى جوان 1962 فقد شهدت عقد مؤتمرين هما مؤتمر الصومام 1956 ،ومؤتمر طرابلس 1962،وأربع اجتماعات في كل من القاهرة وطرابلس الغرب ، ورغم بعض التراجع عن الممارسات الديمقراطية التي عرفها اجتماع القاهرة عام 1957 تحت ضغط الثلاثي (كريم بلقاسم ،لخضر بن طوبال ،عبد الحفيظ بوالصوف) إلا أن مسيرة المجلس كانت حافلة بالتطبيقات الديمقراطية سواء أثناء تعيين الحكومة المؤقتة الثانية والثالثة أو إثر المصادقة بالأغلبية على نتائج المفاوضات مع الطرف الفرنسي خلال اجتماع فيفري1962 حيث تمت المصادقة على الاتفاقية ب45 صوت مقابل اعتراض أربعة أصوات، وحين المصادقة بالأغلبية على ميثاق طرابلس الذي أكد على البعد الديمقراطي لثورة البناء والتشييد التي ستعقب الثورة التحريرية ،غير أن المجلس فشل في التأسيس لانتقال سلمي للسلطة في الجزائر إثر فشله في انتخاب مكتب سياسي يتولى السلطة أثناء المرحلة الانتقالية إلى غاية بناء مؤسسات للدولة الجزائرية المستقلة .

وأما عن لجنة التنسيق والتنفيذ التي كانت بمثابة الجهاز التنفيذي فقد تشكلت في البداية من خمسة أعضاء وكان أبرز أعمالها إضراب الثمانية أيام الذي امتد من 28جانفي إلى 4فيفري 1957والذي تم الاتفاق عليه بكل ديمقراطية ،ثم شكلت لجنة ثانية إثر اجتماع القاهرة للمجلس الوطني للثورة عام1957 تحكم فيها القادة العسكريون الثلاث (كريم بلقاسم ،لخضر بن طوبال ،عبد الحفيظ بوالصوف)حيث شهدت اللجنة العديد من الممارسات غير الديمقراطية وعلى رأسها اغتيال عبان رمضان بالمغرب الأقصى في ديسمبر 1957.

وبعد مشاورات بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية تم إعلان تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالقاهرة يوم 19سبتمبر 1958 برئاسة فرحات عباس، ولكن المشاكل التي واجهتها دفعت بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية لتشكيل حكومة ثانية عام 1960، حيث تمكنت من تحقيق صفة التمثيل الديمقراطي

للشعب الجزائري إثر مظاهرات 11ديسمبر 1960 التي قام بها الشعب الجزائري تأييدا لجبهة التحرير الوطني واستقلال الجزائر ،كما أعطت مظاهرات 5 جويلية 1961التي دعت إليها الحكومة المؤقتة ضد سياسة التقسيم وفصل الصحراء مصداقية ديمقراطية للحكومة المؤقتة أمام الرأي العام العالمي وعززت من موقعها التفاوضي مع الطرف الفرنسي ،ثم شكلت الحكومة المؤقتة الثالثة برئاسة بن يوسف بن خدة التي تمكنت من حسم المسار التفاوضي مع المستعمر الفرنسي بالتوقيع على اتفاقيات ايفيان في 18مارس 1962 و إعلان وقف إطلاق النار في 19مارس 1962،وذلك بعد مصادقة المجلس الوطني للثورة على نتائج مفاوضاتها مع الطرف الفرنسي وهو ما يبرز التزامها بالقواعد الديمقراطية المسيرة للثورة كما أنها أول حكومة غير مستقلة وقعت على اتفاقيات جنيف لحقوق الإنسان ،وأن أغلب اجتماعاتها ومداولاتها خلال مسيرتها التي دامت أربعة سنوات ميزتها حرية التعبير والرأي رغم استئثار الباءات الثلاث (بلقاسم كريم ،بن طوبال لخضر،بوالصوف عبد الحفيظ) بقوة التأثير في قرارات الحكومة .

مختصرات البحث:____

- A.l.N : armée de libération national.
- C.R.U.A : comité révolutionnaire pour l’unité et l action.
- C.C.E : comité de coordination et d’exécution.
- C.N.R.A : conseil national de la révolution algérienne.
- F.L.N : front de libération national.
- G.P.R.A : gouvernement provisoire de la république algérienne